

الطائفة الاشعرية والحقيقة السنية



تأليف الشيخ

عبد القادر بن يحيى أغا ابراهيم
الصيرفي البصري الحنبلي رحمه الله

وفي اوله اجاب عن صلة بالتقريرات الفقهية
لدى الحنابلة وأمر شيخ الإسلام ابن تيمية فيها

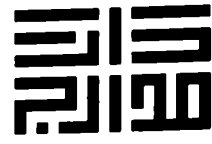
تحقيق ودراسة

أحمد الغريبي



الطَّبْعَةُ الْأُولَى
(١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ



دار مدارج للنشر

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

+201007575511

مصر - القاهرة



TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

مؤسسة دراسات تكوين

للنشر والتوزيع

س ٠ ت : ٢٠٥٠١١٧١٢٠

جوال : ٠٥٥٥٧٤٤٨٤٣



الطريق إلى الإثنية والعقيدة السنية

تأليف الشيخ
عبد القادر بن يحيى أغا ابن جمعة أغا
الضري البصري

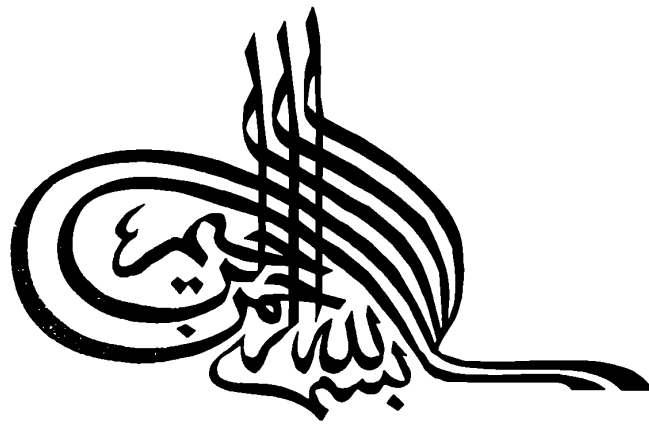
رحمهم الله تعالى

كان حياً سنة ١٠٩٥ هجرية

وفي أوله أبحاث متصلة بالتقريرات العقدية لدى الحنابلة
وأثر شيخ الإسلام ابن تيمية فيها
كما ألحقت بالكتاب إجازات الشيخ عبد القادر البصري لتلاميذه

تحقيق ودراسة
أحمد الغريب

دار



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وأشهد أن لا إله إلا الله المتفرد بالإلهية، والمستحق للعبودية، ذو الجلال والإكرام.

وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، خاتم النبيين وسيد المرسلين، وحجة الله على العالمين، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

أما بعد، فإن الله تعالى قد خلق الخلق لإفراده بالعبادة، وأوجب عليهم معرفته حق المعرفة، وأرسل إليهم الرسل ليقطع الحجة والعذر، وأنزل عليهم الكتب بالبراهين والأدلة.

ولقد أدى الأنبياء والمرسلون رسالات الله كما أمرهم الله، وكان خاتمهم سيدنا محمدًا ﷺ، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

وحمل الصحابة عن رسول الله أمانة هذا الدين، وبذلوا في تبليغه النفس والنفيس، وجاهدوا في الله حق الجهاد، وتفرقوا في الأمصار يعلمون الناس توحيد ربهم وسنة نبيهم ﷺ.

وكانت مسائل الاعتقاد عندهم سهلة مبرهنة، لا لبس فيها ولا شبهة، ولا شك ولا ريبة، قرؤوا القرآن ففهموا وسلّموا، وسمعوا النبي فآمنوا وأذعنوا، وقدموا براهين الوحي، فبه حاججوا، وإليه حاكموا.

ثم في آخر زمن الصحابة ظهرت بدايات البدع، ودخل الفساد على هذه الأمة رويدًا رويدًا، وكلما تأخر الزمان تقدمت الضلالة، وكلما هلك قرن من القرون أعقبه ما هو شر منه، حتى انتشرت البدع وظهرت، وصار الناس يُفتنون في دينهم باسم الدين، ويُحارب التوحيد الحق باسم التوحيد، وتُسفك الدماء، وتقطع الأرزاق، ويُحال بين المرء وأهله وولده باسم صيانة الملة من المشبهة والمُجبرة.

وكانت محنة الإمام أحمد، التي أقامه الله فيها مدافعًا عن مذهب أهل السنة كما أقام أبا بكر للدفاع عن الدين في حروب الردة، وثبت الإمام، ورفع الله شأنه تصديقًا لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [التوبة: ٢٤].

وصار أحمدُ إمام السنة لأنه أظهرها لا أنه اخترعها، فإليه ينتسب أهلها، وباسمه يتدثر أتباعها.

وكان من أراد أن يظهر للناس صحة اعتقاده، وتبرؤه من البدع؛ يفرع إلى الانتساب إلى الإمام أحمد، وهذا أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤) بعد رجوعه عن بدعة المعتزلة يكتب كتابه الإبانة ويقول في أوله: «وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نصر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به

المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم^(١).

وبإظهار تعظيم الإمام أحمد وبالانتساب إليه سعى بعض من أراد أن يروج اعتقاده بين العامة، وهذا ابن اللبان الأشعري (ت ٤٤٦) يكتب رسالة يسميها: «شرح مقالة الإمام الأوحّد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»، ويذكر في هذه الرسالة عقائد الأشعرية، ويدفعها إلى تلاميذه لينشروها في البلدان مدعين أن هذه عقيدة الإمام أحمد، وكاتبها رجل من أصحابه^(٢).

وظهر من يدعي الانتساب إلى الإمام أحمد في الظاهر مع كونه ردءاً وعوناً لمخالفه في الواقع، وفي أمثال هؤلاء يقول الإمام ابن بطة العكبري (ت ٣٨٧) بعد ذكر صفة أئمة العلم والدين: «هذه صفة أحمد بن حنبل رحمته الله، فيا ويح من يدعي مذهبه، ويتحلى بالفتوى عنه، وهو سلم لمن حاربه، عون لمن خالفه»^(٣).

ويرسل المقرئ الفقيه أبو العباس أحمد بن الحسين العراقي الحنبلي (ت ٥٨٨) رسالة إلى الحافظ أبي العلاء الهمداني (ت ٥٦٩)، ويشتكى فيها مُرَّ الشكوى من أولئك الذين يزعمون أنهم منتسبون إلى الإمام أحمد وهم مخالفون له، فيقول في نص يقطر ألماً: «وإنما الشكوى إلى الله تعالى من قوم إلى مذهب أحمد رحمته الله ينتمون، وبالسنة يتوسمون، ويدعون التمسك بقوله وفعله، ويُقرّون بفضله ونبله، وهم مع ذلك يخالفون نصوصه،

(١) الإبانة عن أصول الديانة (٢٠-٢١).

(٢) ينظر رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (٣٥٧-٣٥٨).

(٣) إبطال الحيل لابن بطة (ص: ٣١).

ويطرحون عمومهم وخصوصه، فكأنهم يدعون إليه ويبعدون منه، وينهون عنه وينأون عنه... ويُسلطون على ما جاء في الصفات من الأخبار والآيات ما سلطه المتكلمون من التأويل، ويسلكون فيه مسالك أهل الإلحاد والتعطيل»^(١).

كما يرسل الشيخ إسحاق العلثي (ت ٦٣٤) رسالة إلى ابن الجوزي (ت ٥٩٧) يناصحه فيها وينكر عليه بعض ميله إلى التأويل ويقول له: «وتقول: قد قال فلان وفلان، وتنسب ذلك إلى إمامنا أحمد رضي الله عنه ومذهبه معروف في السكوت عن مثل هذا، ولا يفسره، بل صحح الحديث، ومنع من تأويله... وإذا تأولت الصفات على اللغة، وسوغته لنفسك، وأبيت النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل قدس الله روحه، فلا يمكنك الانتساب إليه بهذا، فاختر لنفسك مذهباً»^(٢).

وفي المقابل نجد ابن الجوزي يشنع على بعض أصحاب الإمام أحمد في كتابه دفع شبه التشبيه، ومما جاء فيه قوله مخاطباً حنابلة زمانه: «فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه. ولقد كسبتم هذا المذهب شيئاً قبيحاً حتى صار لا يقال حنبلي إلا مجسم»^(٣).

وتثار مسألة تخليد أهل البدع -المحكوم بكفرهم- في النار، ويختار الشيخ الموفق ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) عدم التخليد، فيراسله الشيخ فخر الدين ابن تيمية (ت ٦٢٢) منكرًا عليه هذا القول قائلاً له: «إن كلام الأصحاب مخالف لذلك»، فيرد عليه ابن قدامة برسالة طويلة، ويناقش فيها نقاش

(١) فنيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف (ص ٢٩).

(٢) تنظر الرسالة كاملة في ذيل طبقات الحنابلة (٣/٤٤٦-٤٥٣).

(٣) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي - تحقيق محمد زاهد الكوثري (ص: ٩).

المجتهدين لا المقلدين، ومع ذلك فإنه قال فيها: «ثم إن الإمام أحمد -الذي هو أشد الناس على أهل البدع- قد كان يقول للمعتصم: يا أمير المؤمنين، ويرى طاعة الخلفاء الداعين إلى القول بخلق القرآن، وصلاة الجمع والأعياد خلفهم ولو سمع الإمام أحمد من يقول هذا القول، الذي لم يرد عن النبي ﷺ، ولا عن أحد قبله: لأنكره أشد الإنكار. فقد كان ينكر أقل من هذا»^(١).

ونجد من صلب المشروع التيمي للشيخ تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨) تصحيح ما ينسب إلى السلف والأئمة من عقائد، وبرغم أن ابن تيمية كان حريصاً على عدم تأطير اعتقاد أهل السنة وقصره على مذهب الإمام أحمد إلا أنه قد بذل جهداً كبيراً في التصحيح والاستدراك العقدي فيما يتعلق بالأقوال والآراء المنسوبة إلى الإمام، وكان أكثر النقد التيمي موجهاً للمدرسة الفرائية^(٢)، التي كان رأسها القاضي أبو يعلى (ت ٤٥٨)، ولم يكن ابن تيمية أول من انتقد آراء القاضي فيما يُنسب إلى الإمام من آراء، بل إن بعض تلاميذ القاضي قد انتقدوه في مسائل أصولية وفروعية^(٣)، والقاضي بدوره كان قد انتقد شيخه ابن حامد في مسائل عقدية كبرى، يترتب عليها

(١) ينظر ما أورده ابن رجب من هذه الرسالة في ذيل طبقات الحنابلة (٣/٣٢٦-٣٣١).

(٢) ورد هذا التعبير في كلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥٤/٦)، ويقصد به القاضي أبا يعلى وأتباعه، ويرى ابن تيمية أن آراء القاضي أبي يعلى انتشرت (لسبب انتشار كتبه وكثرة أصحابه وأتباعه). ينظر الإنصاف للمرداوي (٩٥/٢٠).

(٣) من ذلك نقد أبي الخطاب لشيخه في عدد من الآراء الأصولية المتعلقة بفهم المروي عن الإمام أحمد ينظر في ذلك التمهيد في أصول الفقه (٣/٣٦٨)، (٣/١٠٩)، (٤/٨٩)، (٤/٢٩٥)، كما انتقد ابن عقيل شيخه القاضي في مواضع من كتبه، وله نقد شديد في كتاب الإرشاد (ص ٣٨١)، وينظر كفاية المفتي (٣/٨١).

أحكام وأوصاف شديدة^(١)، إلا أن النقد التيمي كان بارزاً ومنهجياً، ويكاد يكون شاملاً لجميع الآراء العقدية التي نسبها القاضي للإمام أحمد ويرى ابن تيمية أن نسبتها إلى الإمام من الغلط.

وأمام هذا الزخم الجدلي الذي التبس فيه الأصيل بالدخيل، وامتزج فيه المنصوص الصحيح بالموهوم الضعيف، فإنه لا يسع الباحث الذي يريد أن يصل إلى تحرير الأقوال على وجهها إلا أن يكون مطلعاً على جميع ما كُتب في عقائد الحنابلة، ولقد كثرت الكتب الاعتقادية التي انتسب فيها مؤلفوها إلى الإمام، وسواء في ذلك من حقق أقوال الإمام على وجهها، أو خالفه في شيء يسير منها، أو فارقه في بعض الأصول الكبار.

وتأتي الرسالة التي بين أيدينا إضافة جديدة في هذا المضمار، وهي رسالة عقدية، مؤلفها عالم حنبلي عاش في القرن الحادي عشر الهجري، جمع في رسالته هذه ما لم يجتمع في بعض المطولات، وحرر فيها مع اختصارها ما لم يتحرر في كثير من المؤلفات.

وكانت البداية أن أطلعني أحد الإخوة على مكان هذه الرسالة، ثم يسّر الله لي اقتناءها، واستخرت الله في إخراجها إلى عالم المطبوعات، وشرح الله صدري لذلك.

والصعوبة التي واجهتني في أثناء التحقيق هي ندرة المعلومات عن المؤلف الشيخ عبد القادر البصري رحمته الله، فلا تكاد تجد عنه شيئاً يذكر في كتب التراجم، وكنت كلما تأملت في رسالته وإجازة ابن العماد الحنبلي له

(١) ينظر على سبيل المثال المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين (٥٢-٦٢)، وفي هذه الصفحات مخالفة القاضي أبي يعلى لقول شيخه في النزول وأنه نزول بانتقال، وينظر حكم القاضي أبي يعلى على من يعتقد أن النزول نزول انتقال في مختصر المعتمد (ص ٥١٩).

يزداد عجبي من عدم إفراد ترجمة لهذا الرجل العالم المتفنن الذي عاش في القرن الحادي عشر.

ومازلت أبحث في كتب التراجم والتاريخ، وأسأل أهل الاختصاص، حتى منَّ الله عليَّ بالوقوف على عدة إجازات من الشيخ البصري لتلاميذه، وكان في هذه الإجازات مادة دسمة يمكن أن يُستخرج منها ترجمة حافلة للمؤلف، فعملت على ذلك، حتى منَّ الله عليَّ فجمعت ترجمته منها مع ما بذلته من جهد في مراجعة كثير من الكتب، والذي راجعته هو أضعاف أضعاف ما انتخبته وأثبتته، وأكون بذلك قد وضعتُ أول ترجمة مفردة للشيخ عبد القادر رَحِمَهُ اللهُ.

هذا وإنني قد عمدت إلى بعض مباحث الرسالة فأفردتها بشيء من الدراسة، وركزت فيها على المواضيع التي يكثر الحوار حولها، ويحصل اللغط والغلط في تقريرها.

وكرسالة تطبع لأول مرة فإنني لم أثقل حواشيها بالتعليقات، فالقارئ متطلع إلى قراءة متن مؤلفه أكثر من تطلعه إلى أي شيء آخر، واقتصرتُ على ما رأيته مهمًّا من تعليقات وتنبهات لا تُملُّ قارئها إن شاء الله.

وقد أردتُ أن يكون عملي هذا جامعًا لكل ما أمكنني الوصول إليه من تراث الشيخ عبد القادر البصري، فجعلت في آخر الكتاب ملاحق جمعت فيها إجازاته التي وقفت عليها حتى يتسنى للباحثين النظر فيها والإفادة منها.

وبهذا فإنك أيها القارئ ستجد في هذا العمل أربعة أقسام:

القسم الأول: ترجمة المؤلف.

القسم الثاني: دراسة الكتاب، ويأتيك عند ذكره ما فيه من مباحث

ومطالب.

القسم الثالث: المتن المحقق.

القسم الرابع: الملاحق.

وبعد، فإني أشكر الله وأحمده أولاً وآخرًا على ما منَّ به ويسَّر وأعان، ثم أخصُّ بالشكر هنا الدكتور صالح القريري الذي أمدني بما لديه من إجازات الشيخ البصري لتلاميذه، كما دلني على مكان ما لم يكن عنده منها، ثم يسَّر الله لي الحصول عليها من بعد، كما أشكر الشيخ المفضل خالد بهاء الدين الذي تكرَّم بمراجعة المتن المحقق مراجعة تدقيق، وأفادني بملاحظاته المفيدة القيِّمة، وأشكر الأخ عبد العزيز المندرج، وهو الذي دلني على مكان المخطوط، وأشكر جميع من أفادني بفائدة ممن لم أذكر أسماءهم هنا.

وقد جرت العادة في خواتيم المقدمات أن يطلب المؤلف والمحقق من قارئيه التماس الأعذار له على القصور الذي هو من لوازم الجبلة البشرية، ولذا أقول:

أخي القارئ . . لعلك تنظر في هذه الرسالة نظرة باحث عن الفائدة، متطلب للنفع، لا نظرة متحفّز للوقوف على الزلة، والفرح بالغلطة، وإني أختصر عليك الطريق فإنك لابد أن تجد فيها شيئاً من ذلك، وإني متسع الصدر للنقد العلمي، والتصحيح المبني على الدليل، والرجوع إلى الحق متى تبين، ولكن لا تحملنك المخالفة لمؤلفها أو محققها على الاستنكاف على حق تراه، بل استحضر حقيقة أننا راجعون إلى الله تعالى، وأنا بين يديه موقوفون، ولا ينفع المقصّر في بحثه حينئذ أن يقول إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون.

وأدعو بدعوة إمامنا الإمام أحمد رحمه الله :
«اللهم من كان من هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق
فردّه إلى الحق ليكون من أهل الحق» .
وأسأل الله أن يغفر لي تقصيري، وأن يجعل هذا العمل خالصاً
لوجهه، وأن يهديني ويسددني، وأن يجعلني من الذابين عن الملة المحمدية
والعقيدة السنية، وأن يغفر لوالديّ ويصلح ذريتي، ويرحم الله من قال :
آمين .

 وكتب أحمد الغريب

ليلة الثامن عشر من شهر شعبان من سنة ١٤٤٢هـ

Tte.ahmed@gmail.com

<https://t.me/tahrerat>

القسم الأول

ترجمة المؤلف

تمهيد

قد يواجه الباحث مشقة في بحثه بسبب شُحّ مادة البحث، وتزداد هذه المشقة عندما يتطلب منه أن يشرع في إنشاء بحثه على غير مثال سابق يحذوه، أو يقتبس منه.

وإنني قد واجهت مشقة كبيرة في رحلة إنشاء هذه الترجمة للمؤلف، ولقد بذلت غاية ما بوسعي، وتتبعُ ما يمكن تتبعه في المظان، بل وغير المظان، وقد تطلب ذلك مني أن أراجع كتباً كثيرة تتعلق بتاريخ العراق بوجه عام، وتاريخ البصرة مسقط رأس مؤلفنا بوجه خاص، حتى إني راجعت كتباً لرحالة غربيين وصفوا شيئاً من تلك الحقبة، وكتباً أخرى بعضها يتحدث عن الموسيقى في العراق -لأنني وجدت أحد حكام الحقبة التي ولد فيها المؤلف كان مهتماً بالموسيقى-، وبعضها عن تاريخ القبائل والعوائل التي قطنت تلك المنطقة، وأخرى عن القراءات وتاريخ القراءات في العراق في الحقبة التي عاش في المؤلف، فضلاً عن الإجازات والأثبتات التي راجعتها لالتقاط خيط يقودنا إلى معلومة هنا أو هناك، حتى يسر الله لي الوقوف على جملة صالحة من المعلومات التي تنبئ عن قدر هذا العالم الذي عاش في القرن الحادي عشر.

والهيكل الأساسي لترجمة المؤلف قد أسسته على الإجازات التي حصلت عليها لتلاميذه، وعلى إجازة ابن العماد له، وعلى المعلومات التي جاءت في المخطوط المحقق.



أولاً: اسمه

عبد القادر بن يحيى أغا بن جمعة أغا البصري.

هكذا جاء اسمه في طرة المخطوط المحقق، كما أثبتته ابن العماد الحنبلي في إجازته له على هذا النحو، وقد تفردا بذكر اسم جده: «جمعة أغا».

وأثبت اسمه في آخر إجازته لتلميذه الشيخ حسين أفندي المعروف بابن نظمي زاده، ولتلميذه الحاج يحيى أفندي بن الحاج محمد الملطي، ولتلميذه الشبيبي البكري على النحو التالي:

عبد القادر بن يحيى البصري.

وقد جاء اسمه في إجازته للشيخ خليل الخطيب على النحو المذكور في إجازاته للتلاميذ المذكورين لكن مع مزيد تفصيل في النسبة سيأتي. كما اكتفى في إجازته للشيخ سعد الدين البابلي بذكر الاسم الأول مع اللقب: عبد القادر البصري.

وأما عن ترجمة والده «يحيى أغا» فلم أجد عنه شيئاً إلا أن الشيخ عبد المجيد الخطيب قد لقبه بالشيخ^(١)، كما أنني لم أجد على وجه القطع شيئاً يتعلق بجده «جمعة أغا»، ولكن سأورد احتمالاً مهماً يتعلق به عند الحديث عن مولده.

لكن من المهم الانتباه إلى أن الشيخ عبد القادر كان من عائلة وجيهة،

(١) ينظر توضيح أصول قواعد الشفع (ص ١٨).

حيث إن لقب «آغا»^(١) الذي لُقِب به أبوه وجده كان يطلق على السادة والكبراء في تلك الحقبة الزمنية التي عاشوا فيها.



(١) جاء في معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (ص: ١٨): (الآغا: كلمة تركية تعني الكبير، وتطلق على صغار الضباط، وأحياناً على كبارهم، وتأتي بمعنى السيد، والأمر، ورئيس الخدم والأتباع).

ثانيًا: نسبه

انتسب الشيخ عبد القادر إلى عدة بلدان باعتبار الأصل والمولد والمنشأ والرحلة والاستقرار.

وأنا أذكر جميع هذه النسب في النقاط التالية:

١- البصري:

وهذه النسبة المذكورة في جميع إجازاته لتلاميذه، كما أثبتت في إجازة الشيخ ابن العماد له، وفي النعت الأكمل^(١)، لكن في بعضها زيادات تذكر سبب الانتساب.

ففي خاتمة المخطوط المحقق إجازة ابن العماد له، وفي إجازته هو للشيباني البكري ذكر: «البصري مولدًا»، وفي إجازته للشيخ خليل الخطيب: «البصري المولد».

وقد ورد في المخطوط المحقق ذكر سبب آخر للانتساب وهو السكن، حيث جاء فيه: «ثم البصري مسكنًا»، وذلك بعد ذكر مولده، ونشأته، ورحلته العلمية وتحصيله.

وأشير هنا إلى أن آخر الإجازات المؤرخة التي وقفت عليها كانت هي إجازته للشيباني البكري سنة ١٠٩٥، وفيها ذكر لمكان الإجازة وهو: مدينة البصرة.

٢- الشامي :

وقد جاءت هذه النسبة في خاتمة المخطوط المحقق، وفي إجازته للشيخ خليل الخطيب، وللشبيبي البكري.

وأما عن سبب هذا الانتساب فقد اتفقت المصادر المذكورة على أنه بسبب الرحلة فهو: «الشامي رحلةً وتحصيلًا».

بينما انفردت إجازته للشيخ خليل الخطيب بأنه: «الشامي الأصل»، وهي معلومة مهمة تطلعنا على أصول الشيخ عبد القادر رَحِمَهُ اللهُ.

٣- النجدي :

جاءت هذه النسبة في إجازته للشيخ خليل الخطيب هكذا: «النجدي منشأ»، وفي إجازته للشيخ الشبيبي البكري: «العارضني منشأ».

٤- الحجازي :

وهذه النسبة جاءت في خاتمة نسخة المخطوط المحقق، وذكر فيها أنه: «الحجازي منشأ وطلبًا».

كما وقفت على شجرة لشيخو القراء في بعض مناطق العراق، فوجدت أنه منسوب فيها إلى الحجاز ونجد معًا، كما ورد فيها نسبته البصرية الشامية أيضًا^(١).



(١) ينظر توضيح أصول قواعد الشفع (ص ٢٥) للشيخ عبد المجيد الخطيب وينظر (ص ١٨) من نفس الكتاب، وعنه ما ورد في مجلة إضاءات موصلية- العدد (٧٣)/ شعبان ١٤٣٤هـ/تموز ٢٠١٣م بحث فيه تحقيق لمخطوط إجازة في القراءات القرآنية مؤرخة سنة (١١٧٨هـ-١٧٦٤م) للشيخ محمد أمين آل شيخ القراء في الموصل (١١٥٨-١٢١٦هـ) (١٧٤٤-١٨٠١م) ومحل الشاهد في (ص ٢٧).

ثالثاً: مولده

ولد الشيخ عبد القادر في مدينة البصرة من مدن العراق، ولم تشر المعلومات التي بين أيدينا إلى تاريخ مولده، لكننا نذكر بعض المعطيات التي يمكن أن نذكر من خلالها فترة تقريبية لمولده.

لقد ذكرنا أن الشيخ قد ولد في مدينة البصرة، ثم رحل إلى نجد، وهنا يثار سؤال في الذهن: ما هو السبب الذي يجعل أسرة وجيهة كأسرة البصري تقرر النزوح إلى صحراء نجد القاحلة، التي لم تكن في ذلك الزمن حاضرة من الحواضر التي تغري الناس بالرحيل إليها؟

ولقد حاولت أن أصل إلى ذلك بالبحث في تلك الحقبة الزمنية، أي في النصف الأول من القرن الحادي عشر، وتوصلت إلى الآتي:

* لقد كانت إمارة البصرة منذ بداية القرن الحادي عشر، وتحديدًا من سنة (١٠٠٥هـ) تحت إمرة رجل اسمه أفراسياب واستمرت هذه الإمارة في ذريته إلى سنة (١٠٧٨ أو ١٠٧٩هـ)^(١).

* تولى علي باشا ابن أفراسياب الإمارة بعد أبيه سنة (١٠١٢هـ)، وقد وقفت على رجل مهم عاش في زمن علي باشا لُقّب بـ «جمعة آغا»، وقد

(١) يراجع مختصر تاريخ البصرة للأعظمي (١٤٦-١٥١)، وقد سمى الأستاذ محمد الخال قاضي السليمانية هذه الحقبة: تاريخ الإمارة الأفراسيابية أو «حلقة مفقودة من تأريخ البصرة»، وهذا يدل على شح المعلومات عن تفاصيل هذه الفترة الزمنية، وينبغي أن يعلم أن هذا الكتاب قد انتخبه الأستاذ محمد الخال من كتاب لعبد علي بن ناصر الشهير بابن رحمة الحويزي، وقد أرخ هذا الرجل لجزء من الحقبة الزمنية التي تولاها علي باشا بن أفراسياب الواقعة بين سنتي (١٠٣٣هـ-١٠٥٣)، ينظر الكتاب المذكور (ص ٣)، فالمعلومات التاريخية الواردة فيه ذات قيمة علمية كبيرة لأنها صادرة عن معاصر قريب من البلاط الحاكم.

كان جمعة آغا هذا ختنا لعلّي باشا عليّ كريمته، وكان يصاحبه في بعض حروبه وأسفاره^(١).

وهنا نطرح احتمالاً وهو أن يكون جمعة آغا المذكور هو جد الشيخ عبد القادر، فهو رجل عاش في البصرة في الفترة التي نقدر ولادة الشيخ عبد القادر فيها، ولئن صحّ هذا الأمر فسيؤكد ما ذكرناه من ولادة الشيخ في أسرة وجيهة، من جهة الجد والجدة.

* في أثناء هذه الإمارة وتحديدًا في عهد علي باشا ابن أفراسياب وفي سنة (١٠٣٦) هجم الصفويون على البصرة وحاصروها واستمر هذا الحصار إلى سنة (١٠٣٨ هـ)^(٢).

ولقد كان هذا الحصار شديدًا حتى وصفه بعض المؤرخين لتلك الحقبة بقوله: «هو أعظم الوقائع وأجلّ المصائب، فإنه لم يرد على البصرة مثله في الأيام الخالية»^(٣). ويقول: «فَوَرَدَ على أهل البلد من نزوله أمر عظيم، وخطب جسيم، يؤت منه الأحياء من الحياة، وأحسوا وهم أحياء بالوفاة، فمنهم من أشار بالخروج عنها...»^(٤).

* لقد كانت إجازة الشيخ ابن العماد للشيخ البصري في سنة (١٠٧٧ هـ)، في ثامن ربيع الأول منها، وقد وصفه ابن العماد بأنه: الشيخ .. الأصولي .. صاحب الرحلة في طلب الحديث، كما ذكر أن

(١) بعد التبع والبحث الطويل في كتب كثيرة لم أقف إلا على موضعين ورد فيهما ذكر اسم «جمعة آغا» في (ص ١٢، ١٤) من كتاب تاريخ الإمارة الأفراسيابية المشار إليه، وقد استخلصت منه المعلومات التي ذكرتها فوق.

(٢) ينظر موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين (٤/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٣) تاريخ الإمارة الأفراسيابية (ص ٢٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٨).

البصري التمس الإجازة منه وهو أحق بالالتماس منه والأخذ عنه، . . جاء ذلك في الإجازة المذكورة [لقطة (١٢٦) و(١٢٧)] مخطوط مكتبة جامعة ميتشغان الأمريكية ضمن مجموع برقم ٤٩٩]، وجاء في نسخة أخرى من هذه الإجازة وصف الشيخ عبد القادر: بالحاج، وذلك في [١٨/ظ] مخطوط مكتبة ميونيخ في ألمانيا ضمن مجموع ٥٩٢].

* جاء في آخر الإجازة المذكورة في نسخة ميونيخ [ق ٣٦/ظ] ذكر تاريخ إجازة الشيخ البصري للشيخ سعد الدين البابلي، وقد وصف الشيخ عبد القادر الشيخ سعد الدين المذكور بأنه الشيخ الفاضل المحقق، وكان تاريخ هذه الإجازة في سنة (١٠٧٧هـ) في شهر جمادى الآخرة منها، أي بعد نحو شهرين من إجازة الشيخ ابن العماد له.

* جاء في إجازة الشيخ البصري لحسين أفندي ابن نظمي زاده [لقطة (١٦٥) و(١٦٦)] مخطوط مكتبة جامعة ميتشغان الأمريكية ضمن مجموع برقم ٤٩٩] وصفه بأن: (الشاب الفالح)، وكانت هذه الإجازة في شهر ذي القعدة من سنة (١٠٨٦هـ)، وسيأتي معنا في ترجمة ابن نظمي زاده أنه ولد بعد (١٠٥٣هـ)، وتقديرًا ستكون إجازة المؤلف لحسين ابن نظمي زاده عندما كان حسين المذكور في أواخر العشرينيات من عمره أو أوائل الثلاثينيات.

ونحن إذا أردنا أن نحلل هذه المعطيات فسنجد أن الشيخ ابن العماد قد وصف الشيخ عبد القادر بأنه الشيخ الأصولي صاحب الرحلة -ولهذا دلالة-، كما أن الشيخ البصري أجاز سعد الدين البابلي في سنة (١٠٧٧هـ)، فالظاهر أنه قد بلغ من العمر ما يجعل الطلاب -بل من وصف بالتحقيق والمشيخة منهم- أن يسعى لأخذ الإجازة منه.

ثم إن وصف الشيخ البصري لتلميذه حسين أفندي بأنه: (الشاب الفالح) قد يكون فيه دلالة على بلوغ الشيخ عمراً متقدماً نسبياً.

إذا ضمنا هذا إلى ما ذكرناه من حصار البصرة الذي كان بين سنتي (١٠٣٦-١٠٣٨) ذاك الحصار الشديد الذي نزح بسببه من نزح، وربما كان الشيخ البصري المولود في البصرة قد نزح في تلك الفترة مع النازحين، فتكون الفترة التقديرية لولادة الشيخ هي في أواسط العقد الرابع من القرن الحادي عشر، وقبل سنة ١٠٣٨هـ، والله تعالى أعلم.



رابعًا: شيوخه

مرّ بنا أن الشيخ البصري قد كان صاحب رحلة في الحديث، كما أنه نشأ في نجد، ورحل إلى الحجاز والشام، قبل استقراره في البصرة، والظاهر أنه أخذ عن جمع كبير من العلماء وقد صرح أنه قد أخذ علوم العربية -مثلاً- عن مشايخ كثيرة كما في إجازته للشيخ خليل الخطيب [ق٨/أ]. وسأذكر هنا من وقفت عليه من مشايخه:

أولاً: مشايخه النجديون:

تكرر في إجازته أنه أخذ الفقه عن عدة مشايخ نجديين، وهؤلاء المشايخ هم:

١- سليمان بن علي بن مشرف التميمي النجدي الحنبلي (ت ١٠٧٩هـ). جد الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

قال عنه ابن حميد: «علامة الديار النجدية»، ولد ونشأ في العينة وأخذ عن جمع من علمائها. ومن أبرز شيوخه:

* الشيخ أحمد بن محمد بن مشرف النجدي الحنبلي (ت ١٠١٢هـ).

وهو من كبار علماء نجد، رحل إلى الشام ولازم شيخ المذهب العلامة موسى الحجاوي (ت ٩٦٨هـ)؛ صاحب الإقناع، كما أخذ عن الشيخ أحمد ابن عطوة الحنبلي (ت ٩٤٨هـ).

وقد أخذ عنه الشيخ سليمان بن علي، كما أخذ عنه الشيخ محمد بن إسماعيل الآتي ذكره^(١).

* الشيخ الفقيه العالم محمد بن أحمد بن إسماعيل النجدي الحنبلي (ت ١٠٥٩هـ)^(٢).

قال الشيخ مرعي الكرمي في إجازته لتلميذه الشيخ أبي نمي عبد الله بن راجح: (وأقرئ مزيد الفضل والتبجيل لمولانا الشيخ محمد بن إسماعيل)^(٣)، وكفى بها شهادة في حق هذا العالم الجليل.

وعلى الشيخ محمد بن إسماعيل مدار أسانيد الشيوخ النجديين الأربعة الذين أخذ عنهم الشيخ البصري، كما سيأتي.

وقد لازمه الشيخ سليمان بن علي، وقرأ عليه في التفسير والحديث وأصول الدين والفقه والفرائض وغير ذلك، ومهر في ذلك كله سيما الفقه.

وأما عن تلاميذ الشيخ سليمان بن علي فمنهم:

* الشيخ أحمد بن محمد القصير (ت ١١٢٤هـ).

«مهر في الفقه وبهر في الفهم» كما قال عنه ابن حميد، أخذ عن

الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل المذكور وعن الشيخ عبد الله بن ذهلان أيضًا.

وقد درّس الشيخ أحمد وأجاز وانتفع به خلق^(٤)، ومنهم فواز بن نصر

(١) ينظر علماء نجد خلال ثمانية قرون (١/٥٣٩-٥٤١)، وتسهيل السابلة (٣/١٥٦٦).

(٢) ينظر تسهيل السابلة (٣/١٥٥٩)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٥/٤٨٧-٤٩٣).

(٣) ينظر كتاب الأعلام من سلسلة مصادر تاريخ الجزيرة العربية-١٤ (ص ٢٢٢)، وتُنظر الإجازة كاملة مع ذكر مصدرها في الكتاب المذكور (٢١٩-٢٢٢).

(٤) ينظر السحب الوابلة (١/٢٢١-٢٢٢)، وتسهيل السابلة (٣/١٥٩١-١٥٩٢).

الله، وسيأتي ذكر فواز عند الحديث عن تلاميذ الشيخ البصري.
 * الشيخ منيع بن محمد بن منيع الدوسري (ت ١١٣٤هـ).
 وقد أخذ الشيخ منيع عن الشيخ عبد الله بن ذهلان أيضًا.
 وألف رسالة سماها «النقل المختار من كلام الأخيار»، رد بها على
 بعض علماء الشافعية الأحسائيين في مسألة الرضا بالقضاء^(١).
 * ابنه الشيخ عبد الوهاب بن سليمان (ت ١١٥٣هـ).
 كان عالمًا فقيهاً قاضياً، وهو والد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأحد
 شيوخه^(٢).

٢- أبو محمد عبد الله بن محمد بن ذهلان الخالدي نسبة، النجدي مولداً^(٣).
 قال عنه ابن حميد: «نزىل الرياض وقاضيهها، علامة الديار
 النجدية»^(٤)، ووصفه بأنه: «الفقيه النبيه العلامة».
 أبرز مشايخه:

* الشيخ أحمد بن ناصر النجدي الحنبلي (ت ١٠٤٩هـ).
 «العالم العامل القاضي في بلد الرياض»، وقد صرح الشيخ عبد الله
 بن ذهلان بالأخذ عنه^(٥).

(١) تنظر ترجمته في علماء نجد (٥٤٦/٦-٥٤٨)، والرسالة المذكورة مطبوعة مع سبب تأليفها في
 كتاب الأعلام (١٨٢-٢٠٥).

(٢) ينظر علماء نجد (٤٠/٥-٤٣)، وتسهيل السابلة (١٦٠٢/٢-١٦٠٣).

(٣) ذكره الشيخ البصري في إجازته لسعد الدين البابلي، وذكره في إجازته للشيخ خليل الخطيب،
 وللشيبي البكري.

(٤) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٦٤٩/٢).

(٥) ينظر تسهيل السابلة (١٥٥٥/٣).

* الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل، المتقدم ذكره في شيوخ الشيخ سليمان بن علي.

وأما عن تلاميذ الشيخ عبد الله ابن ذهلان فأبرزهم:

* الشيخ عثمان بن أحمد بن سعيد بن قائد النجدي مولدا الدمشقي رحلة القاهري مسكناً ومدفنًا. (ت ١٠٩٧هـ)^(١).

والشيخ عثمان علم مشهور، وهو صاحب حواشي المنتهى، وهداية الراغب، ونجاة الخلف في اعتقاد السلف.

* أحمد بن محمد التميمي النجدي المشهور بالمنقور (ت ١١٢٥هـ).

مهر في الفقه مهارة تامة، وهو صاحب الجامع المشهور بلقبه «الجامع لغرائب الفوائد والنقولات الجلية من الكتب الغريبة»، وهو مطبوع باسم الفواكه العديدة في المسائل المفيدة، وجمع فيه تقارير نفيسة من كلام شيخه ابن ذهلان المشار إليه^(٢).

* محمد بن ربيعة العوسجي النجدي الحنبلي القاضي (ت ١١٥٨هـ).

وكان فقيهاً حريصاً على تحصيل الكتب، وقد اشترى كتب شيخه ابن ذهلان بعد موته^(٣)، وقد أخذ أيضاً عن الشيخ منيع الآنف ذكره.

ولعل الشيخ عبد القادر كان من قدماء الآخذين عن الشيخ ابن ذهلان، وربما كان من زملائه في الطلب الشيخ عثمان بن قائد النجدي، والله أعلم.

(١) ينظر السحب الوابلة (٢/٦٩٧-٦٩٩)، وتسهيل السابلة (٣/١٥٧٦-١٥٧٧).

(٢) ينظر في ترجمته: السحب الوابلة (١/٢٥٢)، وتسهيل السابلة (٣/١٥٩٣).

(٣) ينظر في ترجمته: السحب الوابلة (٢/٩١٥)، وتسهيل السابلة (٣/١٦٠٥).

- ٣- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بجاد البجادي (ت ١٠٧٨هـ)^(١).
لقبه تلميذه الشيخ عبد القادر البصري بـ «العارف بالله»^(٢).
قال عنه الشيخ إبراهيم بن عيسى: «العالم الفقيه النبيه، وله مسائل في
الفقه عديدة وأجوبة سديدة»^(٣).
أخذ عن الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل السابق ذكره^(٤).
٤- الشيخ محمد بن موسى البصري (توفي آخر القرن الحادي عشر)^(٥).
أخذ عن الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل الأنف ذكره.
وأشهر تلاميذه الشيخ عثمان بن قائد^(٦).
ومما مضى يظهر لنا أن الشيخ البصري قد تتلمذ على كبار علماء
الحنابلة النجديين في زمانه، وقد شاركه في التلمذة لهم جمع من كبار
الحنابلة، وأبرزهم الشيخ عثمان بن قائد، والشيخ المنقور، والشيخ أحمد
القصير.

(١) ذكره الشيخ البصري في إجازته للشيخ خليل الخطيب، وللشيبي البكري.
(٢) في إجازته للشيخ خليل الخطيب [ق ٢٠/ب].
(٣) علماء نجد (١/٥١٠).
(٤) ينظر في ترجمته: علماء نجد (١/٥٠٨-٥١٠).
(٥) ذكره الشيخ في إجازته للشيخ خليل الخطيب [ب ٢٠/ب] ووصفه بأنه رفيق الشيخ ابن ذهلان،
كما ذكره في إجازته للشيبي البكري.
(٦) ينظر علماء نجد (٦/٤٠٢).

ثانيًا: مشايخه الشاميون:

١- الشيخ شمس الدين محمد بن عبد القادر ابن بلبان البعلي (١٠٨٣هـ)^(١).
العلامة الفقيه المحدث، أحد كبار علماء الحنابلة المتأخرين، وهو صاحب أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد.
من أشهر تلاميذه الشيخ عبد الحي ابن العماد الآتي ذكره، والشيخ عبد الرحمن ابن ذهلان أخو الشيخ عبد الله بن ذهلان السابق ذكره في العلماء النجديين.

لقبه الشيخ البصري بـشيخ الإسلام في إجازته لابن نظمي زاده وفي إجازته للشيباني البكري، وصرح بالأخذ عنه الحديث والفقه في الإجازات المذكورة.

٢- الشيخ أبو الفلاح عبد الحي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد العمادي المصري الأصل الشامي الفرع الحنبلي مذهبًا والأثري نسبة، المشهور بابن العماد (١٠٨٩هـ)^(٢).

الشيخ الإمام العالم المتفنن، صاحب شرح غاية المنتهى، وشذرات الذهب وغيرها.

وقد أجاز ابن العماد الشيخ البصري بإجازة طويلة، وهي الثبت الذي ذكره البصري في إجازته لتلميذه خليل الخطيب.

وقد صرح الشيخ البصري بالأخذ عن ابن العماد، ووصفه بأوصاف فخمة كثيرة، منها:

(١) ينظر في ترجمته خلاصة الأثر (٤٠١-٤٠٢) والسحب الوابلة (٩٠٢-٩٠٥)

(٢) ينظر ترجمته في النعت الأكمل (٢٤٩-٢٤٠).

«إمام السنة»، و«إمام أهل زمانه والمقدم في هذه الصناعة على أقرانه» و«الإمام الحافظ النقاد».

ومن أبرز تلاميذ ابن العماد: الشيخ عثمان بن قائد النجدي.

وصرح صاحب النعت الأكمل بأن من تلاميذ ابن العماد الشيخ عبد القادر البصري^(١).

وبهذا يكون الشيخ البصري قد اشترك مع الشيخ عثمان بن قائد في الأخذ عن مشايخه النجديين وفي الأخذ كذلك عن الشيخ ابن العماد.

٣- الشيخ أبو المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي (١١٢٦هـ)^(٢).

شيخ القراء والمحدثين، وإمام العلماء العاملين.

«أخذ عنه القراءات، والحديث، والفقه، والفرائض، ومصطلح الحديث، والنحو، والمعاني، والبيان، أمم لا يحصون عددا، وانتفع الناس به طبقة بعد طبقة، وألحق الأحفاد بالأجداد، ولم ير مثله، جلدا على الطاعة، مثابرا عليها»^(٣).

ذكره الشيخ البصري في شيوخه في موضع واحد في إجازته للشيخ خليلي الخطيب [١/ب] فقال: «ثم سألتني أن أجيزه بما جازت لي روايته من كتب حديث وفقه وتفسير وآلات وإنشاء وتحرير عن مشايخي شيوخ الإسلام، والسادات الأعلام، لاسيما أهل صناعة هذا الشأن؛ الشيخ عبد الحي، والشيخ أبو المواهب...».

(١) ذكره في النعت الأكمل (ص ٢٤٩).

(٢) ينظر السحب الوابلة (١/٣٣٣-٣٤٠).

(٣) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (١/٣٣٦).

خامسًا: تلاميذه

تتلمذ للشيخ البصري عدد من العلماء، وسأذكر جميع من وقفت عليه منهم:

١- حسين ابن نظمي زاده (ت ١١٣٠هـ)^(١).

ولد الشيخ حسين أفندي ابن نظمي زاده بعد سنة (١٠٥٣هـ)، وتوفي في غرة المحرم من سنة (١١٣٠هـ)^(٢).

نشأ في بيت أدب وعلم، وعائلته آل نظمي من عائلات العلم والفضل.

فوالده نظمي زاده له ديوان بالتركية، وأخوه مرتضى آل نظمي هو مؤرخ العراق وصاحب المؤلفات^(٣).

وأما الشيخ حسين فلقد كان من أكبر النوابغ في اللغة العربية والتركية والمغولية والفارسية، وذاع صيته، ودّرس جملة من العلوم، فالإضافة إلى تضلعه في اللغة العربية فقد تصدى لتدريس التفسير ومصطلح الحديث.

قرأ الشيخ حسين أفندي على الشيخ البصري، وأجازه في ذي القعدة من سنة (١٠٨٦هـ).

وأثنى عليه الشيخ في هذه الإجازة بقوله: «الشاب الفالح، والدين المصالح، والفاضل الكامل».

(١) أجازه الشيخ البصري، وسبق ذكر ذلك.

(٢) ينظر تاريخ الأدب العربي في العراق (٣٣/٢).

(٣) ينظر تاريخ العراق بين احتلالين (٣٤٧/٥).

وأبرز تلاميذ الشيخ حسين هو علامة العراق الشيخ عبد الله السويدي، وقد ذكر الشيخ السويدي أنه تتلمذ له، وقرأ عليه، ووصفه بأنه: «شيخنا نادرة الدهر، وغرة جبهة العصر، ذو التأليف التي دلت على طول الباع، وأنه الذي انعقد عليه الإجماع»^(١)، وقد درس على يديه عدة فنون:

* فقد قرأ عليه في مصطلح الحديث ألفية العراقي بشرح مؤلفها عليه^(٢).

* وقرأ عليه في التفسير تفسير جزء عم للبيضاوي، مع حاشية عصام الدين وما كتُب عليها^(٣).

* وقرأ عليه في علم المعاني والبيان والبدیع شرح المختصر على التلخيص مع مراجعة الشرح المطول^(٤).

وقد ذكر الشيخ السويدي أن له تأليف دالة على طول الباع، ذكر منها المؤرخ العراقي عباس العزاوي:

* لغات تاريخ وصاف، وتأليفه هذا يدل على طول بابه في اللغات الفارسية والتركية والعربية^(٥).

* ترجمة تاريخ وصاف^(٦).

يقول العزاوي: «وعلى كل .. الأثران مهمان يوضحان تاريخاً نافعاً

(١) النفحة المسكية (ص ٨١).

(٢) ينظر المرجع السابق (ص ٨١).

(٣) ينظر المرجع السابق (ص ٨٣).

(٤) ينظر المرجع السابق (ص ٨٤).

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربي في العراق (٢/ ٣٣).

(٦) ينظر موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين (١/ ١٨).

من تواريخ المغول، والفوائد اللغوية جاءت عرضاً وبالواسطة، والاعتناء فيه كبير سواء لحل مغلقاته، أو لشرح كلماته وجملته»^(١).

٢- الشيخ خليل بن محمد بن ياسين السامري البغدادي^(٢)، الشهير بالشيخ خليل الخطيب توفي قبل (١١٣٤هـ) أو بعد (١١٣٦هـ)، أو (١٠٣٨)^(٣).

وصفه الشيخ البصري بأنه حنفي المذهب، وسلفي المعتقد، كما أثنى عليه بقوله: «المتضلع من الآداب والمعقول، والمعتني بالأصول والمنقول»^(٤).

وممن صرّح بتلمذة خليل الخطيب للشيخ البصري: سلطان الجبوري^(٥)، وعباس العزاوي^(٦)، وقد ذكر الشيخ عبد المجيد الخطيب أن الشيخ خليلًا المذكور قد أخذ القراءات عن الشيخ عبد القادر البصري^(٧).

(١) موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين (١٩/١).

(٢) لم أطلع على من ذكر اسمه ونسبه إلا الشيخ البصري في إجازته له، وعنه -والله أعلم- الشيخ محمد غازي في تحقيقه لمسند سلطان الجبوري الآتي ذكره.

(٣) ذكر الشيخ عبد المجيد الخطيب في كتابه توضيح أصول قواعد الشفع (١٨-١٩) أن الشيخ خليلًا المذكور درّس في مسجد الشيخ الجيلاني من سنة (١١١٤هـ) إلى سنة (١١٣٦هـ)، فتكون وفاته بعد التاريخ الذي قدمته، ولم أقدم هذا الرأي لأنني وجدت إجازة سلطان الجبوري لابن غردقة مؤرخة بـ (١١٣٤هـ)، وقد ترجم فيها الشيخ سلطان على شيخه الشيخ خليل كما في الإجازة المذكورة [ق/٢/ب]، والعادة أن الدعاء بالرحمة إنما تكون للمتوفى، والله تعالى أعلم، هذا وقد وجدت تأريخًا لوفاته في سنة (١١٣٨هـ)، وسيأتي توثيق ذلك في ترجمة الشيخ سلطان الجبوري الآتي ذكره.

(٤) إجازة الشيخ البصري لخليل الخطيب [ق/١/أ].

(٥) ينظر إجازة الجبوري لتلميذه ابن غردقة [ق/٤/أ]، نسخة وزارة الأوقاف الكويتية (خ ٩٦١).

(٦) ينظر موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين (٥/٣٤٨)، وقال في الموضع المذكور: «وله ثبت منه يعين صلة علمائنا بالشام والحجاز عندي مخطوطة منه»، وهو يشير إلى إجازة الشيخ البصري لخليل.

(٧) ينظر توضيح أصول قواعد الشفع في نشر علم القراءات السبع (١٨-١٩).

وقد قرأ الشيخ خليل على الشيخ عبد القادر الأربعين للنووي والأربعين لابن حجر.

قال فيه الشيخ عبد الله السويدي: (شيخنا الحبر الهمام، والفاضل القمقام، محدث العراقيين، تذكرة إمام الحرمين، الملقب عند الحاضر والبادي، في كل نادي، بالخطيب البغدادي، شيخنا الشيخ خليل الخطيب)^(١).

وقال عنه: «شيخ العراق على الإطلاق»^(٢).

وصفه الشيخ سلطان الجبوري بأنه: «المعمر المحدث المفسر القارئ الأدبي»^(٣).

٣- سلطان بن ناصر بن أحمد الجبوري الشافعي (ت ١٠٣٨).

العلامة المقرئ، والمسند المحدث، الرحلة . . وصفه الشيخ عبد الله السويدي بأنه: «خاتمة المحققين، وسلطان المدققين، الجامع بين المعقول والمنقول، ومخرج الفروع والأصول، البارع في الفنون العربية المقصود في حل الغوامض الأبية»^(٤)، وقال فيه: «سيبويه زمانه، وحافظ عصره وأوانه»^(٥).

(١) النفحة المسكية في الرحلة المكية (ص: ٢٥٨)

(٢) المرجع السابق (ص ٨٠).

(٣) إجازة الشيخ سلطان لتلميذه ابن غردقة [ق ٢/ب]، وذكر الشيخ محمد غازي في تحقيقه لمسند سلطان (ص ٢١) هامش (٦): أن الجبوري لقَّب الشيخ خليل بشيخ الإسلام، وأن الشيخ خليلًا قد جاء ذكره في كل أسانيد العراقيين في القراءات السبعة، وعليه المدار فيها.

(٤) النفحة المسكية في الرحلة المكية (ص: ٧٦).

(٥) النفحة المسكية في الرحلة المكية (ص: ٢٥٩).

روى الشيخ الجبوري عن الشيخ عبد القادر البصري بواسطة شيخه الشيخ خليل الأنف الذكر، ومع ذلك فقد ذكرت بعض المراجع أنه قد أخذ على الشيخ عبد القادر البصري وأجازه في القراءات (١٦٧٧م)، الموافق (١٠٨٧هـ) أو (١٠٨٨هـ)^(١).

وللشيخ سلطان مؤلفات علمية في فنون متنوعة منها^(٢):

* القول المبين في التكبير سنة المكين.

* شرح القواعد المقررة والفوائد المحررة للبصري في القراءات.

* العقود المجوهرة والآلئ المبتكرة.

* سلم الانتفاع إلى الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع.

ويلاحظ أن الشيخ سلطاناً الجبوري قد برع في الفن الذي أخذه على الشيخ عبد القادر البصري، وهو فن القراءات.

٤- الملا محمد بن أبي بكر بن عثمان بن حسين الشيباني البغدادي مولداً الأزجي مسكناً الشهير بالسنيقيائي الحنبلي مذهباً القادري طريقة^(٣).

(١) ينظر: سلطان بن ناصر الجبوري - ويكيبيديا (wikipedia.org)، وفي مواد التوثيق مقطع مرئي بعنوان: (محاضرة بعنوان: قراءة في كتاب شيخ الإسلام سلطان الجبوري للدكتور عماد عبد السلام رؤوف)، وفي الدقيقة (١٥:٥٠) ذكر تلمذة الجبوري للشيخ عبد القادر البصري، وذكر أن ذلك في بغداد، ولم يتسن لي الحصول على كتاب الدكتور عماد رؤوف للاطلاع على مصادره وقت كتابة هذه الدراسة، هذا . . . وممن أثبت تلمذة الجبوري للشيخ البصري أيضاً الشيخ محمد غازي في تحقيقه لمسند سلطان (ص ٥)، ويلاحظ أن السنة التي أجاز الشيخ عبد القادر فيها سلطان الجبوري هي نفس السنة التي أجاز فيها شيخه الشيخ خليل الخطيب.

(٢) ينظر أسماء هذه المؤلفات وأماكن وجودها والمطبوع منها في مسند سلطان (ص ٦).

(٣) هكذا ذكر اسمه بخطه في آخر نسخة من منتقى الأخبار للمجد ابن تيمية في مكتبة الإسكندرية برقم (٦٣٢٧) [٢٦٤/ظ].

أجازته الشيخ البصري في المحرم من سنة (١٠٩٥هـ)، ووصفه بأنه «الرجل الصالح والشيخ الفالح»^(١).

وقد قرأ الشيبى على الشيخ البصري شيئاً من كتاب المقنع في الفقه لابن قدامة، ومن كتاب مصابيح السنة للبغوي.

هذا ولم أقف على ترجمة للشيخ الشيبى البكري غير ما خطه هو بيده، وما ذكره الشيخ البصري في إجازته له.

وقد ذكر الشيبى أنه كان تاجراً، وأنه انتهى من نسخ منتقى الأخبار في سنة (١٠٩٨هـ) في مدينة حلب المحروسة^(٢).

٥- سعد الدين البابلي.

أجازته الشيخ البصري في جمادى الآخرة من سنة (١٠٧٧هـ)، ووصفه بأنه: «الفاضل المحقق»^(٣).

ولم أقف له على ترجمة.

٦- يحيى أفندي ابن الحاج محمد المالطي.

لم أقف له على ترجمة، وقد وصفه الشيخ عبد القادر بأنه: «الرجل الفاضل المدقق والكامل المحقق»^(٤).

قرأ يحيى أفندي على الشيخ البصري نخبة الفكر قراءة بحث وتدقيق.

(١) المصدر السابق [٢٦٥/و].

(٢) ينظر المصدر السابق [ق٢٦٥/و].

(٣) في إجازته للشيخ البابلي الملحقة بإجازة ابن العماد للبصري نسخة ميونخ [٣٦/و].

(٤) ينظر إجازة الشيخ البصري له في مجموع (٤٦٢) في مكتبة ولي الدين أفندي في تركيا [ق١٠٥/أ/ب].

هذا وإجازة الشيخ ليحيى أفندي المذكور هي من إجازاته التي عليها ختمه، ولكن ليس عليها تاريخ، وإن كنت أقدر تاريخها بسنة (١٠٨٨هـ)^(١).

٧- فوزان بن نصر الله بن محمد بن عيسى بن مشعاب (ت ١١٤٩هـ).

قال عنه ابن حميد: (عالم، فاضل، مشهور، قرأ وأقرأ، واستفاد وأفاد)^(٢).

أخذ عن الشيخ عبد القادر التغلبي، والشيخ أحمد القصير المذكور آنفاً، وأجازه بإجازة قال فيها: (وبعد فقد قرأ عليّ الأخ في الله، الذكي، الفاضل، التقي، والحبر، الكامل، الألمعي، الشيخ فوزان ابن نصر الله الحنبلي... غالب كتاب المنتهى قراءة بحث وتحرير)^(٣)، وقد أرّخت هذه الإجازة بسنة (١٠٩٩هـ).

وذكر الشيخ البسام أن الشيخ فوزان المذكور قد أخذ أيضاً عن الشيخ عبد القادر البصري الحنبلي^(٤).

وأخذ عن الشيخ فوزان جماعة من علماء نجد والأحساء منهم الشيخ عبد الله بن محمد بن فيروز، والشيخ محمد بن عباد الدوسري قاضي ثرمداء^(٥).



(١) سيأتي تعليل هذا التقدير.

(٢) السحب الوابلة (١١٥/٢).

(٣) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (١١٥/٢).

(٤) ينظر علماء نجد خلال ثمانية قرون (٣٨٨/٥).

(٥) ينظر السحب الوابلة (١١٦/٢)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٣٨٩/٥).

سادسًا: مذهبه الاعتقادي والفقهى

أولاً: مذهبه الاعتقادي:

لا شك أن الشيخ كان سلفيًا أثرًا حنبلي المعتقد، شديد التأثير بتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

ويأتي في أثناء الدراسة ما يدل على هذا.

ثانيًا: مذهبه الفقهى:

ولا شك أيضًا أن الشيخ عبد القادر كان حنبليًا في الفروع، ويدل على ذلك أمور يكفي أحدها لإثبات ذلك، إلا أنني أذكرها جميعًا للفائدة:

١- ما نصّ عليه الشيخ عبد الحي ابن العماد في إجازته للشيخ عبد القادر حيث قال عنه: «الحنبلي مذهبًا ومعتقدًا».

٢- في إجازة الشيخ سلطان الجبوري لابن غردقة التصريح باسمه مع ذكر نسبه الحنبلي^(١).

٣- ذكر الشيخ عبد القادر في الرسالة المحققة أمورًا واضحة الدلالة على حنبلية، وأهمها الفصل الذي عقده في ذكر المكفرات، فإنه انتخبه من الإقناع للإمام الحجاوي الحنبلي.

٤- جميع شيوخ المؤلف الذين وقفوا عليهم وصرح بالأخذ عنهم هم من الحنابلة - كما سبق في ذكر شيوخه -.

(١) ينظر مسند سلطان الجبوري (ص ٢٢).

٥- تدرسه لبعض كتب الحنابلة كما في بعض إجازته؛ كالذي ذكر في إجازته للشبي البكري حيث ورد أنه قرأ عليه من كتاب المقنع للشيخ الموفق ابن قدامة، وأجازه الشيخ عبد القادر به وبمختصره زاد المستقنع وبكتاب الإقناع، وكلها من كتب الحنابلة الفقهية.



سابعًا: نشاطه العلمي

أول ما يلفت انتباه الباحث في نشاط الشيخ العلمي استمراريته في الإقراء والعطاء العلمي، فإن أول إجازة وقفنا عليها كانت في سنة (١٠٧٧هـ) وهي إجازته لسعد الدين البابلي، وآخر الإجازات التي وقفنا عليه هي تلك التي أجاز فيها تلميذه الشيبني البكري، ولقد كان ذلك في سنة (١٠٩٥هـ).

وهذا يعني أن الشيخ كان مواظبًا على الإقراء والتدريس لمدة قريبة من عشرين سنة، وهذا على أقل تقدير بحسب المعلومات التي بين أيدينا.

كما نلاحظ أن الشيخ قد تنوعت الفنون التي أقرأها..

فقد كان الطلاب يقرؤون عليه القرآن بالقراءات والحديث ومصطلح الحديث والفقه.

أما القراءات فقد ذكر الشيخ عبد المجيد الخطيب^(١) بابًا في ذكر شجرة شيوخ القراء الأفاضل وفروعهم وإجازاتهم وعمن أخذوا هذا العلم الجليل من سنة (١٠٠٠هـ) إلى سنة (١٣٩٢هـ)، ثم قال: «العلماء المقرؤون هم من بغداد والموصل والبصرة والشام ومصر والحجاز، منهم: الشيخ رئيس المقرئين عبد القادر بن الشيخ يحيى البصري الشامي الحجازي النجدي، فقد قرأ عليه وأخذ عنه القراءات أبو محمد الشيخ خليل الخطيب»^(٢).

(١) هو الشيخ عبد المجيد آل الخطيب، إمام وخطيب وواعظ جامع النبي ﷺ، ومحافظ كتب مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، وهذا التعريف المختصر هو الذي ذكره الشيخ في مقدمته لكتابه توضيح أصول قواعد الشفع.

(٢) توضيح أصول قواعد الشفع في نشر علم القراءات السبع (ص ١٨).

وأما الحديث ومصطلحه فمن خلال الإجازات التي بين أيدينا فقط نجد أنه كان يُقرئ صحيح البخاري، ونخبة الفكر، والأربعين للنووي والأربعين لابن حجر، ومصاييح السنة للإمام البغوي.

وأما الفقه فقد كان يقرئ المقنع لموفق الدين ابن قدامة.

كما أنه قد تنوعت المناطق التي أقرأ فيها العلم، وقد ورد في إجازته للشيباني البكري أنه أجازته في مدينة البصرة، وأظن أن إجازاته لباقي التلاميذ المذكورين -إلا سعد الدين البابلي- كانت في بغداد.

فابن نظمي زاده ذو الأصول التركية ولد في بغداد بعد عودة أبيه إليها سنة (١٠٥٢هـ) وكان قد هرب منها بسبب استيلاء الصفويين عليها.

والشيخ خليل بغدادي، حتى إنه كان يُلقب بالخطيب البغدادي كما سبق في ترجمته، وقد كان خطيباً لجامع الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد.

وسلطان الجبوري، ورد التصريح أنه قد قرأ على الشيخ عبد القادر في بغداد، ويراجع في ذلك المراجع المذكورة في ترجمته.

هذا، وهؤلاء الثلاثة المذكورون كانت إجازة الشيخ عبد القادر البصري لهم ما بين سنتي (١٠٨٦-١٠٨٨هـ)، فلعل الشيخ البصري قد استوطن بغداد في هذه الفترة، وتوارد عليه طلبة العلم فيها.

وأما إجازة الشيخ البصري لتلميذه الملطي -وهي وإن كانت غير مؤرخة- إلا أنني قد وقفت على قرينة ربما تدل على أنها كانت في تلك الفترة الزمنية التي فيها إجازاته للبغداديين^(١).

(١) جاءت إجازته ليحيى أفندي المالطي في مجموع أوله نخبة الفكر، وذكر النسخ أنه تم في سنة ذي الحجة من سنة (١٠٨٧) كما في اللقطة (١٦) من المجموع المذكور، ثم الرسالة التي تليها =

أما الشيخ سعد الدين البابلي فإن إجازته التي كانت في سنة (١٠٧٧هـ) فلربما كانت في الشام، حيث إنها كانت في نفس السنة التي أجازته فيها الشيخ عبد الحي ابن العماد.

وبذلك يكون الشيخ قد درّس في الشام وبغداد والبصرة.

هذا ولم يقتصر الأثر العلمي للشيخ عبد القادر البصري على الإقراء والتدريس والإجازة فحسب، لكنه ساهم كذلك في التأليف، والذي وقفت عليه من مؤلفاته هو هذا الكتاب الذي نحققه: الطريقة الأثرية والعقيدة السنية.

وقد يكون للشيخ مؤلفات أخرى لم تبلغنا، إلا أن الذي ينبغي التنبيه عليه هنا هو أن تأليفه في باب الاعتقاد دال على أنه كان ذا أهمية وأولوية عند الشيخ عبد القادر رحمته الله.



= فرغ منها في المحرم من سنة (١٠٨٨هـ)، ثم بعدها رسالة قصيرة للذهبي، وبعدها مباشرة إجازة البصري وعليها ختمه، والناسخ لهذا المجموع -كما يظهر لي- شخص واحد، ولذا فمن المرجح أن هذه الإجازة كانت في شهور سنة (١٠٨٨هـ) -والله تعالى أعلم-، وهي نفس السنة التي أجاز فيها تلميذه خليلاً الخطيب وسلطان الجبوري، وليعلم أن إجازة الشيخ البصري للشيخ يحيى أفندي المالطي كانت بعد قراءة نخبة الفكر عليه قراءة بحث وتدقيق.

ثامناً: الثناء عليه

ينبغي أن يُعلم أن الثناء الحالي قد يكون أبلغ من الثناء المقالي، وتنوع العلوم التي يُقرئها العالم، واستمراره في بذل العلم، وانتقاله من بلد إلى بلد متعلماً ومعلماً ومدرساً مع توافد طلبة العلم عليه = كل ذلك يدل على مقداره في العلم، فهذه القرائن الحالية أقوى من كثير من المقالات التي تُدبج في الثناء.

وقد علمنا أن الشيخ قد قرأ عليه بعض كبار علماء عصره، بل إن بعضهم قد لُقّب بشيخ الإسلام كالشيخ خليل الخطيب، والشيخ سلطان الجبوري كما سبق في ترجمتهم.

ومع ذلك فإني لا أقصر هنا على هذا الثناء الحالي، بل أتبعه بما وقفت عليه من ثناء على الشيخ ومدح له في علمه ودينه وخلقه - مع ما عرفته أيها القارئ الكريم من شح المعلومات وندرتها -.

* فممن أثنى على الشيخ عبد القادر ثناء عاطراً ابنُ العماد الحنبلي، وهذا الثناء أبان لنا عن تفننه في العلوم، بحيث إنه حلاه بالألقاب العلمية الفخمة.

يقول ابن العماد في مقدمة إجازته للشيخ البصري: «إن من أرشد من رأيت عناية بهذا الشأن - يعني علم الحديث - الحائز في هذا المضمار قصب الرهان، صاحب الرحلة إليه، والمتمسك به والمعول عليه: الشيخ عبد القادر ابن يحيى آغا بن جمعة آغا البصري مولدًا، الأثري الخبيري، الأصولي الحنبلي مذهبًا ومعتقدًا، فاقد البصر صحيح البصيرة، دمث

الأخلاق حسن السيرة، التمس مني وأنا أحق بالالتماس منه، ليأخذ عني وأنا الحرّى بالأخذ عنه...»^(١).

* وجاء في آخر نسخة ميونيخ [٣٥/ظ] من الإجازة المذكورة وصف الشيخ عبد القادر بأنه: «قدوة العلماء العاملين، الزاهد الورع... الأثري المحدث».

* كما وصفه الشيخ المقرئ عبد المجيد الخطيب بأنه «الشيخ رئيس المقرئين»^(٢).



(١) [لقطة (١٢٦) و(١٢٧) مخطوط مكتبة جامعة ميتشغان الأمريكية ضمن مجموع برقم ٤٩٩].

(٢) توضيح أصول قواعد الشفع في نشر علم القراءات السبع (ص ١٨).

تاسعًا: وفاته

لم تسعفنا المصادر الشحيحة، ولا الإجازات بتحديد مكان أو زمان وفاة الشيخ عبد القادر البصري رحمته الله، إلا أن الذي يمكن أن نجزم به أن الشيخ كان حيًّا في سنة (١٠٩٥هـ) وهي السنة التي أجاز فيها تلميذه الشيبى البكري، وكانت تلك الإجازة في مسقط رأسه مدينة البصرة.

ولا يسعني أن أقول في خاتمة هذه الترجمة التي بذلت غاية ما أقدر عليه من جهد لجمعها إلا أن أدعو بالدعاء الذي وضعه الشيخ عبد القادر على ختمه:

يا عظيم يا قادر ارحم عبد القادر.



دراسة الكتاب

الموقع الرسمي

أبو عبد الرحمن
عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
المصري المصنف الأديب

الكتاب

في أثناء عملي على هذا الكتاب قد كنتُ أسهبت في التعليق على أهم ما ورد فيه، ثم استقر الرأي على أن لا أشتت القارئ بكثرة التعليق، خاصة وأن هذه هي النشرة الأولى للكتاب، ورأيت أن أدخر هذه التعليقات لوضعها في شرح مستقل للكتاب إن شاء الله تعالى.

أما عن هذه الدراسة الموجزة للكتاب فإني سأذكر ما يتعلق بالكتاب من حيث اسمه، ونسبته لمؤلفه، وتاريخ تصنيفه، ومنهج المؤلف فيه، ثم أسلط الضوء على بعض ما ورد فيه من قضايا، وأخص بالذكر تلك القضايا التي لها حضور بحثي وجدلي في الساحة العلمية، وأختتم ذلك بوصف النسخ الخطية وعملي في الكتاب.

وسوف أتناول هذه القضايا في المباحث التالية:

* المبحث الأول: وصف الكتاب.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الثالث: تاريخ تصنيفه.

المطلب الرابع: منهج المؤلف في كتابه.

* المبحث الثاني: تأثير المؤلف بتقاريرات المدرسة التيمية.

وأذكر فيه تمهيداً وثلاثة مطالب، وهذه المطالب هي:

المطلب الأول: الأثر التيمي في التصحيح العقدي عند الحنابلة،

وأمثل لذلك بقضية قيام الصفات والأفعال الاختيارية بذات الرب تعالى،

والتي تسمى: حلول الحوادث عند من ينكرها.

المطلب الثاني: موقف حنابلة القرن الحادي عشر من التفويض،
والقرن الحادي عشر هو القرن الذي عاش فيه المصنف، وربما يكون قد
مات فيه أيضًا.

المطلب الثالث: الأثر التيمي في تقارير الشيخ عبد القادر البصري.
* المبحث الثالث: العرض التاريخي لنص الوسائط في كتب
الحنابلة.

* المبحث الرابع: الموقف من تقسيم أهل السنة إلى ثلاث طوائف،
وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: موقف الشيخ عبد الباقي من هذا التقسيم.
- المطلب الثاني: موقف الشيخ السفاريني من هذا التقسيم.
- المطلب الثالث: موقف الشيخ عبد القادر البصري من هذا التقسيم.
- * المبحث الخامس: موقف الشيخ عبد القادر البصري من الصوفية.
- * المبحث السادس: ويتضمن ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: وصف النسخة الخطية.
- المطلب الثاني: عملي في الكتاب.
- المطلب الثالث: نماذج من النسخة الخطية.



المبحث الأول
وصف الكتاب

المطلب الأول: اسم الكتاب:

كفانا المؤلف رَحِمَهُ اللهُ مؤنة تحديد اسم الكتاب، فنصَّ على تسميته في مطلع رسالته.

والاسم الذي اختاره هو: (الطريقة الأثرية والعقيدة السنية).

ويبقى لنا الاجتهاد في ضبط كلمة «السنية»، هل هي بضم السين وتشديد النون نسبة إلى السُّنَّة، أم بفتح السين وكسر النون المخففة نسبة إلى السنا وهو الضوء؟

كلا الاحتمالين ممكن، وربما يكون الاختيار الأول أوفق من جهة مقارنة معنى السنة للأثر.

المطلب الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ورد في طرة النسخة الخطية اسم الكتاب مع التصريح بنسبته لمصنفه هكذا: «كتاب الطريقة الأثرية والعقيدة السنية تأليف الشيخ عبد القادر بن يحيى أغا ابن جمعة أغا الضرير البصري رحمه الله تعالى وعفا عنه وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم آمين آمين».

كما ورد في آخر النسخة الخطية التصريح باسم المصنف، ونصه: «إملاء الحقير الفقير عبد القادر بن يحيى البصري مولدًا ثم الحجازي منشأ وطلبًا، ثم الشامي رحلة وتحصيلًا، ثم البصري مسكنًا».

ونحن إذا قارنا هذه المعلومات الواردة عن المؤلف في طرة وخاتمة النسخة الخطية لوجدناها مطابقة لمجموع المعلومات التي جمعناها عنه من إجازاته المختلفة لتلاميذه، وبعض تلك الإجازات عليها ختم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

وممن جزم بنسبة الكتاب لمصنفه العلامة الأستاذ أحمد تيمور باشا حيث قال كما في فهرس خزانته: (الطريقة الأثرية والعقيدة السنية - للشيخ عبد القادر بن يحيى أغا بن جمعة أغا الضرير البصري. وهي رسالة فيما يجب اعتقاده على المذهب السنّي، يظهر أنها على الطريقة السلفية، فرغ منها سنة ١٠٨٥هـ)^(١).

المطلب الثالث: تاريخ تصنيف الكتاب:

ورد في آخر النسخة الخطية للكتاب التصريح بذكر تاريخ الانتهاء من تصنيفه بلفظ مؤلفه، وهذا التاريخ هو: يوم الخميس السادس من شوال من سنة ١٠٨٥هـ.

المطلب الرابع: منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليفه للكتاب، كما ذكر منهجه العام فيه، وأنا أخص ما ذكره ثم أعقبه بما استخلصته من منهجه مما لم ينص عليه:

* نص المؤلف على أن مسائل الاعتقاد قد صنفت فيها مصنفات بليغة، إلا أن مؤلفيها قد خلطوا السمين بالهزيل والدرة بالبعرة، وقدموا آراءهم الضعيفة على مقتضى الكتاب والسنة، ولذلك عمد إلى تأليف هذا الكتاب.

* قسم المؤلف كتابه إلى خمسة أقسام رئيسية وهي:

١- بيان أصول الفرق الناجية.

(١) فهرس الحزانة التيمورية (٩٢/٤).

٢- بيان أصول الفرق المبتدعة.

٣- حكم من يكفر ومن لا يكفر من هذه الفرق.

٤- ذكر شيء من المكفرات.

٥- ذكر شيء من الأذكار الواردة في النوم واليقظة وأوقات الصلوات.

* تناول المؤلف بيان أصول الفرق الناجية من خلال تقريره لأركان الإيمان الستة على منهج أهل السنة والجماعة.

* اعتمد المؤلف في ذكره للفرق ومقالاتهم على الغنية للجيلاني، وهو وإن كان لم يقتصر على ما ذكره في الغنية، إلا أن اعتماده الرئيس في حكاية الأقوال عليه.

* استدلال المؤلف بالكتاب والسنة ظاهر في كتابه، خاصة فيما يتعلق بأخبار الصفات.

* يحرص المؤلف على تخريج الأخبار النبوية من كتب السنة المعتمدة، وأحياناً يذكر جملة من الأخبار ثم يعزوها إلى بعض الكتب، وأحياناً يخرج كل حديث على حدة، وقد فاته أحاديث يسيرة لم يخرجها.

* لا يصرح المؤلف بذكر شيء من المصادر التي اعتمد عليها في الأعم الأغلب، والموضع الذي صرح فيه بذلك، هو ما نقله عن عضد الدين الإيجي بواسطة الجرجاني، وسبب ذلك -والله أعلم- أنه أراد قيام الحجة على المخالف في هذا الباب من أقوال أئمته، فاحتاج إلى العزو.

* ويتصرف المؤلف أحياناً في النصوص المنقولة بترتيبها، فيقدم ويؤخر، ويفرّع ويقسم، وقد أجاد أيما إجادة في تقسيمه للمكفرات التي كان اعتماده الأساسي في تعدادها على الإقناع للحجاوي.

* ومن المعلوم أن المؤلف حنبلي، لكنه لا يقتصر في تقاريره وإفاداته على ما في كتب الحنابلة، بل ولا يقتصر في ترجيحاته على مذهب الحنابلة، ومن ذلك ما ذكره في قبول توبة الزنديق حيث ذكر أقوال الأئمة في ذلك، ثم اختار قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

* يراعي المؤلف ما استجد في زمانه من قضايا تحتاج إلى تنبيه، ومثاله أنه لما ذكر الفرق التي يجب هجرها وتبديعها - وكان اعتماده في ذلك على لمعة ابن قدامة المتوفى في القرن السابع - فإنه أضاف إلى ذلك ما استجد وظهر من فرق رأى أنه يجب هجرها، كالأحمدية والوفائية والسعدية.

ومثل ذلك أنه أكد على التحذير من بدع الصوفية القولية والعملية، وذلك أنهم هم المعظمون في زمانه.

ومثله التأكيد على خطورة بدع غلاة الصوفية كالحلولية والاتحادية؛ لأنهم في زمانه قد أفسدوا عقائد أهل الإيمان.

* ستلاحظ أن المصنف يربط في عدة مواضع بين العقيدة والسلوك، وهذا المسلك الإيماني الرسالي هو امتداد لمسلك أئمة السنة الذين لا ينظرون إلى علم العقيدة كعلم جاف جامد مجرد، بل ينظرون إليه كعلم له آثار ينبغي أن تظهر في سلوك المسلم.



المبحث الثاني

تأثر المؤلف بتقارير المدرسة التيمية

تمهيد

إذا كان الغرض الأساسي من هذا المبحث هو إظهار تأثير الشيخ عبد القادر بالمدرسة التيمية فإنه يحسن هنا أن أذكر عرضاً تاريخياً لتأثير ابن تيمية في الحنابلة قبل الشيخ عبد القادر، ثم أختم ذلك بذكر تأثير الشيخ عبد القادر رحمته الله.

ولا شك أن شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى في الثلث الأول من القرن الثامن كان قد أحدث ثورة تجديدية نقدية^(١) إصلاحية داخل المذهب الحنبلي، ولا عجب في ذلك فابن تيمية أحد أكبر أعمدة المذهب عبر تاريخه، ولقد استمر تأثير ابن تيمية في القضايا الجوهرية العقدية الكبرى بعد وفاته حاضراً، وبقيت أكثر أقواله تُتناقل دون نكير عليه من جمهور الحنابلة من بعده.

(١) ولقد ورث هذا النفس النقدي التصحيحي تلاميذه وتلاميذهم من بعدهم، ولم يكن يُرهبهم هالة اسم المُنتقد، ولا يُعدهم تتابع الغلط عن أئمة كبيرة أسماؤهم، عظيمة أقدارهم في مذاهبهم، ولا يمنعهم عدم وجود سابق لهم بهذا النقد -بعد بحثهم واستقراءهم-، مع حفظهم لأقدار العلماء. ومن أمثلة العلماء المتأثرين بابن تيمية في ذلك: ابن القيم وابن قاضي الجبل وابن مفلح والزركشي وابن رجب وابن اللحام والمرداوي، وغيرهم من أعلام مدرسة التصحيح عند الحنابلة، فمنهم من اهتم بالتصحيح العقدي، ومنهم من اهتم بالتصحيح الأصولي، ومنهم المهتم بالتصحيح الفقهي، بل إن نقد بعض تلاميذ الشيخ للشيخ في بعض اختياراته الفقهية هو جارٍ على قواعد النقد التي أظهرها وأثرها شيخ الإسلام نفسه، وليس المقصد نفى الجهود التصحيحية السابقة لابن تيمية، فلا شك أن في كلام بعضهم شيئاً من ذلك، كما يفعله ابن عقيل مع شيخه القاضي أبي يعلى، وكما يفعله المجد في المسودة -وظني أن ابن تيمية تأثر كثيراً بجده في هذا الباب-، ولكن المقصد أن النقد الإصلاحي كثرة تجديدية لم يقم إلا على أكتاف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ومن المعلوم أن الحنابلة كانوا أكثر الناس تشديداً في حكم علم الكلام، وكانوا ينهون عنه أشد النهي، وفي كتب المتأخرين أن المحرم من علم الكلام هو المتكلم فيه بالمعقول المحض، أو المخالف للمنقول الصريح الصحيح^(١).

ومعلوم أيضاً أن كتب الكلام الأشعري هي من الكلام المحرم عند الحنابلة لمخالفتها للمنقول القطعي الصريح كما في مسألة العلو والحرف والصوت.

إذا علم هذا فالتأخرون من الحنابلة كانوا يواجهون أزمة حقيقية في الانتصار لمذهبهم، فلم يعد يصلح في زمان قد استولى فيه الأشاعرة على الدولة والمدارس والمساجد والأوقاف والقضاء = الاعتماد في النقاش مع هؤلاء الأشاعرة على طريقة المتقدمين من الاقتصار على الكتاب والسنة وأقوال السلف فحسب، بل ولم يمكن أيضاً الاعتماد على الكتب التي حاول فيها بعض الحنابلة وضع مذهب كلامي لتعزيد عقائد الحنابلة، فلا معتمد القاضي ولا إرشاد ابن عقيل ولا إيضاح ابن الزاغوني كان كافياً، بل ولا صالحاً لاعتماد الحنابلة عليها.

والسبب في عدم صلاحها أنها كانت تزيد الإشكالات وترسخ حجج الأشاعرة ضد الحنابلة، وتثبت التهم التي يوصفون بها.

في هذه العصور الذهبية للأشاعرة كانوا يستطيعون فيها ببعض العلوم الخادمة لعقائدهم، ومن ذلك المنطق والجدل، ولم يكن هذا سائداً أو مشهوراً عند الحنابلة من قبل، ولذلك أتصور أن الحنابلة في هذا الزمن

(١) يُنظر كشف القناع (٨/٧).

كانوا يعانون أشد العناء تحت وطأة هذه السيطرة الأشعرية، وكان من العسير جدًا أن ينتصروا لعقائدهم بدون شيخ الإسلام ابن تيمية.

برهان ذلك أن من خاض في تفاصيل العقائد من متأخري الحنابلة كان اعتماده للانتصار لعقيدته على كتب ابن تيمية، وكانت السبيل لدحض حجج الأشاعرة أيضًا كتب ابن تيمية.

ربما يذكرون في كتبهم عند ذكر عقائدهم قول فلان وفلان من أئمة المذهب، لكن عند الانتصار للمسائل الجوهرية في المذهب والرد على شبهات الخصوم (والتفصيل في ذلك) إنما كان من بوابة شيخ الإسلام وتلميذه الذي يسميه السفاريني: (إمام المحققين)، أعني: ابن القيم.

أنت لن تحتاج كثير عناء لتصور ذلك إذا قرأت شرح السفاريني الحنبلي وهو من أفضل متأخري الحنابلة -برغم الاختلاف الكثير في شرحه لنظمه-، وستجد هذا جليًا في كتب مرعي الكرمي، وتجد هذا في كتب الشيخ عثمان النجدي.

ابن تيمية ألف لهم ولغيرهم الرد على المنطقيين، وألف لهم ولغيرهم كتابًا يُبطل الكلام النفسي بقريب من تسعين وجهًا، وألف لهم ولغيرهم درء التعارض ينقض فيه كلَّ أو جلَّ أصولهم الاستدلالية، وألف لهم ولغيرهم بيان تلبس الجهمية، وفيه تفصيلات عن الصفات لا توجد في غيره، وألف شرح الأصفهانية والنبوات، وفي الأول تأصيلات عن النبوة قد تفوق الثاني، وألف تلميذه مفتاح دار السعادة وشفاء العليل في القضاء والقدر والتحسين والتقبيح والصواعق المرسلة وغير ذلك.

والخلاصة أن هذين الإمامين تركوا لأصحابهم من بعدهم ذخيرة عظيمة كانت تنتظر من يُحسن استخدامها وتوظيفها فحسب.

ومن اللطائف ما ذُكر في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم «أبو شعر».

وقد وصفه الإمام المرداوي:

(بالإمام شيخ الاسلام العالم العَامِلُ العَلَامَةُ الزَّاهِدُ الوَرعُ الرباني المفسّر الأصولي النَّحْوِيّ الفَقِيه المحدث المَحَقَّق) ^(١). وترجمته حافلة عظيمة ولكن الشاهد هنا هو ما ذكره عنه ابن قاضي شعبة:

(وتردّد إليه الحنابلة وعظّموه لمبالغته في إطراء ابن تيمية واعتقاد ما كان يعتقد) ^(٢).

وفي هذه العبارة المختصرة فوائد:

- ١- أن هذا الفقيه كان معظمًا عند الحنابلة جدًّا.
- ٢- أحد أهم أسباب تعظيمهم له أنه كان يمدح ويشني على ابن تيمية ثناءً عظيمًا.
- ٣- والسبب الأهم هنا للتعظيم أنه كان يعتقد عقيدة ابن تيمية في زمان كان مليئًا بالإرهاب الفكري المسلط على الحنابلة، ولقد جاء في سيرة الشيخ أبي شعر أن (له مقالات مع المبتدعين بسبب أصول الدين) ^(٣).
- ٤- أن الحنابلة لم يكونوا ينكرون اعتقاد ابن تيمية الذي ذكر أنه هو اعتقاد السلف، بل كانوا يعظمون من يعتقد عقيدته.

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٨٣/٤).

(٢) الجوهر المنضد (ص ٦٢).

(٣) الضوء اللامع (٨٣/٤).

٥- هذا الشيخ عبد الرحمن بن سليمان توفي في منتصف القرن التاسع بعد وفاة ابن تيمية بأكثر من مائة وعشرين سنة، ولم يزالوا إلى ذلك الحين يعتقدون عقيدته ويسعون في نشرها.

بل إنَّ هذا الحضور الظاهر لابن تيمية في المدونة الحنبلية قد ظهر أثره وانتشر، حتى صار المخالفون ينقلون كلامه باعتباره أنه أكثر الحنابلة علمًا وأشملهم تحريرًا، وأنا أذكر لك مثالين على هذا:

أما الأول: فإن لابن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) -ومعاصر الإمام المرداوي الحنبلي مصحح المذهب- حاشية على كتاب المسامرة لابن الهمام الحنفي .. أراد ابن قطلوبغا أن يشرح مذهب الحنابلة في مسألة فقال: (قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية في جزء أجاب فيه ..) ^(١).

ثم ساق كلام ابن تيمية ثم قال: (وإنما سقت كلام هذا الرجل لاعتراف أهل مذهبه أنه أعلمهم، وأن عنده ما عن المتقدمين منهم والمتأخرين) ^(٢).

وابن قطلوبغا قد توفي في أواخر القرن التاسع، وهذا يدل على قدر شيخ الإسلام عند حنابلة ذلك الزمان بحيث إن المخالفين لهم في أصول الدين عندما أرادوا أن يحرروا مذهبهم في بعض المسائل العقدية قد اعتمدوا على ابن تيمية لأنه أعلمهم.

وما كانوا ليذكروا ذلك عنه إلا لكون ابن تيمية كان كذلك في نفس الأمر عند حنابلة هذا القرن التاسع.

(١) حاشيته على المسامرة (ص ٧٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٧٧).

وربما يشهد لكلام ابن قطلوبغا بأعلمية ابن تيمية المطلقة على أهل مذهبه = ما ذكره المرداوي في التحبير عندما أراد التمثيل للمجتهد المطلق فإنه مثل بابن تيمية^(١)، ولم يذكر حنبلياً غيره.

وأما الثاني: فهو نص بعد النص السابق بقرن من الزمان تقريباً وهو عن مخالف معاذ لابن تيمية، وهو ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ). يقول الهيتمي في تحرير مسألة فقهية: (وقد وافق المالكية والشافعية على إسكارها الحنابلة بنص إمام متأخريهم ابن تيمية وتبعوه على أنها مسكرة)^(٢).

وهذا النص وإن كان في مسألة فقهية إلا أن الشاهد منه أن ابن حجر المتوفى في آخر القرن العاشر الهجري يقر -رغم عدائه لابن تيمية- بأنه إمام متأخري الحنابلة، وهذا ظاهر بين الدلالة على المطلوب.



(١) ينظر التحبير (٤٠٦٩/٨)، ويلاحظ أن المرداوي قد ذكر ذلك موافقاً لابن مفلح في نظره الراض لكلام ابن حمدان والنووي في انعدام المجتهد المطلق منذ زمن طويل.

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٣٠/٤)، والزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٥٥/١).

المطلب الأول

الأثر التيمي في التصحيح العقدي عند الحنابلة

«قيام الصفات والأفعال الاختيارية بالذات الإلهية أنموذجاً»

لا شك أن قضية قيام الصفات الاختيارية بذات الرب تعالى هي من كبريات القضايا المركزية العقدية، والتي يتفرع عليها كثير من المسائل المؤثرة في منهج الاستدلال والتلقي وغير ذلك.

وليكون الطرح مركزاً فإنني سأمثل بمسألة تعلق الكلام الإلهي بالمشيئة والاختيار، ومعلوم أن من أثبت أن الله متكلم بمشيئته واختياره على النحو الذي سنقرره في مقالنا هذا فهو مثبت لا محالة لقيام الأفعال الاختيارية بذات الرب، وإن وجد في كلام بعض الذين سنذكرهم ما يخالف ظاهره تقريراتهم في صفة الكلام فإن هذا لا يؤثر في بحثنا والذي هو: (الأثر التيمي في تقريراتهم).

ما هو قول ابن تيمية في صفة الكلام؟

يقرر ابن تيمية أن الله يتكلم بحرف وصوت، وأن كلامه هو الحروف والمعاني، وأنه يتكلم بمشيئته واختياره، فلم يزل يتكلم متى شاء، وإذا شاء، وهذا التقرير من أشهر تقارير ابن تيمية التي أسس لها في كتبه الكبار والصغار.

ولن أبدأ بمشاهير تلاميذ شيخ الإسلام الذين يتبنون أقواله العقدية، فمقالاتهم معروفة مشهورة، وإن كنت سترى في أثناء الدراسة نصوصاً مهمة

من كلامهم يستدعيها المقام، وقد حرصت على أن تكون النقول مستوعبة للقرون الخمسة التي أعقبت وفاة شيخ الإسلام رحمته الله كما أن الاختيار لم يقع على شخصيات هامشية في أكثر من نقلنا كلامه، بل كان لعلماء لهم ثقلهم الفقهي والأصولي في مذهب الحنابلة.

*** وأول من نتوقف عنه هنا هو الشيخ أبو المظفر يوسف السرمري^(١).**

وهو تلميذ الشيخ عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي^(٢) صاحب قواعد الأصول ومعاقد الفصول وتلميذ ابن تيمية.

(١) ترجم ابن ناصر الدين الدمشقي له ترجمة حافلة، ومما جاء فيها ناقلاً عن السرمري: (حدثني غير واحد من العلماء الفضلاء والأئمة النبلاء الممعنين في الخوض في أقاويل المتكلمين لإصابة الصواب وتمييز القشر من اللباب أن كلاً منهم لم يزل حائرًا في تجاذب أقوال الأصوليين ومعقولاتهم وأنه لم يستقر في قلبه منها قول ولم يبين له من مضمونها حق بل رآها كلها موقعة في الحيرة والتضليل . . . وأنه كان خائفًا على نفسه من الوقوع بسببها في التشكيك والتعطيل حتى من الله عليه بمطالعة مؤلفات هذا الإمام ابن تيمية شيخ الإسلام مما أورده من النقلات والعقليات في هذا النظام فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها فرآها موافقة للعقل السليم وعلمها حتى انجلت ما كان قد غشيه في أقوال المتكلمين من الظلام وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشك وظفر بالمرام. ومن أراد اختبار صحة ما قلته فليقف بعين الانصاف العرية عن الحسد والانحراف إن شاء على مختصراته في هذا الشأن كشرح العقيدة الأصبهانية ونحوها وإن شاء على مطولاته كتخليص التلخيص من تأسيس التقديس والموافقة بين العقل والنقل ومنهاج الاستقامة والاعتدال فإنه والله يظفر بالحق والبيان ويستمسك بأوضح برهان ويزن حيثنذ في ذلك بأصح ميزان). الرد الوافر (ص ١٣١-١٣٢).

(٢) للشيخ الأصولي عبد المؤمن بن عبد الحق مختصر لكتاب منهاج السنة النبوية لابن تيمية، وفي مقدمة هذا المختصر يقول: (ولقد أحسن السعيد الإمام شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمته الله في نقض هذا الكتاب المشؤوم والرد على قائله المذموم -يقصد ابن المطهر وكتابه- بكتاب أطل فيه الخطاب وبالع في معارضته بالجواب فصارت الهمم تقصر عن مطالعة فصوله وتكمل من قراءته لطوله، وقد كتبت منه في هذا الكتاب ما ظننته وافيًا بالمراد)، وأقول: كتاب منهاج السنة من أهم الكتب التي تناول فيها شيخ الإسلام مسألة حلول الحوادث.

وللشيخ السرمي قصيدة الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية رد فيها على تقي الدين السبكي في تشنيعه على ابن تيمية والتي يقول السرمي في أولها :

الحمد لله حمداً أستعين به في كل أمر أعاني في تطلبه
لا سيما في انتصاف من أخي إحن طفئ علينا وأبدى من تعصبه
وفي القصيدة المردود عليها قول السبكي عن ابن تيمية :

يرى حوادث لا مبداً لأولها في الله سبحانه عما يظن به .
رد السرمي على السبكي في ذلك بعدة أبيات منها مخاطباً إياه :
إن قلتَ كان ولا علم لديه ولا كلام لا قدرة أصلاً كفرت به
إلى أن قال :

(أو قلتَ فعلٌ اختيار منه ممتنع ضاهيت قول امرئ مغوٍ بأنصبه
ولم يزل بصفات الفعل متصفاً وبالكلام بعيداً في تقربه
سبحانه لم يزل ما شاء يفعلُه في كل ما زمنٍ ما من معقبه
نوع الكلام كذا نوع الفعالِ قدي مُ لا المعين منه في ترتبه^(١))
ومحل الشاهد هو ما ذكره قدم نوع الكلام، لا قدم الكلام المعين وهو ما يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية .

* ثم نتقل إلى الحافظ ابن رجب الحنبلي .

قال ابن رجب :

(ومن جملة صفات الله التي نؤمن بها، وتمر كما جاءت عندهم: قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجْر: ٢٢]، ونحو ذلك مما دل على إتيانه ومجيئه يوم القيامة .

(١) انظر الحمية الإسلامية في الانتصار لابن تيمية (ص ٦٤-٧٥) .

وقد نص على ذلك أحمد وإسحاق وغيرهما.

وعندهما: أن ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره^(١). وهذا النص واضح جلي في إثبات قيام الأفعال والصفات الاختيارية بذات الرب، ويقرر ابن رجب أن إثبات قيام هذه الأفعال الاختيارية هو قول الإمام أحمد وإسحاق كما أنه قول غيرهما من أئمة الدين.

وفي شرحه لحديث: «زيد بن خالد الجهني، أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل على الناس، فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟».. الحديث، يورد الحافظ ابن رجب بعض روايات الحديث فيقول: (وقوله: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» - وفي بعض الروايات: «الليلة»، وهي تدل على أن الله تعالى يتكلم بمشيئته واختياره كما قال الإمام أحمد: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء)^(٢).

فقد أثبت هنا أن كلام الله متعلق بمشيئته واختياره، واستدل على ذلك بقول للإمام أحمد في كتاب الرد على الجهمية، وهو وإن لم يصرح باسم الكتاب إلا أن هذا النقل معلوم أنه من ذلك الكتاب^(٣).

(١) فتح الباري لابن رجب (٢٣٦/٧).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٢٥٩/٩).

(٣) قال صاحب كتاب التقريرات الحنبلية ص ١٦١:

(احتج بعض أصحابنا بقول الإمام أحمد ﷺ في الرد على الزنادقة والجهمية: (إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء) على أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن القرآن ليس بقديم!). ثم قال: (والجواب على ذلك بأحد ثلاثة مسالك: المسلك الأول: التضعيف، فلا يصح ثبوت ذلك عن الإمام ﷺ، ذلك أن هذا منقول في كتاب الرد على الجهمية). ثم ذكر أن الكتاب من رواية =

وبخصوص حديث زيد بن خالد الجهني الذي فيه: (أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟) . . نجد أن هذا الحديث حاضراً في الاستدلال التيمي على مسألة قيام الصفات والأفعال الاختيارية بذات الرب تعالى، تجد هذا في مجموع الفتاوى^(١)، وشرح العقيدة الأصفهانية^(٢)، ومنهاج السنة النبوية^(٣)، وغيرها.

= الخضر بن المثنى، ونقل حكم ابن رجب الحنبلي على الخضر بالجهالة، وأنه ينفرد بالمناكير عن عبد الله، وابن رجب قد حكم بجهالة الخضر في مسألة فقهية أخرى، لم يكن يتحدث عن كتاب الرد على الجهمية في هذا الموضع، فلا إشكال أن يكون قد ثبت عنده الكتاب لقرائن وإن كان قد حكم على الخضر بالجهالة، وقد علمت من النقل أعلاه أن ابن رجب الذي استدل به المذكور في تعليقه هذا يثبت قيام الأفعال الاختيارية بذات الرب، ويثبت أن الله يتكلم بمشيئته واختياره، ويستدل على ذلك بنفس النص الذي حاول تضعيف نسبه إلى الإمام أحمد في مسلكه الأول مستكثراً بابن رجب الذي يخالفه.

(١) (٢٣٣/٦)، وهذا الموضع يقع في البحث الذي عقده شيخ الإسلام لإثبات الصفات الاختيارية، وهو البحث الذي اعتمد عليه جون هوفر في ورقته عن الصفات الاختيارية عند ابن تيمية، وهي مطبوعة في كتاب ابن تيمية وعصره (٧٥-٩٧)، وقد ذكر هوفر في ورقته أن ابن تيمية لم يقدم في هذه الرسالة معالجة شاملة للقضايا التي تتضمنها الصفات الاختيارية، ولم يردّ أبداً على أهم حجج متقدمي المتكلمين من نفاة حلول الحوادث، وهذا غير صحيح على إطلاقه، فقد تعرض الشيخ لمثل هذا كما في (٢٣١-٢٣٢)، وعلى فرض الصحة فإن الشيخ قد عالج هذه القضية معالجة شاملة في مجموع أبحاثه التي تكلم فيها عنها، ورد على شبهات النفاة، وقد قال الشيخ نفسه في هذه الرسالة بعد ذكر حجج نفاة الأفعال الاختيارية من مجموع الفتاوى^(٢): (وقد بسطنا القول على عامة ما ذكرناه في هذا الباب وبيننا فساد تناقضه على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب) . . ولا يحسن بباحث أن يقتصر في بحث هذه القضية الجوهرية على رسالة واحدة مختصرة لشيخ الإسلام لتكوين رؤية شاملة عن رأيه وحججه ودفعه أمام حجج خصومه.

(٢) ص ٢٦٣، ٥٠٢.

(٣) (٤٢٢/٥).

كما أنك تجده عند المحقق ابن القيم شيخ الحافظ ابن رجب كما في مختصر الصواعق^(١).

وهذا القدر كافٍ في إثبات الأثر التيمي في تقارير الحافظ ابن رجب في هذه القضية.

ولكن قبل أن يغادرنا ابن رجب في هذا المبحث تحسن الإشارة إلى تقرير له مهم ذكره في ذيل طبقات الحنابلة، في أثناء ترجمته للحافظ عبد الغني المقدسي، ومناظرة الأشعرية له وأخذهم عليه كلمات للتشنيع على عقيدته، فكان من ضمن المآخذ أن إثبات النزول يلزم منه إثبات الانتقال، فأجاب الحافظ ابن رجب في مناقشته لكلام المعترضين بجوابين: (أحدهما: لا نسلم لزومه، فإن نزوله ليس كنزول المخلوقين، ولهذا نقل عن جماعة من الأئمة: أنه ينزل، ولا يخلو منه العرش.

الثاني: أن هذا مبني على إثبات الأفعال الاختيارية، وقيامها بالذات. وفيها قولان لأهل الحديث المتأخرين من أصحابنا)^(٢).

والإضافة المهمة هنا هي أن القول بإثبات الأفعال الاختيارية هو أحد قولي أهل الحديث من الحنابلة وغيرهم، وقد عرفت أن هذا هو الذي اختاره الحافظ ابن رجب ونسبه إلى الإمام أحمد وإسحاق وغيرهم من أئمة الدين^(٣).

(١) (ص ٥٠٢).

(٢) (ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ٣٥).

(٣) هناك نص ظاهره مشكل ألحقه الشيخ طارق عوض الله بآخر تحقيقه لفتح الباري للحافظ ابن رجب (٦/ ٥٣٣-٥٣٦)، وذكر أن الفائدة التي تضمنت هذا النص موجودة في ضمن مجموع بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٩/ ٤٦٤٦)، وهي تتضمن نقلاً عن شرح البخاري لابن رجب الحنبلي فيه حكاية أقوال أهل العلم في مسألة النزول. والنص كالاتي: =

* ومن اللطيف أن أُتبعَ ابنَ رجب بذكر الشيخ جمال الدين الإمام الحنبلي.

وهو جد يوسف بن عبد الهادي (ابن المبرد)، وقد كانت بين ابن رجب وجمال الدين الإمام خلافات شديدة في مسألة طلاق الثلاث نقل بعض أحداثها ابنُ المبرد في كتابه سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، وقد كان ابن رجب يشدد في المنع من الفتوى بقول شيخ الإسلام ابن تيمية فيها،

= (قال الحافظ ابن رجب في شرح البخاري لما تكلم على حديث النزول، قال: أهل الحديث في النزول على ثلاث فرق:

فرقة منهم، تجعل النزول من الأفعال الاختيارية التي يفعلها الله بمشيئته وقدرته، وهو المروي عن ابن المبارك ونعيم بن حماد وإسحاق بن راهويه وعثمان الدارمي. وهو قول طائفة من أصحابنا، ومنهم: من يصرح بلوازم ذلك من إثبات الحركة) . . ثم فصل في هذه الفرقة ثم ذكر الفرقة الثانية وهي لا تهمنا في بحثنا هذا فليراجعها من أراد، ثم ذكر الفرقة الثالثة فقال: (والفرقة الثالثة: أطلقت النزول كما ورد، ولم تتعد ما ورد، ونفت الكيفية عنه، وعلموا أن نزول الله تعالى ليس كنزول المخلوق. وهذا قول أئمة السلف: حماد بن زيد، وأحمد؛ فإن حماد بن زيد سئل عن النزول، فقال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف شاء).

ووجه الإشكال أن ابن رجب قد فرق بين الفرقة الأولى والثالثة، فجعل من الفرقة الأولى ابن المبارك وإسحاق، وفي الثالثة جعل منها الإمام أحمد، وقد سبق في الكلام أعلاه أنه قرن بين الإمامين أحمد وإسحاق في إثبات الأفعال الاختيارية، والذي يظهر لي بعد التأمل أن ابن رجب لم يقصد التفريق بينهم في إثبات الأفعال الاختيارية، بل قد يكون مقصده التفريق بين الإمام وبين من صرح بلوازم النزول من إثبات الحركة، فابن رجب لا يرى ثبوت لفظ الحركة عن الإمام وإن رآه وصححه غيره من الحنابلة، وكذلك لا يرى ابن رجب إطلاق لفظ الانتقال، وقد قرن الحافظ بين الإمام أحمد وإسحاق وابن المبارك وأثنى على طريقتهم في التعامل في مسائل الصفات كما في بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص ٤٩)، فقال: (إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك، ومالك، والثوري والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وأبي عبيد ونحوهم) . . وبهذا يعلم أن هذه الفائدة لا تعكر على بحثنا في إثبات الأفعال الاختيارية -والله تعالى أعلم-.

وكان الشيخ جمال الدين الإمام يبالغ في الانتصار لها، وبرغم هذا الخلاف الشديد إلا أنهم اتفقوا على القول بإثبات الأفعال الاختيارية، ونص الشيخ جمال الدين الإمام قد حفظه لنا ابن المبرد في كتابه سير الحاث حيث قال ناقلاً عن جده الشيخ جمال الدين: (جعلت على نفسي جعالة شرعية ألف درهم . . . ولذلك جعلت على نفسي في مسألة الحلف بالطلاق بأداة الشرط والجزاء، وغيرها مما وهم فيه الغالطون على شيخ الإسلام ابن تيمية مثل مسألة الوقف المترتب على الذرية . . . ، ومسألة الزيارة، ومسألة الحوادث . . . وهذا القدر المجعول هو قدري بالنسبة إلى حالي، لا قدر هذه الدلائل، ولا قدر من يعرفها ويعلمها؛ فإن الدنيا لا تقوم عندي لذلك؛ لما أجده في قلبي من الهم والحزن من تعطل هذه المسائل عن العمل فيها بمقتضى دلائل الشرع ظاهراً^(١)).

والشاهد من هذا النقل هو ذكره لمسألة الحوادث الدالة على مرادنا وأنه يجعل لمن يقيم البرهان على خلاف قول الشيخ فيها جعالة شرعية، وأن هذه المسائل هي مقتضى دلائل الشرع والسنة.

* ثم نتقل إلى الإمام ابن اللحام الأصولي الحنبلي

فنجده قد نقل نص الإمام أحمد فقال: (قال إمامنا: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء)^(٢).

* ويشرح العلامة الجراعي هذا النص فيقول:

(أهل العلم من أهل السنة والآثار على أن الله تعالى لم يزل متكلمًا

(١) سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث لابن عبد الهادي (٤٧٥-٤٧٦).

(٢) المختصر في أصول الفقه (ص ٧١).

إذا شاء بكلام مسموع مفهوم، لأن الكلام من صفات الحي القادر، وضده من النقائص، والله تعالى منزّه عنها^(١).

وهنا يعلق الجراعي الكلام على المشيئة وينص على أنه كلام مسموع مفهوم، لا مجرد إفهام للكلام النفسي ولا إسماع للكلام القديم، وهو نص جامع بديع مع اختصاره.

* وإذا انتقلنا إلى الإمام المرداوي فإننا نجد أنه حرر في كتابه التعبير ما يقرب من مائة صفحة في المطبوع للحديث عن صفة الكلام لله تعالى، وذكر في آخر هذا المبحث قوله:

(وإنما أطلت الكلام في هذه المسألة ونقلت كلام العلماء المعتبرين فيها ليُعلم . . . إذ غالب الناس في هذه الأزمنة يقولون: من قال إن الله يتكلم بصوت يكون كافراً، فهذا الإمام أحمد -رحمه الله ورضي عنه- قد صرح في غير رواية أن الله يتكلم بصوت بقدرته ومشيئته إذا شاء وكيف شاء، وهجر من قال: إنه لا يتكلم بصوت وبدّعه) الخ.

هل نقل المرداوي عن ابن تيمية في هذا المبحث الذي له تعلق (بحلول الحوادث/ قيام الصفات الاختيارية) و(قدم النوع وحدوث الآحاد)؟

الجواب نعم، فقد نقل قول ابن تيمية: (ومن هؤلاء من عرف أن الله تكلم بالقرآن العربي . . . وأنه نادى موسى بصوت وينادي عباده بصوت وأن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه، لكن اعتقدوا مع ذلك أنه قديم وأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، فالتزموا أنه حروف وأصوات قديمة الأعيان لم تزل ولا تزال، وقالوا: إن الباء لم تسبق السين، وإن السين لم تسبق الميم، وأن

(١) شرح مختصر أصول الفقه للجراعي (١/٥١٢-٥١٣).

جميع الحروف مقترنة بعضها ببعض اقتراناً قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال، وقالوا هي مترتبة في حقيقتها وماهيتها غير مترتبة في وجودها، وقال كثير منهم: إنها مع ذلك شيء واحد، إلى غير ذلك من اللوازم التي يقول جمهور العقلاء إنها معلومة الفساد بضرورة العقل . . ومن هؤلاء من يقول هو قديم ولا يفهم معنى القديم^(١).

ثم نقل المرداوي عن ابن تيمية القول الثاني الذي هو أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته مع أنه غير مخلوق وهذا قول جماهير أهل السنة والنظر وأئمة أهل السنة والحديث.

ثم نقل المرداوي نقلاً مهماً ستجده حاضراً -كله أو بعضه- في المدونة الحنبلية الأصولية والعقدية، وهذا النقل هو قول ابن تيمية: (وأما السلف والأئمة فقالوا: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته وإن كان مع ذلك قديم النوع، بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء فإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته، أكمل ممن لا يكون متكلماً بمشيئته وقدرته، ومن لا يزال متكلماً بمشيئته وقدرته، أكمل ممن يكون ممكناً له بعد أن يكون ممتنعاً منه، لو قدر أن ذلك ممكن، فيكيف إذا كان ممتنعاً، لامتناع أن يصير الرب قادراً بعد أن لم يكن، وأن يكون التكلم والفعل ممكناً بعد أن كان غير ممكن^(٢)).

* ثم ينقل المرداوي عن ابن تيمية أقوال الناس في صفة الكلام، فيذكر ثمانية أقوال ثم ينقل عنه القول التاسع وهو: (أن يقال: لم يزل الله متكلماً إذا شاء ومتى شاء، وكيف شاء، بكلام يقوم به، وهو يتكلم بصوت

(١) التعبير شرح التحرير (٣/١٢٦٨).

(٢) التعبير شرح التحرير (٣/١٢٦٩)، وأصل كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/٣٧٢).

يُسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا القول هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، ثم يقول المرداوي: (انتهى ملخصًا)^(١).

* ثم يقول المرداوي تعليقًا على هذا القول: (ومن أعظم القائلين بهذا القول الأخير: الإمام أحمد فإنه قال: (لم يزل الله متكلمًا كيف شاء بلا تكييف)، وفي لفظ: «إذا شاء»)^(٢).

فإن قال قائل: إنما قصد المرداوي من إirاده لكلام ابن تيمية أن يثبت الحرف والصوت في الجملة كما هو اعتقاد الحنابلة، فالجواب على هذا الإيراد الضعيف أن يقال:

عندما نقل المرداوي عن ابن تيمية تسعة أقوال واختار القول التاسع وذكر أنه كلام السلف وعلى رأسهم الإمام أحمد= فإنه كان قد ذكر القول الرابع الذي فيه: (أنه حروف وأصوات [أزلية مجتمعة في الأزل]، وهو قول طائفة من أهل الكلام والحديث وذكره الأشعري عن طائفة وهو الذي ذكره عن السالمية ونحوهم).

فلو كان مراد المرداوي من حكايته لهذه الأقوال هو مجرد انتزاع إثبات الحرف والصوت من نقل كلام ابن تيمية فلماذا لم يختار هذا القول الرابع الذي يثبت فيه قدم الحرف والصوت، وهو القول الذي اختاره من اختاره من الحنابلة كالقاضي ومن تابعه ممن وافقوا ابن كلاب على أصله في نفي الصفات الاختيارية، والذي هو أيضًا بحسب نقل ابن تيمية هو قول طائفة من أهل الكلام والحديث؟

(١) التحبير شرح التحرير (٣/١٣١٢)، وأصل الكلام في منهاج السنة النبوية (٢/٦٣)، وهو القول السادس بترتيب ابن تيمية فيما بين يدينا من المطبوع.

(٢) ينظر التحبير (٣/١٣١٢).

ولماذا اختار ونسب إلى الأئمة القول التاسع الذي سبق فيه تقرير تعلق الكلام بالمشيئة وقدم النوع وحدث الأحاد؟

وبالجواب على هذه الأسئلة يُعلم أن المرداوي لم يقصد اختيار هذا القول لمجرد إثبات الحرف والصوت، بل لإثبات جميع ما يتعلق بصفة الكلام من مسائل، ولولا أن بعضهم قد أورد هذا الإيراد لما تعرضنا للجواب عنه لوضوح كلام المرداوي رحمته الله، ولكن هذا تأكيد وتنبيه على الواضحات.

ثم نقل المرداوي قول القاضي وتأويله البعيد لكلام الإمام أحمد في تعليق الكلام بالمشيئة، قال القاضي: (إذا شاء أن يسمعنا).

ثم نقل قول الإمام أحمد: (لم يزل الله تعالى يأمر بما شاء ويحكم). ثم يعود فينقل عن ابن تيمية مرة أخرى كالمستدرك على القاضي أبي يعلى فيقول -أعني المرداوي-: (وقال الشيخ تقي الدين أيضاً: لم يكن في كلام الإمام أحمد ولا الأئمة أن الصوت الذي تكلم به قديم، بل يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء بما شاء، كما يقوله الإمام أحمد وابن المبارك وغيرهما)^(١).

ثم ينقل عنه نقلاً بعد نقل بعد نقل في التأصيل والبرهان والرد وحكاية أقوال الفرق.

والخلاصة: أنك ترى أن المرداوي قد استدل بكلام ابن تيمية في مسألة تعلق الكلام بالمشيئة، وأن الذي يقول بقدم الحرف المعين أو أن الحروف مقترنة لا تسبق الباء السين ولا السين الميم فقوله مخالف لجمهور العقلاء ولضرورة العقل.

(١) التعبير شرح التحرير (١٣٣/٣).

ثم ينقل المرداوي عنه قدم نوع الكلام وأن الصوت المعين ليس قديماً (قديم النوع حادث الأحاد)، ثم يذكر أن أعظم القائلين بهذا القول التاسع هو الإمام أحمد رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وينقل عن الإمام أحمد ما يوافق كلام ابن تيمية، ثم ينقل تأويلاً بعيداً للقاضي أبي يعلى، بديهي أنه لا يقول به ولا يعتقده، لأنه مخالف للتقرير التيمي المبني على كلام الإمام أحمد والذي ارتضاه المرداوي، ثم ينقل المرداوي عن ابن تيمية ما يفهم منه تعقبه للقاضي أبي يعلى إذا قرأنا هذا في السياق الكامل لصنيع المرداوي في نقله واستشهاده بابن تيمية.

وقبل أن تنتقل عن الإمام المرداوي فإنه يحسن بنا أن نشير إلى أنه قد نقل عن الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) نصاً مهماً قال فيه الحافظ في تعداده لأقوال الناس في مسألة الكلام: (الخامس: أن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء، نص على ذلك أحمد في كتاب الرد على الجهمية، وافترق أصحابه فرقتين:

منهم من قال هو لازم لذاته والحروف والأصوات مقترنة لا متعاقبة، ويسمع كلامه من شاء.

وأكثرهم قال: إنه يتكلم بما شاء متى شاء، وإنه نادى موسى حين كلمه ولم يكن ناداه من قبل)^(١).

وواضح من كلام الحافظ المتوفى في النصف الثاني من القرن التاسع أن قول أكثر أصحاب الإمام أحمد هو القول الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، واختاره المرداوي، وأن القول الآخر الذي هو قول القاضي

(١) التحبير (٣/١٣٠٨)، وأصل الكلام في فتح الباري للحافظ ابن حجر (١٣/٤٩٣)، ونقله ابن النجار في شرح الكوكب المنير (٢/١٠٤).

وأتباعه في مقابل قول الأكثر، وسواء كان ابن حجر يقصد أصحاب الإمام أحمد بعموم في مختلف طبقاتهم، أو يقصد طبقة المتأخرين الذين عاصروهم فإنه يحصل المقصود من الاستشهاد به هنا على إثبات قيام الصفات الاختيارية بذات الرب تعالى، وأن التقرير التيمي كان هو السائد في هذه المسألة في عصر ابن حجر المتوفى في منتصف القرن التاسع الهجري.

* بقي أن يُقال: إن كلام القاضي أبي يعلى في تأويله لكلام الإمام أحمد في تعلق الكلام بالمشيئة بأنها مشيئة الإسماع = قد ردّ عليه أحد كبار الأصوليين الحنابلة، وهو العلامة ابن قاضي الجبل، ونص كلامه:

(وتأول القاضي أبو يعلى المشيئة في قوله إذا شاء على مشيئة الإسماع، بناء على أن الكلام صفة نفسية لا يتعلق بالمشيئة بل هو نعت ذاتي كالحياة والعلم، فقل عليه: هذا باطل لثلاثة أوجه: أحدها: أن رد المشيئة إلى مشيئة الإسماع تأويل للكلام وخروج عن ظاهره بغير دليل. الثاني: أنه يلزم منه قدم السامع لأن قوله: لم يزل = عبارة مستغرقة. الثالث: أن الإمام أحمد قال فيما رده على الجهمية في قوله تعالى: (إنا جعلناه قرآنا عربيا) قال: معنى جعلناه: صيرناه على فعل من أفعالنا^(١).

(١) ينظر رسالة لابن قاضي الجبل في الرد على من ردّ على شيخه ابن تيمية مخطوط المكتبة التيمورية بالقاهرة رقم (٣٢٣) (ص ١٤) بترقيم المخطوط، وينظر أيضًا نسخة العمريه في المكتبة الظاهرية في مجموع (٩٩) [ق ١٩٨/ب - ١٩٩/أ].

ولعل مقصد ابن قاضي الجبل هو المذكور في الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢١٩): (جعله جعلًا على معنى فعل من أفعال الله تعالى، على غير معنى خلق).

* ثم ننتقل إلى ابن المبرد الحنبلي رحمته الله.

وقد نقل عن القاضيين الكبير والصغير تأويلهم لكلام الإمام أحمد: (لم يزل متكلمًا إذا شاء) .. بأنه مشيئة الإسماع، ثم قال ابن المبرد: (وعندي أن الأمر على غير ما ذكره القاضي، وأن الأمر في ذلك على شيئين: الأول: القرآن كلام الله قديم، وهذا ليس له مدخل في كلام أحمد. الثاني: أن كلام الله ﷻ بالقرآن، وتعبير القرآن قديم، وأن الله ﷻ لم يزل متكلمًا، ولا نقول الكلام صفة حدث له = فهو لم يزل متكلمًا من حيث الجملة من غير نظر إلى شيء.

وقول أحمد: متى شاء .. يعني: متى شاء أن يتكلم بشيء تكلم به، مع أن كلامه الذي هو ضد ما لم يتكلم قديم، وأنه إذا شاء تكلم، وإذا شاء لم يتكلم، وأن كلامه ليس بمتصل منه في سائر الأوقات، بل إذا شاء الكلام تكلم، مع أن وصفه بأنه متكلم قديم، وأنه إذا شاء تكلم بشيء، وإذا شاء تكلم بغيره، وأما ما قالوه؛ يلزم منه أنه متكلم في كل وقت من الأوقات، وأن كلامه متصل مستمر على سائر الأوقات، وهذا يردده النقل والعقل.

وأيضًا فإن قول النبي ﷺ: (إذا تكلم الله بالوحي؛ سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفوان)، هذا يدل على أن له أوقاتًا لا يتكلم فيها، وأنه لا يتكلم إلا إذا شاء، مع أن وصفه بأنه متكلم قديم، وقولهم يلزم منه إذا تكلم بكلمة لا يزال يقولها، وليس الأمر كذلك، بل يتكلم بشيء ينتهي ويأتي غيره^(١).

(١) تحفة الوصول إلى علم الأصول على مذهب أهل السنة والجماعة لابن المبرد (ص ١٠٦-١٠٧).

ثم قال ابن المبرد: (قال الشيخ عبد القادر: قال أحمد: كلام الله متواصل لا سكت فيه ولا صمت^(١))، وقيل لأحمد: هل يجوز أن يقول: إن الله متكلم ويجوز عليه السكوت؟ فقال: نقول في الجملة إن الله ﷻ لم يزل متكلمًا، ولو ورد الخبر بأنه سكت قلنا به، ولكننا نقول: متكلم كيف شاء، بلا كيف ولا تشبيه^(٢)).

(١) وهم ابن المبرد في نسبة هذا القول إلى الإمام أحمد، وإنما القول للإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٣٤٩/١) قال:

(باب من صفة تكلم الله ﷻ بالوحي والبيان أن كلام ربنا ﷻ لا يشبه كلام المخلوقين، لأن كلام الله كلام متواصل، لا سكت بينه، ولا سمت، لا ككلام الآدميين الذي يكون بين كلامهم سكت وسمت، لانقطاع النفس أو التذاكر، أو العي، منزله الله مقدس من ذلك أجمع تبارك وتعالى). وقد نقل الشيخ عبد القادر عن ابن خزيمة جزءًا من هذا التبويب، وهو الذي عزاه ابن المبرد وهما إلى الإمام أحمد. قال الشيخ عبد القادر في غنية الطالبين ط. مركز الجيلاني (٢٩٩/١): (وقال ابن خزيمة ﷺ: كلام الله تعالى متواصل لا سكت فيه ولا صمت)، وقد وردت العبارة في طبعة الكتب العلمية (١٣١/١) على وجه غلط حيث جاء فيها: (كلام الله تعالى متواصل لا سكوت فيه ولا صوت).

(٢) تحفة الوصول (ص ١٠٧)، وكلام الشيخ عبد القادر في الغنية (٢٩٩/١) كما في الهامش السابق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن محقق كتاب الغنية قد علق في الهامش عند نقل الجيلاني عن ابن خزيمة فقال: (وهذا أيضًا دُسَّ على الشيخ الجيلاني، ولا شك في ذلك، وابن خزيمة ﷺ كان رأس التشبيه ثم تاب)، ولا نقل هذا المحقق دليلًا على كونه مدسوسًا، ولا على أن الإمام ابن خزيمة قد تاب عن التشبيه المزعوم، وقد كان الشيخ الجيلاني قد قال قبل ذلك: (.. خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم في نفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال مضل) وعلق عليه المحقق بقوله: (واضح أنه من وضع ودس الحنابلة الحشوية المجسمة كيف يرمي السواد الأعظم من الأمة بالضلال) انظر الغنية (٢٩٨-٢٩٩). ولا أجد شيئًا علميًا أناقشه فيه هنا في دعوى الدس على الشيخ الجيلاني، وهذا ما يصنعه التحيز والفكر المسبق، وأما دعوى الدس في كتب الجيلاني فهي دعوى قديمة متجددة لم يقدم عليها أحد من مختليها برهانًا ولا شبه برهان.

ثم قال ابن المبرد: (وظاهر الثانية كما قلت، وأن أحمد لا يمنع من ذلك إذا ورد الخبر. قلت: وظاهر الأخبار على أنه يسكت في بعض الأحوال)^(١).

وقد مشى ابن المبرد في هذا النص على أن للإمام أحمد روايتين، وظن أن كلام ابن خزيمة^(٢) الأول هو من كلام أحمد فهو الرواية الأولى،

(١) تحفة الوصول (ص ١٠٧).

(٢) أقول: عندما بَوَّب الإمام ابن خزيمة بهذا التبويب في كتابه التوحيد لم يقصد أن نوع الكلامي الإلهي لا صمت فيه ولا سكت؛ أي: على ما هو معروف من الخلق، حيث إن أفراد وآحاد كلامهم يحتاجون فيه إلى ذلك، كما هو واضح في تبويبه، وأما نوع الكلام فإن ابن خزيمة يعتقد أن الله يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء وهذا معلوم مشهور عنه، فقد نقل ابن تيمية في شرح الأصبهانية (ص: ٢٣٥-٢٣٦)، ودرء التعارض (٢/٧٦-٧٨): (وقال أبو إسماعيل الأنصاري الملقب بشيخ الإسلام في «مناقب الإمام أحمد» لما ذكر كلامه في مسألة القرآن، وترتيب حدوث البدع؛ قال: «وجاءت طائفة فقالت: لا يتكلم بعد ما تكلم، فيكون كلامه حادثاً».

قال: «وهذه أغلوطة أخرى تُقْذِي في الدين غير عين واحدة؛ فانتبه لها أبو بكر بن خزيمة، وكانت نيسابور دار الآثار، تُمد إليها الدآيات، وتُشد إليها الركائب، ويجلب منها العلم، فابن خزيمة في بيت، ومحمد بن إسحاق -يعني السراج- في بيت، وأبو حامد بن الشَّرْقِي في بيت».

قال: «فطار لتلك الفتنة ذلك الإمام أبو بكر، فلم يزل يصيح بتشويهها، ويصنّف في ردها، كأنه منذر جيش، حتى دُون في الدفاتر، وتمكن في السرائر، ولُقّن في الكتاتيب، ونُقش في المحاريب: أن الله متكلم، إن شاء تكلم، وإن شاء سكت».

ويزيد ابن تيمية الأمر وضوحاً بنقله عن أبي عبد الله الحاكم فيقول كما في درء تعارض العقل والنقل (٢/٧٨-٧٩):

(قلت: هذه القصة التي أشار إليها عن ابن خزيمة مشهورة ذكرها غير واحد من المصنفين كالحاكم أبي عبد الله في تاريخ نيسابور وغيره، ذكر أنه رفع إلى الإمام أنه قد نبغ طائفة من أصحابه يخالفونه وهو لا يدري، وأنهم على مذهب الكلابية، وأبو بكر الإمام شديد على الكلابية.

وما بعده هو الرواية الثانية، التي بنى عليها قوله، في أن الله إذا شاء تكلم وإذا شاء لم يتكلم، وإنما امتنع الإمام أحمد عن القول بالسكوت لعدم ورود الخبر عنده في ذلك، وهذا يدل على أن الإمام لا إشكال عنده في إطلاقه لو ورد الخبر به، وأنه لا يترتب على إثباته محال ولا نقص في حق الله تعالى.

= قال: (فحدثني أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم قال: اجتمعنا ليلة عند بعض أهل العلم، وجرى ذكر كلام الله: أقديم لم يزل، أو يثبت عند اختياره تعالى أن يتكلم به؟ فوقع بيننا في ذلك خوض.

قال جماعة منا: إن كلام الباري قديم لم يزل، وقال جماعة: إن كلامه قديم، غير أنه لا يثبت إلا باختياره لكلامه.

فكرت أنا إلى أبي علي الثقفي، وأخبرته بما جرى، فقال: من أنكر أنه لم يزل فقد اعتقد أنه محدث، وانتشرت هذه المسألة في البلد، وذهب منصور الطوسي في جماعة معه إلى أبي بكر محمد بن إسحاق وأخبروه بذلك، حتى قال منصور: ألم أقل للشيخ إن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلاية، وهذا مذهبهم، فجمع أبو بكر أصحابه وقال: ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام؟ ولم يزداهم على هذا في ذلك اليوم وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه، وأنه صنف في الرد عليهم وأنهم ناقضوه ونسبوه إلى القول بقول جهم في أن القرآن محدث وجعلهم هو كلاية).

ثم قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢/٧٩-٨٠):

(وذكر -أي الحاكم- عن ابن خزيمة أنه قال: زعم بعض جهلة الذين نبغوا في سنتنا هذه أن الله لا يكرر الكلام فهم لا يفهمون كتاب الله... ولم أتوهم أن مسلما يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين).

وبهذا التفصيل يُعلم أن ابن خزيمة كان يعتقد أن كلام الله متعلق بمشيئته، وأنه إن شاء تكلم، وإن شاء سكت، وأنه كان يرى مخالف ذلك من الذين لا يقولون بتعلق الكلام بالمشيئة أنهم كلاية، كما أنهم نسبوه إلى قول جهم في أن القرآن محدث، فدلّ على أنهم فهموا منه أنه يعلق الكلام بالمشيئة، وإن كان هو يصرح أن الذي يقول: إن القرآن محدث فهو جهمي، وليس هذا تناقضاً منه، فالمحدث بمعنى المخلوق هو ينفيه عن كلام الله تعالى، لكنه يثبت أن الله يتكلم باختياره ويسكت إن شاء، وتجدد الكلام له لا يدل على أنه مخلوق عنده.

ثم يذكر ابن المبرد أن ظاهر الأخبار دال على أن الله تعالى يسكت في بعض الأحوال.

* وقبل أن ننتقل عن ابن المبرد فإن مما له علاقة ببحثنا هنا أنه ذكر صفة النزول ونقل عن ابن حامد أنه نزول انتقال، ثم قال: (وهذا القول عليه عامة المتأخرين)^(١)، ولا شك أن الذي يثبت الانتقال في النزول فإنه يثبت الأفعال الاختيارية، وسواء كان مقصده أنهم يثبتون اللفظ أو يثبتون المعنى -وهو الأقرب- فإن نقله هذا مهم في إثبات ما نسعى لإيضاحه وتقريره، وابن المبرد متوفى في أول القرن العاشر الهجري.

* ثم ننتقل إلى الشيخ عبد الباقي صاحب العين والأثر، فقد عقد المقصد الثالث في كتابه لمسألة الكلام الإلهي، وذكر ما نقل عن الإمام أحمد.

فذكر مختصر الاعتقاد في الكلام ثم قال: (فلم يزل الله متكلمًا كيف شاء، إذا شاء، بلا كيف يأمر بما يشاء ويحكم، وهذا مذهب الإمام أحمد وأصحابه، ومذهب المحدثين بلا شك، محمد بن إسماعيل البخاري، وجمهور العلماء، قاله ابن مفلح في أصوله، وابن قاضي الجبل)^(٢).

ثم شرع في شرح كل جملة مما ذكرها في مختصر الاعتقاد في الكلام، حتى قال: (في قولنا: ولم يزل الله متكلمًا كيف شاء، إذا شاء، بلا كيف، يأمر بما يشاء ويحكم = فقد قال الأئمة: إن الله ﷻ يتكلم بمشيئته وقدرته، بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، فإن الكلام صفة كمال،

(١) تحفة الوصول (ص ٧٣).

(٢) العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص ٦٥-٦٦).

ومن يتكلم أكمل ممن لم يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته، أكمل ممن يكون الكلام ممكناً له^(١).

ثم نقل مقالات فاسدة في الكلام الإلهي ومن ضمن ما نقله من هذه المقالات: (ومنهم من قال: إنه حروف وأصوات قديمة الأعيان، لم تزل ولا تزال، وأن الباء لم تسبق السين، والسين لم تسبق الميم، وأن الحروف مقرونة ببعضها اقتراناً قديماً أزلياً، لم يزل ولا يزال، وهي مترتبة في حقيقتها وماهيتها، غير مترتبة في وجودها وقال كثير منهم: إنها مع ذلك شيء واحد، إلى غير ذلك من اللوزام التي يقول جمهور العقلاء: إنها معلومة الفساد بضرورة العقل)^(٢).

وقد عرفنا مما سبق أن هذا كلام ابن تيمية، إلا أن الشيخ عبد الباقي قد قرره دون عزو إلى شيخ الإسلام، واختاره، وحكم على المقالات الأخرى بأنها معلومة الفساد بضرورة العقل كما هو تقرير شيخ الإسلام.

وتبقى الإشارة إلى أن الشيخ عبد الباقي في أول ما نقلناه عنه قد عزا إلى ابن مفلح وإلى ابن قاضي الجبل، فأما ابن قاضي الجبل فقد سبق النقل عنه في رده على القاضي أبي يعلى في تأويل المشيئة بمشيئة الإسماع.

وأما ابن مفلح فقد قال: (لم يزل الله يأمر بما يشاء ويحكم، وقال -أيضاً-: لم يزل متكلماً إذا شاء، وقال القاضي: إذا أراد أن يسمعنا)^(٣). وهذا الكلام معلوم يتناقله الحنابلة، وقد ذكرناه في دراستنا هذه، وتحديثنا عنه، إلا أن لابن مفلح نصاً آخر مهماً، ففي أثناء مناقشته لتعريف الحكم

(١) العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص: ٦٨).

(٢) العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص: ٦٩).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١/٢٩٦).

الشرعي ذكر أنه مما يورد على التعريف أن: (خطابه قديم، وحكمه حادث، لوصفه به).

ثم قدّم في الرد على ذلك: (رُدّ: لا يلزم من يقول: يتكلم إذا شاء، ثم: الحادث التعلق، والحكم متعلق بفعل العبد لا صفته، كالقول بمعدوم، والفعل يعرف الحكم، كالعالم للصانع، ولهذا سمي عالمًا)^(١).

فقد قدم ابن مفلح الجواب الأول على دعوى قدم الخطاب وحدوث الحكم بأن هذا لا يلزم من يقول: (يتكلم إذا شاء)، فهذا يبين لك كيف فهم ابن مفلح كلام الإمام أحمد، وأنه هو نفس فهم شيخه ابن تيمية، وفي هذا ردّ لدعوى من قال إن المشيئة متعلقة بالإسماع كالقاضي أبي يعلى.

* ثم ننتقل إلى الشيخ عثمان بن قائد النجدي (ت ١٠٩٧)، عصريّ الشيخ عبد القادر وزميله في الأخذ عن بعض مشايخه، ونرى أنه في كتابه نجاة الخلف يقرر نفس التقرير المذكور، ويفسره بنفس التفسير ويقول فيه: (وقولنا: ولم يزل الله تعالى متكلمًا كيف شاء وإذا شاء بلا كيف يأمر بما شاء ويحكم = لأن الله ﷻ يتكلم بمشيئته وقدرته؛ بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، فإن الكلام صفة كمال . . . ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يكون كذلك)^(٢).

* وآخر من أنقل عنه هنا هو الشيخ أحمد البعلبي صاحب كتاب الروض الندي في فقه الحنابلة، والنقل عن كتابه الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير، وعند حديثه عن القرآن وصفة الكلام أورد النص الذي ذكرناه من قبل وهو: (قال السلف والأئمة: إن الله تعالى يتكلم بمشيئته

(١) أصول الفقه لابن مفلح (١/١٨١).

(٢) نجاة الخلف في اعتقاد السلف (ص ٩).

وقدرته، وإن كان مع ذلك قديم النوع، بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، فإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يكون متكلمًا بقدرته ومشيئته، ومن لا يزال متكلمًا بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام ممكنًا له بعد أن يكون ممتنعًا عنه لو قُدِّرَ أن ذلك ممكن، فكيف إذا كان ممتنعًا لامتناع أن يصير الرب قادرًا بعد أن لم يكن، وأن يكون التكلم والفعل ممكنًا بعد أن كان غير ممكن^(١).

انتزع البعلي هذا النص من كلام ابن تيمية الذي نقله المرداوي وغيره، وضمَّنه شرحه الذي قصد به الاختصار جازمًا به، وفيه إثبات قدم النوع وحدوث الأحاد، وليس فيه حديث عن الحرف والصوت، ولا تعرض لذلك، وإنما المراد منه إثبات أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته (وهي مسألة قيام الأفعال الاختيارية بذات الرب).

وفيما ذكرنا كفاية للدلالة على المقصود في هذا المطلب -والحمد لله رب العالمين-.



(١) الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير (ص ٢٦٨-٢٦٩).

المطلب الثاني

موقف حنابلة القرن الحادي عشر من التفويض

وأتناول هذا المطلب من نظارة إبراهيم الكوراني الشافعي (ت ١١٠١).

وبادئ ذي بدئ أود التنبيه على الآتي:

١- ألف برهان الدين الكوراني (١١٠١هـ) رسالة سماها: إفاضة العلم بتحقيق مسألة الكلام، وكان من أهم مقاصد الرسالة تبرئة الحنابلة من التجسيم الذي يرميهم به الأشاعرة، وكان انتهاؤه من تأليف هذه الرسالة في سنة ١٠٧١هـ في آخرها، وهي السنة التي توفي فيها الشيخ عبد الباقي الحنبلي الآتي ذكره.

٢- سعى الكوراني للتعرف على مذهب الحنابلة عن كثب، من خلال الأمور التالية:

أ- أرسل الكوراني إلى الشيخ عبد الباقي الحنبلي (١٠٧١هـ) يطلب منه مؤلفاً يشتمل على ذكر عقائد الحنابلة، وما وقع من الخلاف بين الحنابلة والأشعرية، والحديث عن مسألة الكلام وذكر المنقول عن الإمام أحمد في ذلك .. يقول الشيخ عبد الباقي:

(طلب مني بعض الأصدقاء الذين لا تسعني مخالفتهم، أن أجمع مؤلفاً يشمل على مقاصد ثلاث، وتتمات خمس)^(١).

(١) (العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص: ٢٦).

وقال الكوراني عن الشيخ عبد الباقي: (.. ألف رسالته العين والأثر بطلب مني)^(١).

وكان طلب الكوراني من الشيخ عبد الباقي بإشارة شيخه الصفي^(٢).

ب- حاول الكوراني أن يتعرف على معتقد الحنابلة -ومنهم ابن تيمية- عند نزوله القاهرة، يقول في ذلك: (ولقد أطلعني بعض أصحابنا بالقاهرة على رسالة للشيخ ابن تيمية وهي معتمدة عند الحنابلة، فطالعتها كلها..)^(٣).

ج- جمع ما قدر عليه من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية باعتباره أحد أئمة الحنابلة الذين اتهموا بالتجسيم، والرسائل التي وقف عليها لابن تيمية هي: الرسالة التدمرية، ورسالة في رجلين تنازعا في حديث النزول إلى سماء الدنيا .. ، ورسالة في رجلين اختلفا في الاعتقاد فقال أحدهما: من لا يعتقد أن الله في السماء فهو ضال^(٤).

وقد نقل الكوراني عن الفتوى الحموية كذلك ظاناً أنه ينقل من التدمرية، فلربما كانت نسخته قد جمعت بين الكتابين: التدمرية والحموية، دون فصل بين التدمرية وبداية الحموية.

(١) جاء ذلك في طرة مخطوطة باسم (العين والأثر في عقائد أهل الأثر)، وعليها تنبيه أن جل الكتاب لا كله من تأليف الكوراني، وأن بعضه من تأليف الشيخ عبد الباقي، والمخطوط عدد أوراقه ٦٨ ورقة، ومصدره المكتبة الأزهرية بدون رقم.

(٢) رحلة العياشي (١/٥٧٠).

(٣) ينظر السابق (١/٥٧٣).

(٤) إفاضة العلام (ص ٢٥٣).

يقول العياشي: (وأخذ هو في الفحص عن رسائل الشيخ ابن تيمية وأصحابه فيما يتعلق بذلك، حتى ظفر من ذلك ما تحرر له به معتقد الحنابلة)^(١).

د- من المعلوم أن الكوراني كان على طريقة ابن عربي في وحدة الوجود، والنقل عنه هو نقل عن مخالف عقدي يحكي مقالة خصومه بعد بذل الجهد في البحث عنها، فكلامه هو كالوثيقة التاريخية التي يمكن من خلالها تصور الحالة الحنبلية العقدية في زمانه، وتلمس موقفهم من إثبات القدر المشترك المبني على إثبات المعنى للصفة، والموقف من التفويض ومعناه عندهم، وأثر ابن تيمية في تقرير تلك العقائد.

إذا علم ذلك فلنشرع في المقصود إirاده هنا من نُقول تبين معتقد الحنابلة في القرن الحادي عشر وفق ما قرره الكوراني بناء على المعطيات السابق ذكرها.

يقول الكوراني متحدثاً عن الحنابلة: (وإنما القوم متمسكون بمذهب كبراء المحدثين؛ كما هو المعروف من حال إمامهم رضي الله عنه؛ من إبقاء الآيات والأحاديث على ظاهرها، والإيمان بها كذلك، مفوضين فيما أشكل معناه... بيد أن الحنابلة مشددون في رد التأويل في ذلك، مجهلون من يذهب إليه؛ كالأشعرية، فيقولون: الله ورسوله وسلف الأمة أدرى بمعاني الآيات والأحاديث من هؤلاء المؤولين، وما ورد عنهم أنهم أولوا شيئاً من ذلك، فإما أن يكون ذلك لأن معناه خفي عليهم، فكيف ظهر لهؤلاء ما خفي على أولئك؟ وإما لأنها على ما يظهر من معناها؛ لأن الشرع جاء بلغة

(١) رحلة العياشي (١/ ٥٧٠).

العرب، فمراد الله بهذه الألفاظ هي المعاني التي يريدونها منها العرب في لغتهم، وتطلق على كل واحد بحسب ما يليق به.

فالمراد بالاستواء والفوق والنزول، هي: معانيها المعهودة^(١) في كلام العرب^(٢).

وهذا النص يستفاد منه الآتي:

١- أن الحنابلة على مذهب المحدثين -وعلى رأسهم الإمام أحمد- في إجراء أخبار الصفات على ظاهرها مع تفويض ما أشكل معناه منها.

٢- أن الحنابلة يقولون: إن الله ورسوله وسلف الأمة أدرى بمعاني هذه الأخبار، وفي ذلك إثبات معاني لهذه الصفات، هذه المعاني يعرفها سلف الأمة وهم أدرى بها من الأشعرية المؤولة.

٣- لم يقع التأويل من السلف لأن هذه الأخبار إنما تجري على ما يظهر من معناها، وعلى وفق ما يريد العرب في لغتهم، وهذا هو مراد الله تعالى من هذه الأخبار: أن تُجرى على ظاهرها الذي يفهمه العرب، وتطلق على كل واحد بحسب ما يليق به، وفي هذا إثبات للعلم بأصل المعنى في لسان العرب ولا ينافي ذلك قولهم إنها تجري على ظاهرها، بل إن الإجراء على الظاهر لا معنى له هنا إلا إثبات المعنى المفهوم من اللفظ على وفق لسان العرب.

٤- يضرب الكوراني المثال بالاستواء والفوقية والنزول، وأن المقصود منها هو معناها في لسان العرب، وهو في هذا كله يحكي مذهب الحنابلة -كما هو واضح-.

(١) في فوائد الارتحال (٧٢/٣): (معناها المقصود في كلام العرب).

(٢) رحلة ابن عياش (٥٧١/١)، وانظر فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر (٧٢/٣).

ثم يواصل الكوراني النقل عن الحنابلة في حكاية مذهبهم، فيضرب أمثلة على هذا الذي قرروه من إثبات المعنى لآيات وأحاديث الصفات فيقول حاكياً عنهم في إثبات معنى الفوقية وتفسيرها بالاستقرار:

(فثبت له استقراراً حقيقياً فوق عرشه^(١) لأنه أثبتته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بإثبات الفوقانية التي معناها في اللغة التي جاء بها القرآن: الاستقرارُ على الشيء والاستعلاء عليه على وجه يليق بذاته لا ندركه الآن لأننا لم ندرك ذاته ولا نعلم ماهيته، فكيف نحكم على ذاته بأن استقرارها على شيء وعلوها عليه يوجب المماساة والتحيز...^(٢)).

وظاهر هنا إثبات المعنى مع نفي العلم بالماهية، والمعنى الذي فهموه من الفوقية هو الاستقرار.

ثم ينقل الكوراني كلامهم في النزول وأن القول فيه كالقول في الفوقية، وأنه نزول حقيقي منزّه عما يطرأ ويقع من نزول الأجسام لأنه ليس بجسم.

ثم يقول ناقلًا عنهم: (وكذلك القول في الاستواء يؤمن به على ما هو المفهوم من كلام العرب لأنه أثبتته لنفسه بكلام هو من لغة العرب... وأما استواء من ليس بجسم على جسم فلا ندرك منه ونعقل إلا أنه استواء، وكيفيته وما يلزم منه لا نعلمه لعدم علمنا بالماهية)^(٣).

فهو هنا ينقل عنهم إثبات المعنى مرة أخرى، مع نفي العلم بالكيفية لعدم العلم بالماهية.

(١) في فوائد الارتحال (٧٢/٣): (فوق كل عرشه).

(٢) رحلة ابن عياش (٥٧١/١)، وانظر فوائد الارتحال (٧٣/٣).

(٣) السابق (٥٧١-٥٧٢)، وانظر فوائد الارتحال (٧٣/٣).

وقد ذكرنا أن الكوراني قد اطلع على رسالة لابن تيمية معتمدة عند الحنابلة، ولتحديد هذه الرسالة أقول:

ذكر الكوراني هذه الرسالة ووصفها بالآتي:

١- التشديد في رد التأويل.

٢- التمسك بالظاهر مع التفويض.

٣- المبالغة في التنزيه مبالغة يُقطع معها بأنه لا يعتقد تجسيمًا ولا تشبيهًا بل يصرح بذلك تصريحًا لا خفاء فيه.

وقد ذكرنا أن الكوراني قد اطلع على عدة رسائل لابن تيمية ليقف على حقيقة مذهبه العقدي، وهذه الرسائل هي: التدمرية، وشرح حديث النزول، ورسالة أخرى متعلقة بالعلو.

كما أنه نقل عدة نقول عن الحموية، وهو يظن أنه ينقل من التدمرية كما سبق، فيكون قد اطلع على قدر من الحموية، أو على أكثرها.

إذا علم ذلك فمن المهم تحديد هذه الرسالة المعتمدة عند الحنابلة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، والتي جمعت هذه الأوصاف المذكورة أعلاه.

والظاهر أن الرسالة المقصودة لن تخرج عن أحد الاحتمالين؛ إما التدمرية، أو الحموية وكلا الاحتمالين متقاربان، فكلتا الرسالتين ينطبق عليهما وصف الكوراني لتلك الرسالة التي اطلع عليها، وإن كانت الرسالة التدمرية أرجح عندي لسببين:

١- وصفها بالاعتماد ربما يدل على أنها حاضرة في الدرس العقدي، والتدمرية أنسب لأن تكون كذلك لما احتوت عليه من القواعد.

٢- أن الشيخ عثمان النجدي (١٠٩٧) قد أسس ما يقرب من ثلث أو نصف عقيدته (نجاة الخلف) على ما ذكره شيخ الإسلام في التدمرية، واستل منها قواعد نافعة ضمنها الفصل الثالث من رسالته المذكورة.. وهذا مما يؤيد حضور الرسالة التدمرية في الدرس العقدي عند الحنابلة في تلك الحقبة.

إذا علم ذلك فقد نقل الكوراني عن التدمرية والحموية كلاماً لابن تيمية في الإثبات ومعنى الظاهر وما إلى ذلك، ثم قال الكوراني يوضح هذا الكلام: (فإذا كان إطلاقها -أي صفة الحياة والعلم والقدرة ونحوها- على الله على وجه الحقيقة، مع أنها في المخلوقات أعراض وكيفيات= -دل على أن حقيقتها ليست محصورة في الأعراض، بل هي أمر كلي يصدق على أفراد مختلفة الحقائق، منها الكيفيات والأعراض.

فكذلك نقول في اليد وأمثالها، أن حقيقتها ليست منحصرة في الجارحة، بل هي أعم منها ومن غيرها، كأن يقال: هي ما به البطش، وهو أعم من أن يكون جارحة أو غيرها)^(١).

وأهم ما يؤخذ من هذا النص هو إثبات القدر المشترك من المعنى المراد عند إطلاق اللفظ.

وقد سبق ذكر كلام الكوراني عن الاستواء والفوقية والاستقرار، وشرحه لمذهب الحنابلة، وهنا يذكر بعد نقله لكلام ابن تيمية ما يؤكد أن ابن تيمية لا يختلف قوله مع الحنابلة الذين يحكي قولهم، فيقول: (وكذلك نقول في الاستواء، ليس حقيقة منحصرة في استقرار جسم على جسم،

(١) إفاضة العلام ٢٦٧.

بل هو أعم، فإنه نُسب إلى الله، والله تعالى ليس بجسم بالاتفاق، والأصل في الإطلاق الحقيقة، فهو أعم من أن يكون استقرار جسم على جسم، أو استقرار موجود ليس بجسم ولا يُعلم كُنْهه على موجود أخبر عن نفسه بالاستواء عليه، على الوجه الذي يليق بذلك الموجود المنزه المجهول الكنه المستلزم مجهولية كنهه لنا مجهولية نسبة الاستواء إليه تعالى لنا على التعيين^(١).

فهو هنا يذكر إثبات المعنى من الاستواء وهو الاستقرار، مع ما تضمنه كلامه من تفويض للكيف.

ثم ينقل نقولاً أخرى عن ابن تيمية ثم يذكر زبدة ما يفهم من كلامه فيقول: (وكل من أتقن هذا الأصل لم يحتج إلى تأويل في شيء من المتشابهات أصلاً، إذ كل من أولها إنما قصد تنزيه الحق عما لا يليق بجنابه، بناء على ظن انحصار حقائقها اللغوية فيما هو من نعوت المخلوقين، فإذا تيسر تنزيه الحق سبحانه عما لا يليق بجلاله وجنابه الكريم، مع إبقاء تلك المتشابهات على حقائقها اللغوية؛ بناءً على أنها موضوعة لمعانٍ كلية لها أفراد مختلفة الحقائق، فتكون حقائقها أعم مما يتبادر إلى بعض الأوهام من انحصارها في نعوت المخلوقات = كان غاية في الباب لحصول المقصود، الذي هو التنزيه مع عدم صرفها عن ظواهرها وعدم إخراجها عن حقائقها اللغوية)^(٢).

ومن هذا النص يظهر لك التطابق بين ما يحكيه عن مذهب ابن تيمية وبين ما حكاه عن مذهب الحنابلة وسبق ذكره.

(١) انظر السابق.

(٢) إفاضة العلام ص ٢٧٧.

وقال تبرئة لابن تيمية ولابن القيم من التهم التي اتهمهما بها ابن حجر الهيثمي وغيره: (وإنما أقرأ قوله تعالى: (استوى على العرش) على ظاهره الذي يليق بجلال ذات الله تعالى، لا الظاهر الذي هو من نعوت المخلوقين حتى يستلزم الجسمية).

وقد بينا أنه مبني على أصل؛ هو أن الاستواء وغيره من المتشابهات حقيقتها اللغوية أعم من أن تكون من صفات الحق أو نعوت الخلق بناء على أنها وضعت لمعانٍ كلية لها أفراد مختلفة الحقائق لاختلاف المنسوب إليه حقًا وخلقًا^(١).

وهنا كما ترى مطابقة لما ذكره سابقًا عن الحنابلة وعن ابن تيمية، وفيه إثبات إجراء الألفاظ على ظاهرها اللغوية.

يبقى أن نسأل السؤال الآتي:

قد ورد في كلام الكوراني ما يدل على أن الحنابلة الذين يحكي مقالته قائلون بالتفويض، كما نص على أن ابن تيمية كذلك قائل بالتفويض، فما هو التفويض الذي يقصده؟ أهو تفويض المعنى؟ أم تفويض الكيف؟

وللجواب عن ذلك فإننا نورد ما ذكره عن الحنابلة حيث قال منتقدًا لابن القيم في بعض كلامه: (... وإلا فالكل على هدى إن شاء الله - فيما يظهر - لأن المفوض مسلّم لمراد الله، وتارك ما لم يكلف بعلمه ...).

وقال العياشي في رحلته: (ولقد أحسن شيخنا رحمته الله التوفيق بين كلامهم وكلام الأشعرية، وبرأهم من كثير مما نسب إليهم متأخرو

الأشعرية، كما أن الأشعرية مُبرؤون مما نسب إليهم متأخرو الحنابلة، من التعطيل والتحريف لكلام الله عن مواضعه . . . والكل على هدى إن شاء الله متمذهبون بمذاهب أهل السنة . . . وإن اختلفوا في التأويل والتفويض).

وقال واصفًا معتقد ابن تيمية من خلال ما طالعه في الرسالة التيمية المعتمدة عند الحنابلة: (. . . وتمسكه بالظواهر مع التفويض . . .).

وأنت إذا تأملت النصوص التي نقلناها فوق استقر عندك أن التفويض المقصود هنا هو تفويض كيف لا المعنى، فإن الكوراني نقل عن الحنابلة وعن ابن تيمية ما يدل بوضوح على إثبات المعنى من التصريح بالحقائق اللغوية، والقدر المشترك، فما بقي إلا تفويض كيف.

وفي ضوء ذلك يمكننا فهم ما أورده الشيخ عبد الباقي في آخر رسالة العين والأثر: (فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد عُلم أصله، كما نقر بالله ونؤمن به ولا نعلم كيف هو. أشار إلى ذلك الشيخ ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في بعض رسائله)^(١).

وواضح من إيراد الشيخ عبد الباقي هذا الكلام أنه أراد الاستشهاد به وإقراره، وهذا الذي أورده الشيخ عبد الباقي موجود في التتمة الخامسة التي قصد فيها إثبات موافقة أبي الحسن الأشعري للإمام أحمد من حيث إجراؤه المتشابه على ما قاله الله من غير تصرف . . . وقد كان قال الشيخ عبد الباقي قبل ذلك في رسالته: (وسياتي في التتمة الخامسة ذكر كلام الشيخ الأشعري وأنه موافق للإمام أحمد في الاعتقاد، وأنه يُجري المتشابهات على ما قاله الله من غير تصرف ولا تأويل، كما هو مذهب السلف)^(٢). فإذا

(١) العين والأثر ص ١١٢.

(٢) العين والأثر ص ٦٣، ٦٤.

ضممت ذلك إلى ما سبق من حكاية الكوراني لمذهب الحنابلة من خلال ما فهمه بمراسلته للشيخ عبد الباقي وجواب الشيخ عليه بكتابه العين والأثر، ومناقشته للحنابلة في مصر، وإطلاعه على رسالة ابن تيمية المعتمدة عندهم = يتبين لك أن من كبار ومشاهير الحنابلة في ذلك الزمان من هو قائل بإثبات الصفات وتفويض الكيف لا المعنى على طريقة ابن تيمية التي هي طريقة السلف، وأنهم يعتمدون على شيخ الإسلام في تقرير ذلك من خلال رسائله كالتدمرية والحموية، كما يظهر لك أنهم قائلون بإثبات القدر المشترك الذي قرره ابن تيمية في التدمرية كما شرحه الكوراني فيما نقلناه فوق.

كما يظهر بوضوح موقف هؤلاء الحنابلة من شيخ الإسلام ابن تيمية، وحضور تقريراته العقدية في درسهم، والاعتماد عليها في شرح مذهبهم للمخالف، وذلك أن المقرر لعقيدة أو قول ما = فإنه يورد في كلامه أقوى حججه، وهذا الذي فعله الحنابلة الذين اعتمد عليهم الكوراني في ذلك الزمان حين أظهروا كتب ابن تيمية لتقرير عقائدهم أمام خصومهم، ولو كان هؤلاء يخالفون أو يبدعون ابن تيمية في هذه المسألة العقدية الجوهرية لما أبرزوا كتبه واستشهدوا به، ولكانوا قد اقتصروا على مثل التقارير الظاهرية للقاضي أبي يعلى في تفويض المعنى مثلاً . . لكنهم لم يفعلوا بل استحضروا الذخيرة التيمية ووظفوها لنصرة عقائدهم.

وإذا تقرر ذلك فإننا ننتقل إلى مؤلف هذه الرسالة الشيخ عبد القادر البصري -الذي عاش في نفس القرن الحادي عشر الذي تناولناه-، وذلك لننظر في مدى تأثره بالطرح التيمي في تقريراته، ومدى إفادته من شيخ الإسلام ابن تيمية والمحقق ابن القيم.

المطلب الثالث

الأثر التيمي في تقارير الشيخ عبد القادر البصري

وقبل ذكر تأثره بابن تيمية وابن القيم فإنني أذكر بعض ثنائيهما من خلال ما ذكره في إجازاته لبعض تلاميذه.

فمن ذلك أنه عند ذكر إسناده الفقهي في إجازته لتلميذه الملا محمد بن أبي بكر بن عثمان الشيباني البكري البغدادي، ساق الإسناد من طريق مشايخه النجديين، حتى إذا وصل في سلسلة الإسناد إلى ابن تيمية قال: (عن إمام الدنيا بحر العلوم العقلية والنقلية شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية).

وفي إجازته لتلميذه الشيخ سعد الدين البابلي يقول عن ابن تيمية: (إمام الدنيا، شيخ الإسلام والمسلمين، علم الأعلام، بحر العلوم العقلية والنقلية، تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية).

وأما ابن القيم فإن الشيخ البصري وصفه بـ: (علامة الدنيا شمس الدين ابن القيم)، وذلك في إجازته للملا محمد الشيباني المذكور، وكذلك في إجازته لسعد الدين البابلي.

ولا شك أن البصري لم يكن يطلق هذه الألقاب عبثاً في ذكره لسلسلة إسناد؛ الغرض الأصلي منها هو بقاء اتصال العلم كابراً عن كابر، وهذا يدل على عظم قدر الإمامين خاصة شيخ الإسلام في نفس البصري، كما أن هذه الطريقة التي فيها التنويه بفضل الإمامين ربما يقصد بها دفع الشنعة عنهما، وإظهار رضا الحنابلة بعقيدتهما.

إذا عُلِمَ ذلك فإنني سأعرض هنا شيئاً مما يدل على تأثير الشيخ عبد القادر البصري بالمدرسة التيمية في النقاط التالية:

أولاً: تأثير البصري بابن تيمية في تقريراته في توحيد الألوهية. ففي مقدمة كتابه عندما أراد الحديث عن الإيمان بالله، ذكر أن من الإيمان به أن يؤمن الإنسان بأنه: (الملك المتصرف في العالم، لا يُسأل إلا هو، ولا يُستعان ويستغاث إلا به).

وهذا ربط ظاهر بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، فكأنه يقول: إن المالك المتصرف في العالم هو الذي يستحق أن يُسأل ويستعان ويستغاث به، لا بأحد سواه، وهو في هذا متبع للحجج القرآنية التي تربط بين الإيمان بالربوبية والألوهية، وأن الذي يقر بربوبية الله تعالى ثم يدعو غيره ويستغيث بغيره فضلاً عن كونه مشركاً فهو متناقض.

ويستطرد الشيخ البصري في تقريره لأحقية أفراد الله بالعبادة، فيقول: (وتؤمن بأنه الإله الحق الذي لا معبود بحق من لدن عرشه، إلى منتهى قرار أرضه إلا هو).

وهذا النص ستجد عزوه إلى المروزي في تعظيم قدر الصلاة، لكن ربما يكون قد أخذه المؤلف عنه بواسطة ابن تيمية في كتابه الإيمان الكبير، حيث إنه قد نقل هذا النص عن المروزي.

ومن المواضع البارزة التي يظهر فيها تأثير البصري بتقريرات ابن تيمية وبغيره من الحنابلة الذين تابعوه في هذا الباب أنه ذكر نص الوسائط الشهير، واعتبر أن الكفر القولي يحصل لمن (جعل بينه وبين الله تعالى وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسأهم).

وهذا النص سيأتي الحديث عنه .

ثانيًا: تأثر البصري بتقارير ابن تيمية في إثبات الصفات الإلهية:

تظهر العبارات التيمية العامة المتعلقة بنصوص الصفات في كلام الشيخ البصري، كقوله: (من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل . . . فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه في كتابه . . . ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآيات . . . ثم رسله صادقون مصدقون بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون . . . فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون)، وهذا هو عين تقرير ابن تيمية في العقيدة الواسطية.

هذا من حيث العموم، لكن إن أردنا أن نسلط الضوء على القضايا الخلافية في هذا الباب فيمكننا ذكرها في النقاط التالية:

١- الموقف من التفويض:

ذكر الشيخ البصري تنبيهًا قسّم فيه أقوال الناس في أخبار الصفات إلى ستة أقسام، وبعد ذكره للأقسام جميعًا اختار القسم الثاني الذي هو: (من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجري اسم العليم والقدير والرب، فيقول: استواء بلا كيف، ونزول بلا كيف، وهذا مذهب السلف). يقول الشيخ البصري: (والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها القطع بالطريقة الثانية، كآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق عرشه).

وهذه الطريقة الثانية هي الطريقة التي فيها إثبات المعنى في الجملة مع عدم العلم بالكيفية.

وينبغي أن يعلم أن هذا التنبيه بطوله مختصر من كلام ابن تيمية في آخر الفتوى الحموية، نفس الفتوى التي فيها الإنكار على أهل التجهيل الذين هم مفوضة المعنى.

ونجد نصًا آخر للشيخ البصري قد اقتبسه من آخر عقيدة الشيخ عبد الباقي، وذكر الشيخ عبد الباقي أنه أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، يقول في هذا النص: (فالجهد بالكيف لا ينفي علم ما قد علم أصله، كما نقر بالله ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو).

وفيما ذكرته آنفًا من موقف حنابلة القرن الحادي عشر من التفويض مزيد بيان.

٢- الموقف من الصفات الاختيارية:

عندما تطرق الشيخ البصري لصفة الكلام الإلهي ذكر أن الله تكلم بكلام قديم قائم بذاته، وهو مع ذلك متكلم بقدرته ومشئته.

وجمعه بين قدم الكلام من جهة وتعلقه بالمشيئة والقدرة من جهة دال على أن مراده بالقدم هو جنس الكلام لا أفراد، وإلا تناقض كلامه في نفس السياق.

وإذا ضمنت هذا إلى قوله يصف القرآن: (أنه عين ما تكلم به منشييه ومبتديه ﷻ)، وأن تكلم الرب به صفة من صفاته التي من لوازم ذاته المقدسة، فلا نعلم كيفية ذلك) = أقول: إذا ضمنت ما سبق إلى هذا النص الذي فيه تنصيب على أن الله أنشأ القرآن وابتدأه ترجح أنه موافق لأئمة السلف وللتقرير التيمي في صفة الكلام وتعلقها بالمشيئة والقدرة.

(١) ينظر العين والأثر (ص ١١٢)، وينظر شرح حديث النزول لابن تيمية (ص ٣٢).

وأما ما ذكره من قدم بعض الصفات الأخرى فإن هذا لا ينقض هذا التقرير الواضح طالما لم يكن بناؤه للقدم على نفي حلول الحوادث، ولعلي أبسط هذا وأفضل فيه عند شرح هذا المتن - إن شاء الله -^(١).

٣- الموقف من مسألة اللفظ بالقرآن:

من المعلوم أن مسألة اللفظ من المسائل الشائكة في البحث العقدي، ولقد سلك فيها الشيخ البصري مسلك ابن تيمية ومن تبعه؛ القائم على بيان المراد بمصطلح اللفظ وهذا المسلك هو مسلك الإمام البخاري رحمته الله.

يذكر الشيخ البصري تنمة للحديث عن الإيمان بالكتب، ويوضح فيها رأيه في مسألة القرآن، ويذكر أن الله تكلم بالكلام العربي، ثم يذكر قول الفرق المبتدعة في هذا الباب، ومن ذلك قول الأشعرية والماتريدية القائلين بأن القرآن عبارة أو حكاية، ثم يقول: (وأما مذهب السلف في القرآن: هو ما قدّمناه، من أنه كلام الله، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، فالصوت صوت القاري، والكلام كلام الباري، وتلاوتنا وأصواتنا وتلفظنا به؛ مخلوق).

فإن التلاوة والقراءة واللفظ، غير المتلوّ المقروء المملووظ، فالتلاوة والقراءة واللفظ؛ أفعالنا، وهي مخلوقة، والمتلوّ والمقروء والمملووظ؛ كلام الله غير مخلوق^(٢).

(١) وقد سبق نقل المرداوي عن ابن تيمية ذكر الإشكال المتعلق بمصطلح «القديم»، وينظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٠-٣٧١)، والإرشاد لابن عقيل (ص ٣٧٨) وما يقابله في المخطوط لتصحيح الغلط الوارد في المطبوع.

(٢) ينظر كلام البصري في المتن، وينظر درء التعارض (١/ ٢٦٤).

ثالثًا: تأثر البصري بابن تيمية في باب القضاء والقدر:

اعتمد الشيخ البصري اعتمادًا كليًا على ما ذكره ابن تيمية في الواسطية، ومن أبرز ما فيها قوله:

(والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، ولهم قدرة على أعمالهم وإرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم).

ومن ذلك قوله: (وقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسوله، ونهاهم عن معصيته ومعصية رسوله، وهو سبحانه يحب المتقين . . . ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد).

فلم يتطرق البصري لنظرية الكسب على طريقة المدرسة الفرائية المأخوذة عن الأشاعرة، كما أنه أثبت في كلامه ما يدل على التفريق بين الإرادة والمحبة، وبعض التقريرات التي ذكرها ابن تيمية موجودة عند غيره من الحنابلة، لكن البصري اختار المعمار التيمي في الواسطية ليعبر عن معتقده في القضاء والقدر.

رابعًا: تأثر البصري بابن تيمية في الحكم على أهل البدع والأهواء:

وهذا المبحث هو من أجلى المباحث التي وقع فيها التأثر بالتقرير التيمي، فبعد ذكر البصري للأقوال المختلفة في تكفيرهم بإطلاق أو التفريق بين طائفة وطائفة، أو بين المجتهد والمقلد، أو بين المجتهد الداعية وغيره= بعد هذا يضرب عن هذا كله ويذكر التقرير التيمي في هذه القضية، والقائم على التفريق بين المقالة والقائل المعتبرين، ويجعل ذلك هو تقرير الأئمة كما حكاها ابن تيمية، واعتمد في ذلك على موضعين تجدهما في مجموع الفتاوى^(١).

(١) (٢٣/٣٤٥-٣٤٦)، (١٢/١٨٠).

خامسًا: تأثر البصري بمدرسة ابن تيمية في حكايته لمقالات الفرق:

برغم أن الشيخ البصري لم يكن اعتماده الأساسي في حكاية أقوال الفرق على ابن تيمية، إلا أنه أفاد منه في عدة مسائل، فمن ذلك:

١- ما ذكره عن الخوارج أنهم أول الفرق ظهورًا، وأنهم لا يوجبون طاعة النبي ﷺ، ولكن يصدقونه فيما بلغه من القرآن، وتكفيرهم بالذنوب مما يترتب عليه استحلال دماء المسلمين، وأن دار المسلمين دار حرب، ودارهم هي دار الأمان.

وهذا قد أفاده الشيخ البصري من كلام ابن تيمية، وإن كان مذكورًا في كلام غيره.

٢- ما ذكره عن الشيعة وتقسيمهم إلى غالبية وسبابة ومفضلة، وكذا ما ذكره عن ابن سبأ وأصوله اليهودية، ثم زندقته وشبهه ببولس، وهروبه إلى قرقيسا، وما ذكره من عقوبة أصناف الروافض، وخلاف العلماء في ذلك، كل ذلك وغيره قد أفاده من مواضع متفرقة من كلام ابن تيمية تجد عزوها التفصيلي في متن الكتاب.

٣- ما ذكره في الحكم على الجهمية، واستخدامه عبارة: (تقلد كفرهم خمسمائة من العلماء)، وهذه عبارة ابن القيم في النونية حين يقول:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان.

وكذا ما ذكره في وصفه لمقالة الكلابية، أنهم كان يقولون: إن كلام الله معنى قائم بذاته منقسم إلى خمس معان، وهذه عبارة ابن القيم في النونية لكن دون عزو ذلك إلى الكلابية، يقول ابن القيم:

ثم الألى قالوا بغير مشيئة وإرادة منه فطائفان
إحداهما جعلته معنى قائمًا بـ النفس أو قالوا بخمس معان

وينظر ما علقتة عند حديث المؤلف عن الكلابية.

سادسًا: تأثر البصري بطريقة ابن تيمية في تقريره لمصادر التلقي، وأبواب الإيمان، والفسق الملى، وآل البيت والصحابة، وكرامات الأولياء، وفيما ذكره من صفات أهل السنة وما يأمرون به، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكل هذا قد أفاده البصري من العقيدة الواسطية لابن تيمية، فهي من المصادر الأصلية التي بنى عليها المؤلف كتابه هذا، وهذه المسائل وإن لم يكن ابن تيمية قد انفرد بها عن غيره من الحنابلة، إلا أن الشيخ البصري اختار الأسلوب التيمي ليعبر به عن هذه المسائل كما سبق ونبهنا.



المبحث الثالث

العرض التاريخي لنص الوسائط في كتب الحنابلة

مما تميزت به عقيدة الشيخ البصري أنه جمع جملاً من المكفرات، وقسمها إلى مكفرات اعتقادية وقولية وفعلية، وكان مما ذكره في المكفرات القولية: مَنْ (جعل بينه وبين الله تعالى وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم).

وهذا النص أصله للشيخ تقي الدين، ونقله عنه الحنابلة من زمن ابن تيمية إلى يوم الناس هذا، وممن ذكره منهم:

١- الإمام الفقيه محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، وهو وأول من نقله من الحنابلة في كتبهم، فقد ذكره في كتابه الفروع في (١٠/١٨٨)، قال: (أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم «ع»). ورمز العين هذا اختصاره للإجماع فقد قال في نفس الكتاب (١/٦): (وأشير إلى ذكر الوفاق والخلاف، فعلمة ما أجمع عليه «ع»). ومن بعده لا يكاد يخلو كتاب معتمد مبسوط من كتب الحنابلة من هذا النص.

٢- وذكره مصحح المذهب والمنقح له علاء الدين المرداوي (ت ٨٨٥)، في كتابه الكبير الإنصاف (٢٧/١٠٨).

٣- وذكره الشيخ موسى الحجاوي (ت ٩٦٨) في كتابه الإقناع وهو أحد كتابين عليهما مدار الإفتاء والقضاء والاعتماد عند المتأخرين، ذكره في كتابه هذا (٤/٢٨٥).

٤- وذكره وأقره الشيخ منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١) في: * شرحه كشف القناع على الإقناع (١٤/٢٢٧) وقد علل التكفير بزيادة وكلام مهم، فقال: (كفر لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام قائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]).

* وذكره في حواشيه على منتهى الإرادات، برغم أن متن المنتهى لم ترد فيه العبارة المذكورة، لكن البهوتي أضافها في حواشيه وذلك في (ص ١٣٤٨).

٥- وذكر هذا النص الشيخ مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣) في غاية المنتهى.

٦- وشرحه الشيخ الرحيباني (ت ١٢٤٣) في مطالب أولي النهى، وكلام الكرمي والرحيباني في المتن مع الشرح (١٢٣/١٣).

٧- وذكره الشيخ الشهيد سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٣٣) في حاشية المقنع (٣/٥١٥).

٨- ومنهم شيخ حنابلة زمانه عبد الله أبو بطين (ت ١٢٨٢) قد ذكر هذا النص في عدة مواضع من كتبه مستدلًا به مستشهدًا به شارحًا له مفصلاً فيه ومن ذلك ما ذكره في رسائله وفتاويه (ص ١٣٠)^(١).

(١) وينظر تأسيس التقديس في كشف تلبس داود بن جرجيس (ص ١٢٧)، ومما ينبغي أن يُذكر هنا أن الشيخ ابن حميد صاحب السحب الوابلة كان له موقف سلبي تجاه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ومع ذلك فإنه ترجم للشيخ عبد الله أبي بطين ترجمة حافلة وصفه فيها بأنه فقيه الديار النجدية في القرن الثالث عشر بلا منازع، وقال عنه: (وأما اطلاعه على خلاف الأئمة الأربعة بل وغيرهم من السلف والروايات والأقوال المذهبية فأمر عجيب، ما أعلم أنني رأيت في خصوص هذا من يضاهيه بل ولا من يقاربه)، وقال: (وبموته فُقد التحقيق في مذهب الإمام أحمد، فقد كان فيه آية، وإلى تحقيقه النهاية، فقد وصل فيه إلى الغاية) ولتنظر ترجمة ابن حميد له في الحسب الوابلة (٢/٦٢٦-٦٣٣). أقول: وبرغم مخالفة الشيخ ابن حميد لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فإن ذلك لم يقعه عن مدح الشيخ أبا بطين ووصفه بهذه الأوصاف، بل قد تتلمذ عليه، واعتبر أن من نعم الله عليه أنه قرأ عليه مع كبار طلبته شرح المنتهى مراراً، وهو في كل ذلك يعرف عقيدته، فلم يصفه بأنه خارجي، ولا رماه ببدعة، وهذا يجعل الباحث ينعم النظر في مواقف المعادين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، =

٩- والشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ الحنبلي في مواضع كثير من كتبه ومنها كشف ما ألقاه إبليس على قلب ابن جرجيس (ص ٤٩).

١٠- والشيخ أحمد بن عيسى الحنبلي (ت ١٣٢٩) شارح نونية ابن القيم، وشرحه هذا من أفضل شروحها إن لم يكن هو أفضلها، والشيخ ابن عيسى هو شيخ العلامة الشيخ خوير صاحب المختصر المعروف في فقه الحنابلة.

ذكر الشيخ ابن عيسى نص الوسائط هذا مقراً له ناسباً إياه لمذهب الحنابلة في كتابه الرد على شبهات المستعنيين بغير الله (ص ٥٨).

١١- والشيخ العلامة أبو بكر خوير (ت ١٣٤٩)، صاحب مختصر خوير في فقه الحنابلة، ذكر هذا النص مستشهداً به وذكر معه تفسير البهوتي للنص، وذلك في كتابه فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال المطبوع في مجموع رسائله (ص ٣٠٢).

١٢- والشيخ الفقيه الحنبلي ابن ضويان (ت ١٣٥٣) في كتابه منار السبيل (٢/ ٤٠٥)، مع أن هذا النص ليس مذكوراً في متن الدليل، وإنما فعل كما فعل البهوتي في إيراد له في حاشيته على المتن.

= ويتأمل في دوافع هذه العداوة، فليست كلها مبنية على مجرد التقارير العقدية للدعوة المتعلقة بأصل التوحيد، وإلا كان الواجب على ابن حميد أن يظهر العداوة للشيخ عبد الله أبو بطين الذي هو من أساطين دعوة الشيخ محمد السلفية، فلا بد إذن أنه كان للعداوة أسباب أخرى؛ بعضها قبلية، وأخرى نفسية، وأخرى متعلقة بالحروب المتبادلة، وأخرى بتجاوزات وغلظة لم تكن في موضعها، وينبغي ملاحظة ذلك كله وعدم النظر إلى خصوم الدعوة من منظور واحد، كما أن هذا يقطع على المبطلين من أهل الضلال الاستكثار بأسماء خصوم الدعوة للطعن في تقاريرها الاعتقادية.

١٣- الشيخ العلامة الفقيه عبد الله العنقري الحنبلي (ت ١٣٧٣) في حاشيته النفيسة على الروض المربع (٣/ ٣٣٩) ذكر هذا النص مقراً له.

١٤- والشيخ العلامة الفقيه فيصل المبارك الحنبلي (ت ١٣٧٦)، ذكر هذا النص في كتابه كلمات السداد على متن الزاد (ص ٣٣٨).

١٥- والشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي الحنبلي (١٣٧٦) .. في عدة مواضع يذكر هذا النص ويذكر معناه (ينظر الإرشاد إلى معرفة الأحكام في مجموع أعمال الشيخ ٨/ ١٧٦) حيث يقول: (أو يجعل بينه وبين الله وسائط يتقرب إليهم ليقرّبوه إلى الله كما هو شرك المشركين الذين أخبر الله عنهم في كتابه).

١٦- والإمام العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم شيخ حنابلة زمانه (ت ١٣٨٩) في تقريراته على زاد المستقنع قال كما في مجموع فتاويه (١٢/ ١٨٥):

(من أشرك بالله الشرك الأكبر: إما بدعاء غير الله - كما سيدي فلان أعطني كذا، أو افعل بي كذا؛ كالذين يدعون الجيلاني، والعيدروس والبدوي، فهذا لا شك أنه الشرك الأكبر. وهنا شبهة وهو أن جهلة يزعمون أنه توسل! نعم هو توسل، وهو شرك المشركين، المشركون يقرون بالربوبية؛ لكن يتقربون بأنواع التقرب رجاء أن يقربهم إلى الله؛ ولهذا قال الشيخ تقي الدين: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويسألهم ويدعوهم كفر إجماعاً).

١٧- الشيخ العلامة عبد الرحمن ابن قاسم الحنبلي (١٣٩٢) جامع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، في حاشيته على الروض المربع (٧/ ٤٠٠)، برغم أن الروض لم يذكر فيه النص.

١٨- والإمام الشيخ الفقيه محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١)، وذكر هذا النص في الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٤/٤٢٨).

وإذا علم ذلك فإنه يضاف إلى هذه القائمة الطويلة مؤلفنا الشيخ عبد القادر البصري، وقد ذكره مقررًا له في متن عقدي لا فقهي، ولم يذكر فيه خلافًا كما ذكر في مسائل أخرى، كما أنه لم يعزه إلى ابن تيمية ليتحذلق متحذلق فيقول: إن هذا اختيار لشيخ الإسلام وحده. والأهم هنا هو أن الشيخ البصري قد ذكره في المكفرات القولية لا الاعتقادية.

ويعلم أيضًا أن حضور هذا النص المهم في رسالة عقدية مهمة كهذه الرسالة يدل على أن الحنابلة لم يكونوا ليذكروه لمجرد جمع الأقوال والآراء المختلفة لأئمة المذهب، كما أنه يدل على أن النص كان حاضرًا في بحثهم العقدي قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ولمناقشة معنى النص، وتاريخه، وسببه، والردود المتناقضة عليه = موضع آخر لا تحتمله هذه الدراسة.



المبحث الرابع

موقف الشيخ عبد القادر البصري
من تقسيم أهل السنة إلى ثلاث طوائف

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الشيخ عبد الباقي من التقسيم الثلاثي.

إن أول من ذكر هذا التقسيم من الحنابلة هو الشيخ عبد الباقي في رسالته العين والأثر حيث يقول:

(وللكلام على المقصد الثاني: مقدمة:

وهي أن طوائف أهل السنة ثلاثة: أشاعرة، وحنابلة، وماتريديّة، بدليل عطف العلماء الحنابلة على الأشاعرة في كثير من الكتب الكلامية، وجميع كتب الحنابلة، والعطف يقتضي المغايرة، وكيف يصح إدخال الحنابلة في الأشاعرة؟ مع أنه قد ذكر ابن السبكي في طبقات الشافعي، أن الشيخ أبا الحسن الأشعري ولد سنة ستين ومائتين بعد وفاة الإمام أحمد بعشرين سنة، فكيف يصح نسبة الحنابلة إلى اعتقادهم؟^(١).

أقول: إن هذا النص ينبغي أن يُقرأ في سياقه، وسياقه الأساسي هو أن الشيخ عبد الباقي أراد التفريق بين الحنبليّة والأشعرية، وعدم إدخال الحنابلة فيهم، كما تجده من تكراره السؤال: كيف يصح إدخال الحنابلة في الأشاعرة؟ كيف يصح نسبة الحنابلة إلى اعتقادهم؟

وقد ذكره كتقدمة لذكر المسائل الخلافية بين الحنبليّة والأشعرية، ثم عاب في آخر هذا المقصد على المتكلمين وذكر نصوصاً في ذمهم.

وقد أطال الشيخ عبد الباقي النفس في إثبات أن الله متكلم بحرف وصوت، وكان مما نقله في ذلك عن ابن قدامة قوله: (والنزاع إنما هو في

(١) العين والأثر (٥٣-٥٥).

أن الله تعالى تكلم بحرف وصوت، أم لا؟ فمذهب أهل السنة اتباع ما ورد في الكتاب والسنة^(١).

فانظر حيث جعل قول أهل السنة في إثبات الحرف والصوت في مقابل من لم يثبتهما، وظاهر أن الذي لم يثبتهما ليس من أهل السنة.

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام أن عضد الدين الإيجي له مقالة مفردة عن جمهور الأشعرية، وقد نقلها جمع من متأخري الحنابلة في كتبهم، ومما جاء في هذه المقالة للإيجي: (فالشيخ الأشعري لما قال: (الكلام هو: المعنى النفسي) = فهم الأصحاب منه أن مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، وأما العبارات فإنما تسمى كلامًا مجازًا، لدلالاتها على ما هو كلامٌ حقيقي، حتى صرّحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضًا، لكنها ليست كلامه حقيقة. وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة، وكعدم المعارضة والتحدّي بكلام الله الحقيقي، وكعدم كون المقروء والملفوظ كلامه حقيقة، إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية^(٢).

ولم يرتضِ الجلال الدواني هذا الكلام وتعقبه بقوله: (فإن تكفير من أنكر كون ما بين الدفتين كلام الله تعالى إنما هو إذا اعتقد أنه من مخترعات البشر، أما إذا اعتقد أنه ليس من كلام الله بمعنى أنه ليس بالحقيقة صفة قائمة بذاته تعالى بل هو دال على الصفة القائمة بذاته فلا يجوز تكفيره أصلاً، كيف وهو مذهب أكثر الأشاعرة ما خلا المصنف وموافقيه، وما

(١) العين والأثر (ص ٩٢).

(٢) ينظر شرح المواقف (٢/ ٣٦٤).

علم من الدين كون ما بين الدفتين كلام الله تعالى حقيقة إنما هو بمعنى كونه دالاً على ما هو كلام الله حقيقة لا على أنه صفة قائمة بذاته تعالى، وكيف يُدعى أنه من ضروريات الدين مع أنه خلاف ما نقله الأصحاب، وكيف يزعم أن هذا الجرم الغفير من الأشاعرة أنكروا ما هو من ضروريات الدين حتى يلزم تكفيرهم^(١).

ثم إن الشيخ عبد الباقي قد علق على كلام الدواني الممثل لجمهور الأشعرية بقوله: (وما قيل: إن منكر كلامية ما بين الدفتين، إنما يكفر إذا قال: من المخترعات البشرية، وأما إذا اعتقد أنه من مبتدعات الله، ودالاً على ما هو كلامه حقيقة، أو قائم بذاته، ولكنه ليس صفة قائمة بذاته تعالى، فلا يكفر أصلاً = فخلاف الظاهر من حيث إن الشارع يحكم بكفر منكره حالاً، من غير استفسار له عن مراده، فإن نفي هذا الإطلاق خلاف ما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وخلاف [ما] دل عليه الشرع، والعقل^(٢)).

فحينئذ يأتي السؤال: كيف يكون جمهور الأشعرية من أهل السنة عند الشيخ عبد الباقي وأنت ترى أنه ينكر على من يمنع تكفير القائل بمقالتهم، ويجعل ذلك خلاف الظاهر في الحكم بالكفر؟

وليت شعري! أيفرح بعد ذلك بتقسيمه الثلاثي؟ وهل من الأمانة العلمية تصدير هذا التقسيم الوارد في كلامه دون أن تُعرض هذه المعطيات التي تجعل ذلك التقسيم كلاماً لا حقيقة تحته؟

(١) حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد العضدية (٢/٢٣٩-٢٤٠)، وينظر حاشية الباجوري على أم البراهين (ص ١١٧) في تقرير مذهب أصحابه الأشعرية، ومما جاء في كلامه: (وكما يُطلق الكلام على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى، يُطلق على الألفاظ التي نقرؤها، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى» أي: مخلوق له ليس من تأليف المخلوقين).

(٢) العين والأثر (ص ١٠٥).

المطلب الثاني: موقف السفاريني من التقسيم الثلاثي لأهل السنة

مما يتناقله من يؤيد هذا التقسيم كلام السفاريني الذي فيه: (أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل رحمته الله، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمته الله والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي).

لكن ليس هذا كلام السفاريني الوحيد في هذا الباب، بل إن له بعد صفائح كلاماً قاطعاً بأن الأشاعرة والماتريدية لا يُعدون من الفرقة الناجية المذكورة في حديث الفرق.

فكيف نظر الحنابلة إلى مجموع كلام السفاريني؟

للجواب على ذلك فإنني سأنقل كلام شيخين حنبلين أحدهما ينكر كون الأشاعرة من أهل السنة، والثاني ينكر على السفاريني عدم اعتباره الأشاعرة من أهل السنة، وعن ثالث موافق للثاني، وأذكر قبل ذلك عبارة السفاريني. قال السفاريني: (قال بعض العلماء: هم، يعني الفرقة الناجية: أهل الحديث يعني الأثرية، والأشعرية والماتريدية).

ثم يقول السفاريني بعدها مباشرة: (قلت: لفظ الحديث يعني قوله: (إلا فرقة واحدة) ينافي التعدد ولذا قلت:

وليس هذا النص جزماً يعتبر في فرقة إلا على أهل الأثر).

ثم قال في شرح البيت: (أي: لا ينطبق ويصدق إلا على فرقة من الثلاث وسبعين فرقة إلا على فرقة أهل الأثر، وما عداهم من سائر الفرق قد حَكَمُوا العقول وخالفوا المنقول عن الرسول صلوات الله عليه، والواجب أن يتلقى بالقبول، فأني يصدق عليهم الخبر، أو ينطبق عليهم الأثر).

وواضح جداً تعقب السفاريني لقول من قال: إن الفرقة الناجية ثلاثة طوائف، وأنه لا يرتضي هذا القول.

وأما المشايخ الحنابلة الذين سأنقل فهمهم فهم:

١- القدومي في كتابه المنهج الأحمد في درء المثالب التي تُنمى لمذهب الإمام أحمد ذكر في كلام السفاريني الذي نقله عن بعضهم بأن الفرقة الناجية ثلاث طوائف، ثم إن القدومي لم ينقل رد السفاريني وتعقبه على هذا القول تصريحاً عنه، لكنه أجاب على هذا التعقب -دون حكايته عن السفاريني- بجواب ضعيف^(١).

٢- اللبدي الحنبلي الذي علق على كتاب القدومي قال في الحاشية عن جواب القدومي: (وما أجاب به سديد وجيه يجب المصير إليه وخلافه لا يعول عليه وإن جزم به المحقق السفاريني في منظومته فقال:

(وليس هذا النص جزماً يعتبر في فرقة إلا على أهل الأثر).

أقول: وما رآه سديداً فليس بسديد بل هو ضعيف لا يعول عليه، والغرض هنا ذكر موقفهم من كلام السفاريني فأنت ترى من هذين النقلين أنهما يستدركان عليه عدم إدخاله الأشعرية والماتريدية في الفرقة الناجية.

٣- ابن بدران الحنبلي، وموقفه موافق للقدومي واللبدي في الفهم بأن السفاريني لم يدخل الأشعرية والماتريدية في الفرقة الناجية، وإن كان يخالفهما في رأيهما بأنهما من أهل السنة، فالأشعرية والماتريدية عند ابن بدران ليستا من أهل السنة.

(١) ينظر كلامه في الكتاب المذكور (٤٣-٤٤).

ذكر كلامًا ثم قال: (وقد كرر هذا المعنى -أي السفاريني- في كتابه وأشار إلى مقصده تارة تصريحًا، ومرة تلويحًا، بأن المحقق إنما هو فرقة واحدة وهي الأثرية، وأن ما عداها داخل تحت بقية الفرق).

ومنه يعلم أنه لا تنافي بين شرحه ونظمه، وأن مدعي انقسام الفرقه الناجية إلى ثلاث ليس مما يقول به ولا يرتضيه ولا يحوم حوله، كما علمت ذلك من قوله: إن لفظ الحديث ينافي التعدد^(١).

(١) العقود الياقوتية (ص ٥٢).

المطلب الثالث: موقف الشيخ عبد القادر البصري من هذا التقسيم.
وهذا هو المقصد الأساسي من هذا المبحث، فهل يرتضي الشيخ
عبد القادر هذا التقسيم ويقول به؟

وهنا سأسرد من كلامه ما يدل على موقفه، ثم أجيب على هذا السؤال
في نهاية المطلب.

قال الشيخ عبد القادر البصري: (المنتسبون في زماننا إلى أهل السنة
والجماعة من أتباع الأئمة الأربعة ثلاث طوائف: أشعرية، وماتريدية،
وأثرية).

في هذا النص يذكر الشيخ انتسابهم إلى أهل السنة، فهل عبارته تدل
على تحقق صدق الانتساب؟ أم أن مقصد العبارة هو حكاية انتسابهم بغض
النظر عن مدى تحقق هذه النسبة؟

وللجواب على ذلك يجب علينا أن ننظر في نصوصه الأخرى التي
وردت عنه، وسألخصها في الآتي:

١- عندما تعرض الشيخ عبد القادر لمسألة هجر أهل البدع كان مما
قاله: (وكل متسم بغير الإسلام والسنة مبتدع، كالخوارج، والجهمية، ...
والكلابية، والمرجئة .. فهذه فرق الضلال وطوائف البدع، أعاذنا الله
تعالى منها).

فهنا قد عد الكلائية من فرق الضلال وطوائف البدع -وسياتي الكلام
عن العلاقة بين الكلائية والأشعرية-.

كما ذكر الشيخ أن المرجئة كذلك من الطوائف الضالة المبتدعة،
وأنت إذا ذهبت إلى كلامه في مسائل الإيمان ستجد أنه ذكر اختلافهم في
تعريفه، وكان مما قاله: (قالت طائفة: هو المعرفة، وقالت طائفة هو
التصديق بالقلب فقط، فالأول للجهمية، والثاني للمرجئة).

ومعلوم أن القول بأن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط هو قول جمهور الأشعرية، فهم مرجئة في باب الإيمان، وستجد في الموضع المذكور العزو إلى كتب الحنابلة حيث ينسبون القول بأن الإيمان هو التصديق إلى الأشعرية.

٢- في تعداد الشيخ عبد القادر لأصول الفرق المشار إليها في حديث الافتراق ذكر منهم الكلابية أتباع عبد الله ابن كلاب، ومما ذكره من مقالاتهم أن كلام الله معنى قائم بنفسه، وأن القرآن دال على تلك المعاني، وذكر أن أقوالهم في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام متقاربة من أقوال الجهمية.

وأنت إذا نظرت إلى العلاقة بين الأشعرية والكلابية، لوجدت أن الكلابية هم سلف الأشعرية، وأنهم يعدون ابن كلاب في زمرة أصحابهم المتقدمين، وأن الخلافات بينهم خلافاً فروعية داخل المذهب الواحد، وحتى لا يكون الكلام مرسلًا فسأذكر بعض النصوص الدالة على ذلك.

ستجد نصًا مهمًا لابن فورك الأشعري في كتابه «مقالات الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن سعيد» يقول فيه: (ولما كان الشيخ الأول، والإمام السابق «أبو محمد عبد الله بن سعيد» رحمته، الممهد لهذه القواعد، المؤسس لهذه الأصول والمقاصد، بحسن بيانه، بين حجج الحق وشبهه الباطل).

ثم يذكر أنه جمع مقالته (تنبيهًا على طرقه في الاستدلال، والاحتجاج للحق ... خاصة في مسألة القرآن، فإنه أورد فيها كلامًا ظاهرًا جليًا) إلى أن يقول: (وأن مذهب الشيخ الإمام الأوحـد «أبي محمد عبد الله بن سعيد» رحمته، هي مذاهب مشايخ أهل الحديث ... وأن شيخنا «علي بن

إسماعيل الأشعري» إنما بنى على ما أسسه، ورتب الكلام على ما هذبّه، وفرع على ما أصّله، غير ناقض منه أصلاً، ولا حال منه عقداً^(١).

وتجد الشهرستاني يقول: (حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي وأبي العباس القلانسي والحرث بن أسد المحاسبي وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية، وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة فأيد مقالاتهم بمناهج كلامية وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة)^(٢).

والمقصد لن يجادل أحد في كون الكلابية سلف للأشعرية، بل إن الأشعرية يذكرون مقالة ابن كلاب في جملة أصحابهم في كتبهم الكلامية والأصولية^(٣).

٣- في أثناء ذكره للموقف من أهل البدع كان مما ذكره أنه لا يحكم على كل مخطئ ومبتدع وضال بالكفر أو الفسق والمعصية، ثم قال: (لا سيما في مثل مسألة القرآن ونحوها مما خالف أهل البدع أهل السنة فيها). وهو قد ذكر قبل ذلك مخالفة الأشعرية لقول السلف في مسألة القرآن.

(١) تنظر هذه النصوص المهمة في بيان تلبس الجهمية (١/٦٩-٧٥).

(٢) الملل والنحل (١/٩١)، وتنظر ترجمة ابن كلاب في طبقات الشافعية (٢/٢٩٩-٣٠٠)، وبالجملة، فالأشعرية يذكرونه في كتبهم ويحكون أقواله من جملة أصحابهم.

(٣) ينظر على سبيل المثال التلخيص في أصول الفقه للجويني (١/٢٣٦) ونص عبارته: (وقد ذهب القلانسي وعبد الله بن سعيد وغيرهما من سلفنا . . .) وفي الإرشاد (ص ١٣٩): (عبد الله بن سعيد بن كلاب من أصحابنا . . .)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٣٧٦)، والمحصول للرازي (٢/٢٥٧)، والإشارة في علم الكلام له (ص ٢٠٦).

وأنت إذا ضمنت هذه النصوص إلى بعضها، خاصة موقفه من الكلاية -سلف الأشعرية- كفرقة ضالة من الفرق الثنتين والسبعين غير الناجية، وكذلك موقفه من المرجئة، وقد عدها في أهل البدع أيضًا، مع ذكره لمقالة الأشعرية الموافقة لقول المرجئة= تبين لك أنه لا يمكن القول بأنه يدخل الأشعرية في أهل السنة، وأنه لما ذكر ذلك التقسيم إنما كان مقصده منه مجرد الإشارة إلى الانتساب لا إلى تحقق صدق النسبة في هذا الانتساب. وهذا واضح بين والحمد لله.



المبحث الخامس

موقف الشيخ عبد القادر البصري من الصوفية

إن القارئ لهذه الرسالة الاعتقادية سيجد أن موقف الشيخ عبد القادر البصري كان شديداً تجاه بدع الصوفية، وسيلاحظ إنكاره لها على اختلاف درجاتها، وسأعرض ذلك في النقاط التالية:

١- عندما ذكر الشيخ البصري فرق الضلالة التي يجب هجرها -وكان اعتماده في تعدادها على ابن قدامة في لمعته- فإنه أضاف إلى هذه الفرقة ثلاث فرق من فرق الصوفية، وهي الأحمدية، والوفائية، والسعدية، وحكم عليها -مع باقي الفرق- بأنها من فرق الضلال وطوائف البدع، واستعاذ بالله منها.

٢- ذكر الشيخ البدع المتعلقة بالأقوال والأفعال، وذكر منها بدع جهال الصوفية، كالمنتسبين للشيخ عدي، والشيخ الرفاعي، وذكر أنهم أحدثوا بدعاً شنيعة كالأذكار الملحونة، والتصفيق والرقص والضرب بالدفوف ودخول النار وغير ذلك من أفعالهم القبيحة وأقوالهم الشنيعة.

٣- يصرّح الشيخ البصري بأن السبب في ذكره لبدعة جهال الصوفية هو أنهم هم المُعظّمون في زمانه، (وأكثر الخلق لا يُميزون من عرف الرسول وسنته وسيرته وأصحابه وأتباعه وهم قليلون فلذا وجب التنبيه على ذلك).

٤- يؤكد الشيخ على ضرورة تجريد التوحيد، ف«لا يُسأل إلا هو، ولا يستعان ويستغاث إلا به»، كما يذكر أنّ من نواقض الإسلام القولية: (أن يجعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم)، وفي ذلك رد على غلاة الصوفية من القبوريين الذين يجوزون الاستغاثة بغير الله تعالى.

٥- ولا يفوت الشيخ أن ينص على كفر أهل الاتحاد والحلول، ويذكر تعريفاً للزنديق، ويلحق بهذا التعريف الحلولية والمباحية والاتحادية، ويدعو عليهم قائلاً: (قاتلهم الله وأبادهم ومحا آثارهم).

كما أنه يظهر توجهه واسترجاعه من عموم البلوى بهم في زمانه، وأنهم أفسدوا عقائد أهل الإيمان.

٦- ويفرق الشيخ البصري بين أئمة الصوفية كالشيخ عدي والشيخ أحمد الرفاعي وبين أتباعهم المنتسبين إليهم من الجهلة والضلال، ويقول: (إن الشيخ عدياً والشيخ أحمد ونحوهما من أهل السنة والجماعة، فلا يرضون بمخالفة الكتاب والسنة وإجماع الأمة).

وإذا اتضحت هذه الأمور فإنه لا يُشكل عليها أن الشيخ قد أجاز الشيخ سعد الدين البابلي بطريق الشيخ عبد القادر الجيلاني، وفي نص الإجازة قوله: «وأجزته بطريق الشيخ عبد القادر فإني أروي الغنية وغيرها من كتب التصوف للشيخ عبد القادر». فهذه إجازة برواية كتب الشيخ الجيلاني رحمته الله، وقد يقال أيضاً: إن الشيخ عبد القادر اتخذ طريقة الشيخ عبد القادر الجيلاني السلوكية منهجاً للتركيز والتصوف السني.

كما أنه لا يُشكل عليه ما جاء في إجازته للشيخ خليل الخطيب من ذكره فصلاً في الاتصال بالصوفية، فإنه قد سبق وأن أشرنا إلى أن إجازته للشيخ خليل قد ضمّنها إجازة ابن العماد له، وهذا الفصل منقول نقل المسطرة من إجازة ابن العماد المذكورة.

ولا يُشكل عليه قوله بعد ذلك: «وقع لنا ولله الحمد الاتصال بهم من طرق عديدة لكن أكثر ما انتفعنا به ورحلنا إليه شيخنا وأستاذنا أبو الفلاح

عبد الحي»، فإن غاية ما فيه ذكر اتصال الإسناد بهم، وليس فيه إقرار لشيء من البدع المغلظة التي تلبس بها بعضهم أو بعض أتباعهم.

كما أنه لا يُشكل عليه إجازته للشيخ خليل بالطريقة الخلوتية، فكما ذكرنا أنه أجاز به جميع ما في الثبوت الذي أجاز به شيخه ابن العماد، والإجازة بالطريقة الخلوتية مذكورة في الثبوت المذكور، ومجرد الإجازة لا تدل على الانتساب إلى الطريقة، وفي هذه الإجازة المذكورة إجازة للمسلسل بالمالكية والشافعية والحنفية والمصريين وغير ذلك، والإجازة بهذه الأوصاف لا تجعل المُجاز متصفاً بها.

وخلاصة القول: إن الشيخ عبد القادر البصري قد سلك مسلك متسنة الصوفية، الذين لا تجد عندهم شيئاً من البدع المغلظة، وكان الشيخ حريصاً على تنقية منهج السلوك والتصوف من الشراكيات والخرافات التي دخلت على الطرق الصوفية، قام الشيخ بهذا التصحيح في بيئة كان من الصعب جداً فيها القيام بهذا الواجب، ونطق بكلمة الحق في ذلك الزمن الذي كان المعظمون فيه هم غلاة الصوفية وجهالهم.

فشكر الله للشيخ عبد القادر البصري وجزاه الله عن السنة وأهلها خير الجزاء.



المبحث السادس

وصف النسخة الخطية، وعمل في الكتاب، ونماذج من النسخة الخطية

المطلب الأول

وصف النسخة الخطية

مصدر المخطوط: المكتبة التيمورية في القاهرة.

رقم المخطوط: (٧١٥ عقائد تيمور).

عدد الأوراق: (١٨) ورقة.

المسطرة: (٢٣-٢٠) سطرًا.

عدد الكلمات في السطر: (٨-١٢) كلمة تقريبًا.

الناسخ: لم يُذكر.

تاريخ النسخ: لم يُذكر، والظاهر أنها كانت بعد وفاة المصنف، حيث إن الناسخ قد ترحم عليه في آخرها، وقد مرَّ معنا أن المصنف كان حيًّا في سنة (١٠٩٥هـ)، فيكون تاريخ النسخ بعد هذا الزمن المذكور.

نوع الخط: نسخ معجم مقروء.

وهي نسخة تامة، وحالتها جيدة، ومقابلة ومصححة -تقديرًا-.

وجاء على غاشيتها اسم عنوان الكتاب واسم المؤلف بخط الناسخ، وختم المكتبة التيمورية.

وقد تحلت طُررها بتعليقات لطيفة واستدراكات، وعناوين لبعض الموضوعات، وتنبيه على المهمات، كما تحلت أيضًا بتصحيحات وتصويبات، واستدراك جملة من السقوبات (مما قد يفيد -ظنًا- مقابلتها على أصلها المنقول منه).

وجميع ما سبق -الغاشية والطرر- بخط الناسخ نفسه؛ مما يدل على فضله وعلمه، وأنه من طلبة العلم بل ومن الحنابلة، كما يظهر ذلك في إحدى حواشيه حيث نقد مبحث «الكلام» ووصفه بالقصور، وتممه في الطرة بنقلين: أحدهما للموفق، والآخر لابن بلبان.

ومن عادة الناسخ أنه إذا التبست عليه الكلمة أو جزء منها في الأصل وأراد إصلاح ذلك فإنه يعيده في الهامش ويكتب فوقه حرف (ن) وهو رمز أو اختصار لكلمة «بيان»، أي بيان وإيضاح لما التبس أو انطمس رسمه ونحو ذلك، وذلك مثل ما ورد في [ق/٢/أ، ١٣/أ، ١٣/ب، ١٤/ب، ١٦/أ، ١٦/ب].

ومن عاداته في الرسم والإملاء ونحو ذلك: أنه قد يسقط الهمزة في أول الكلمة كإسقاطه همزة أنّ وإنّ، وقد يرسم التاء المفتوحة على صورة التاء المربوطة مثل كلمة (أضافت) يرسمها (أضافة)، والعكس ككلمة (حفاة) يرسمها (حفاتاً)، وقد يرسم ألف المقصور على صورة ألف الممدود ككلمة (يتناهي) يرسمها (يتناها)، وقد يرسم الضاد على صورة الظاء ككلمة (يفوض) يرسمها (يفوظ)، والعكس ككلمة (نظائهم) يرسمها (نضائهم)، وقد يسقط ألف (ابن) فيما حقه الإثبات في رسم (عيسى بن مريم) بدون الألف.

ومن المظاهر اللغوية لديه: إعمال لا النافية بعمل لا الناهية ككتابه (لا يبلغوا)، والصواب (لا يبلغون)، ومنها: ما يتعلق بالعدد والمعدود مثل (أربع عشرة فرقة) يكتبها (أربعة عشر فرقة).

والنسخة تامة لا نقص فيها -من الجهة المادية- بحمد الله، إلا أنني لاحظتُ أمراً أعرضه للقارئ، وهو: أن المصنف قد ذكر في أولها أنه جمع في هذه الرسالة بيان أصول الفرق الناجية، وبيان أصول الفرق المبتدعة،

وحكم من يكفر منهم وحكم من لا يكفر، وحكم المكفرات، وشيئاً من الأذكار الواردة في النوم واليقظة وأوقات الصلوات. وسنجد أن النسخة قد احتوت على جميع ما ذكره، إلا فيما يتعلق بالأذكار الواردة فإنه لم يذكر فيها شيئاً من أذكار الصلوات بل اقتصر على قوله: (ثم يستاك ويتوضأ، ثم يصلي ما شاء من النوافل، إلى آخره)، ثم يختم الرسالة. فهل اقتصر الناسخ على هذا القدر منها، أو أن الشيخ البصري هو الذي توقف هنا؟ والأمران محتملان، فإن كان قوله: (إلى آخره) من كلام الشيخ البصري فإن الرسالة تكون تامة كاملة، وإن كانت من إدراج الناسخ -ولا أظن ذلك حيث لا توجد علامة تدل على الإدراج- فسيكون قد اقتصر فيها على هذا القدر، ولم يذكر من كلام المؤلف ما يتعلق بالأذكار المتعلقة بالصلوات، ومهما يكن من أمر، فإن صلب الرسالة -وهو المتن الاعتقادي- كامل تام، ولله الحمد.



المطلب الثاني

عملي في تحقيق الكتاب

أولاً: نسخت المخطوط كاملاً معتمداً في ذلك قواعد الإملاء الحديثة، وقواعد اللغة العربية، ولم أشر إلى ما وقع في النسخة من خلل عند كل موضع، اكتفاءً بما ذكرته في الملاحظات على النسخة فيما يتعلق بالرسم والقواعد، وإن كان ثمة مواضع يسيرة أشرت فيها إلى التصحيح في الهامش.

ثانياً: ضبطت ما يحتاج إلى ضبط في متن الكتاب.

ثالثاً: حرصت على ألا أقحم في متن الكتاب شيئاً من غير كلام المصنف، فلم أذكر تبويباً ولا فصولاً غير ما ذكره، واستغنيت عن ذلك بتعميق مطلع كل مبحث جديد يذكره المصنف، مع ذكره في بداية صفحة جديدة.

رابعاً: ترجمت للمؤلف، وهذه الترجمة هي أول ترجمة مفردة له.

خامساً: عرفتُ بالكتاب وبمنهج المؤلف فيه.

سادساً: عزوت الآيات القرآنية بأرقامها إلى السور مع رسمها برسم المصحف.

سابعاً: خرجت الأحاديث والآثار الواردة في متن الكتاب، وأبدأ بعزو الحديث إلى الكتاب الذي ذكره المصنف في المتن، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن لم يكن فإنني أخرجته من باقي الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، فإن لم يكن في شيء من هذه الكتب

انتقلت إلى غيرها من كتب السنة، وأحرص على التخريج إلى أقرب لفظ اعتمده المصنف في متن كتابه.

ثامناً: أثبتُ جميع ما علّقه الناسخ في حاشية الأصل.

تاسعاً: وثقتُ مسائل الكتاب، وأحلتها إلى مواضعها من الكتب التي اعتمد عليها المصنف رَحِمَهُ اللهُ، كما أنني أضفت بعض المصادر الأخرى المفيدة في التوثيق.

عاشراً: علقتُ في الهامش تعليقات يسيرة، وذكرت بعض الفوائد المختصرة عند بعض المسائل التي تستدعي ذلك، والتعليقات في أغلبها لمزيد إيضاح أو دفع إشكال.

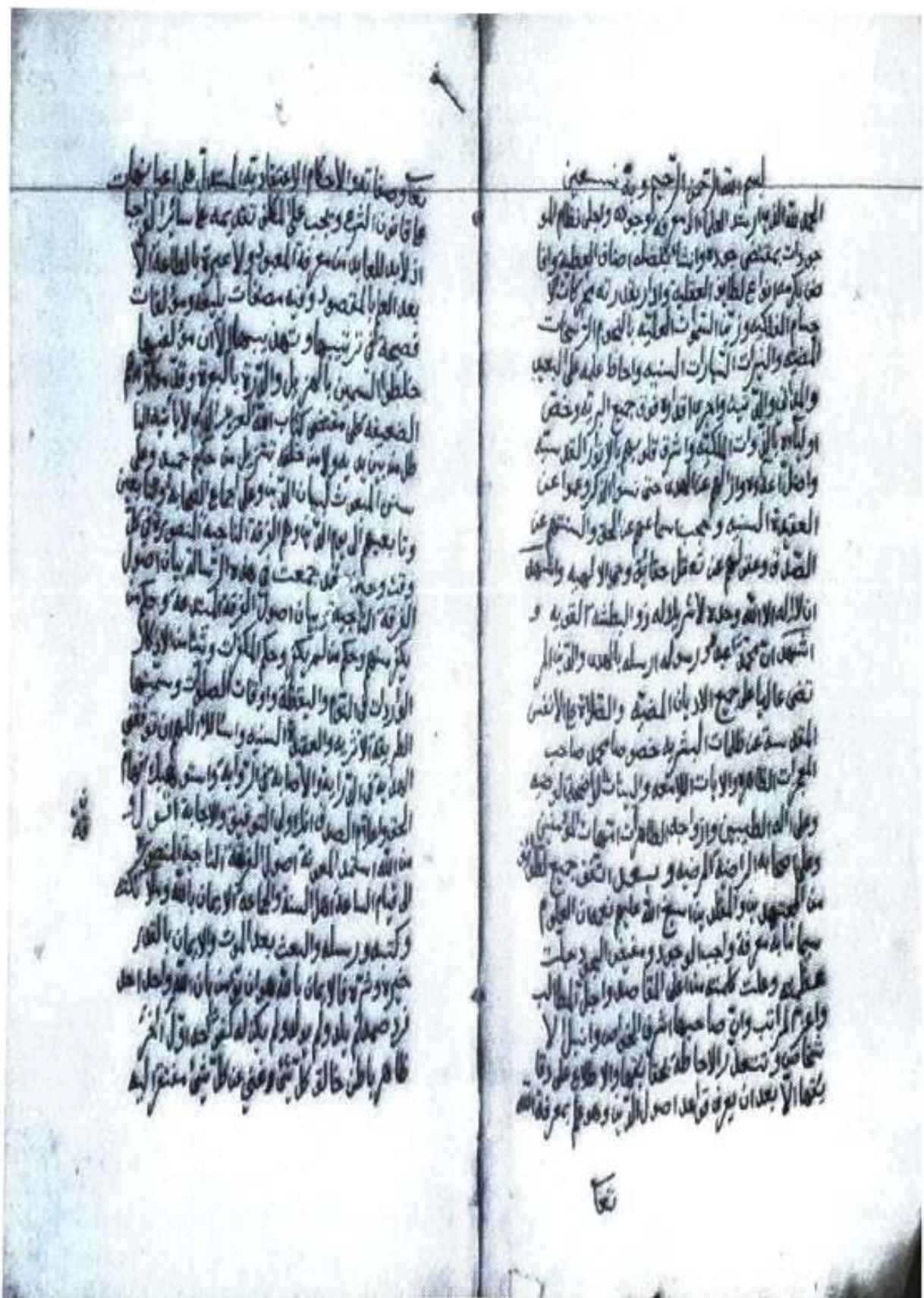


المطلب الثالث

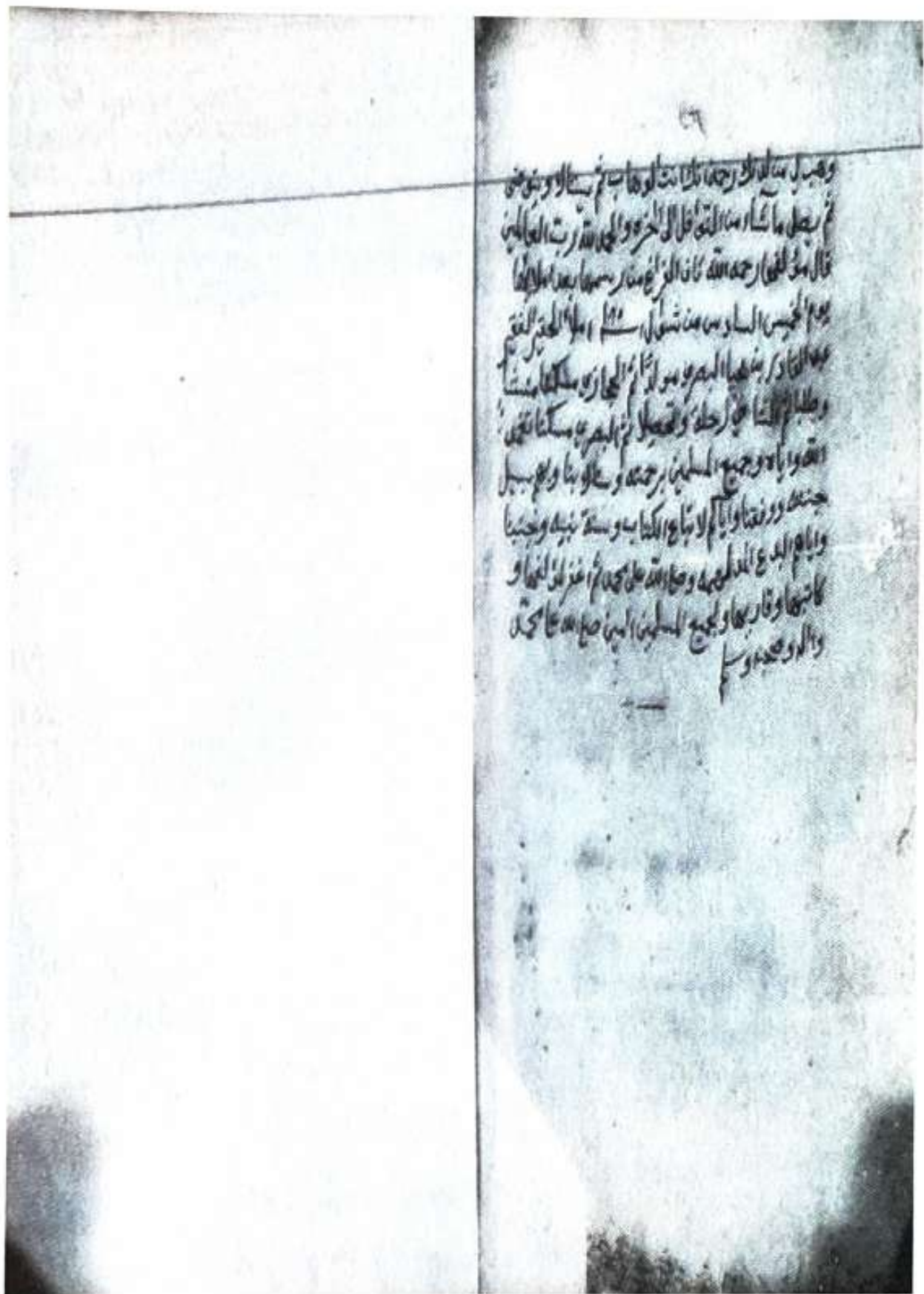
نماذج من النسخة الخطية



طُرة النسخة الخطية



صورة الورقة الأولى من متن المخطوط



صورة الورقة الأخيرة من المخطوط

كتاب الطريقة الأثرية والعقيدة السنيّة

تأليف الشيخ عبد القادر بن يحيى

أغا ابن جمعة أغا الضرير

البصري رحمه الله تعالى

وعفا عنه وصلى

الله على سيدنا

ونبينا محمد

وآله وصحبه

وسلم آمين

آمين [١/٨]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي أرشد العلماء إلى معرفة وجوده، وأجلّى نظام الموجودات بمقتضى جوده، وأنشأ بفضله أصناف العطية، وأفاض بكرمه أنواع اللطائف^(١) العقلية، وأدار بقدرته محرّكات الأجسام الفلكية، وزيّن السماوات العلية بالنجوم الراسخات المضيئة، والنيرات السيّارات السنيّة، وأحاط علمه على البعيد والمداني والدنيّة، وأجرى أقداره فوق جميع البرية، وخصّ أوليائه بالذّوات الملكية، وأشرق قلوبهم بالأنوار القدسيّة، وأضلّ أعداءه وأزالهم عن الهدى حتى نسوا الذكر وعمّوا عن العقيدة السنيّة، وحجب أسماعهم عن الحقّ، وألستهم عن الصدق، وعقولهم عن تعقّل حقائق وحي الإلهيّة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ذو البطشة القوية، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى والدّين المرتضى عالياً على جميع الأديان المضيئة، والصّلاة على الأنفس المقدّسة عن ظلمات البشريّة، خصوصاً محمّداً^(٢) صاحب المعجزات الظّاهرة، والآيات اللامعة، والبيّنات الواضحة الوضيّة، وعلى آله الطّيبين، وأزواجه الطّاهرات أمّهات المؤمنين، وعلى أصحابه الرّاضية المرضيّة، وبعد:

اتّفق جميع الطّوائف من المجتهدين والمقلّدين -أسبغ الله عليهم نعمه- أن العلوم سيّما ما به معرفة واجب الوجود ومُفيض الجود -جلّت

(١) كلمة: «اللطائف» جاءت في الأصل: «لطائف».

(٢) كلمة: «محمّداً» جاءت في الأصل: «محمد».

عظمته، وعلت كلمته- من أعلى المقاصد، وأجل المطالب، وأعزّ المراتب، وأنّ صاحبها أشرف الخواصّ، وأنبّل الأشخاص. وتتعدّر الإحاطة بحقائقها والاطّلاع على دقائقها، إلا بعد أن يعرف قواعد أصول الدّين.

وهو علمٌ بمعرفة الله [١/ب] تعالى وصفاته، والأحكام الاعتقاديّة المستدلّ على أعيانها؛ على قانون الشّرع.

ويجب على المكلف تقديمه على سائر الواجبات، إذ لا بدّ للعابد من معرفة المعبود، ولا عبرة بالطّاعة إلا بعد العلم بالمقصود^(١).

وفيه مصنّفات بليغة، ومؤلّفات فصيحة في ترتيبها وتهذيبها، إلا أنّ مؤلّفيها خلطوا السّمين بالهزيل، والدّرة بالبعرة، وقدّموا آراءهم الضّعيفة على مقتضى كتاب الله العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُضِّلَتْ: ٤٢]، وعلى سُنن المبعوث لبيان الدّين، وعلى إجماع الصّحابة والتّابعين وتابعيهم إلى يوم الدّين، وهم الفرقة النّاجية المنصورة في كلّ وقتٍ وحين.

وقد جمعت في هذه الرّسالة: بيان أصول الفرقة النّاجية، وبيان أصول الفرقة المبتدعة، وحكم من يكفر منهم، وحكم من لم يكفر، وحكم المكفّرات، وشيئاً من الأذكار الواردة في النّوم واليقظة وأوقات الصّلوات، وسمّيتها الطّريقة الأثرية والعقيدة السّنية.

وأسألك اللهم أن توفّقني الهداية في الدّراية، والإصابة في الرّواية، وأستوهبك إفهام الحقّ، وإعلام الصّدق، إنك وليّ التّوفيق والإجابة.

(١) ينظر نهاية المبتدئين (ص ٢٥٥)، ودرء التعارض (٣٦/٩-٣٧) و(٨/٨)، والفروع (٢١٨/١٠)،

ولوامع الأنوار (٤٠٧/١-٤٠٨).

أقول، ومن الله أستمدُّ المعونة:

أصول الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره^(١).

فالإيمان بالله هو أن تؤمنَ بأن الله واحدٌ أحدٌ، فردٌ صمدٌ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحدٌ، أوَّلُ آخرٌ، ظاهرٌ باطنٌ، خالقُ كلِّ شيءٍ، غنيٌّ عن كلِّ شيءٍ، مفتقرٌ إليه [أ/٢] كلُّ شيءٍ.

وتؤمنَ بأنه الربُّ المربِّي لبريَّته، القائم بتدبير خلقه، الملك المتصرِّف في العالم، لا يُسأل إلا هو، ولا يستعان ويستغاث إلا به.

وتؤمنَ بأنه الإله الحقُّ الذي لا معبود بحقٍّ من لدن عرشه إلى منتهى قرار أرضه إلا هو، فتخضع له ولأمره بإعطاء العزم للأداء لما أمر مجانباً للاستنكاف والاستكبار والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمته محابته واجتنبت مساخطه^(٢)، ونزّهته عن الشريك والظهير والشفيع بدون إذنه للشافع والرضا عن المشفوع له.

وتؤمنَ بأنَّ له تعالى الأسماء الحسنی والصِّفات العلا^(٣)، ولا نسميه

(١) ينظر: العقيدة الواسطية (ص ٥٠).

(٢) من قوله: «فتخضع له ولأمره بإعطاء العزم» إلى هذا الموضع؛ مقتبس من كتاب تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١/٣٩٣)، وقد نقله عنه ابن تيمية في كتابه الإيمان الكبير، ينظر: مجموع الفتاوى (٧/٣١٢).

(٣) ينظر في تعداد الأسماء الحسنی: السنة، للخلال برقم (١٨٩٦، ١٨٩٨)، وإبطال التأويلات (ص ٦٣٨-٦٤٠).

إلا بما سمّي به نفسه، ولا نصفه إلا بما وصف به قُدّسه، فكلُّ اسم من الأسماء ينبئ عن صفة من الصّفات، وله بكلِّ صفةٍ من صفاته أثرٌ من آثار ربوبيّته في خلقه، وهو مطالبٌ بعبوديّة^(١) ملائمة لتلك الصفة^(٢).

وهذه الصّفات التي أذكرها ذاتيّة، من لوازم كمال الذات المقدّسة، وما برزها إلا لنعلمها، وما ذكرها إلا لفهمها^(٣).

فمنها الحياة، فهو ﷻ حيٌّ^(٤) بحياةٍ سرمديّةٍ مستمرّةٍ في الأزل والآباد، جلّت عن مدد العناصر^(٥)؛ لأنه صمدٌ لا يتطرّق إليه التأثير، قيومٌ لا تعتريه الزيادة والنقصان والتّغيير^(٦).

(١) كلمة: «عبوديّة» جاءت في الأصل: «بعبوديته»، وكتب الناسخ في حاشيتها: «لعلّ: بعبودية»، وهو المثبت في أعلام الهدى للسهروردي (ص ٥٩).

(٢) يلاحظ أن هذه الفقرة قد تضمنت أقسام التوحيد الثلاثة: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

(٣) من قوله: «لا نسميه إلا بما سمّي به نفسه...» إلى هذا الموضع مقتبس من أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى (٥٨-٥٩).

(٤) ذكر ابن حمدان أن الإمام أحمد قد نص على أنه تعالى (حي بحياة قديمة) ينظر نهاية المبتدئين (٢٦٨) وهذه عبارة ابن بلبان في قلائد العقيان (ص ٥٠٧) وعبد الباقي في العين والأثر (ص ٣١)، ولم يثبت عن الإمام أحمد أنه قد استخدم مصطلح القديم في كلامه في الاعتقاد، وإنما الذي نقله رزق الله التميمي عن الإمام (أنه حي لا كالأحياء) .. ينظر عقيدة رزق الله التميمي الملحق بطبقات الحنابلة (٢/٢٦٥)، ولا شك أن المعنى المراد صحيح، ولكن التعليق على ما ذكره ابن حمدان من نص الإمام على استخدام لفظ القدم.

وقد أثبت القاضي أبو يعلى صفة الحياة بما قد ثبت من علم الله وقدرته، (ويستحيل أن يكون عالمًا قادرًا يقصد إلى فعله وليس بحي). ينظر مختصر المعتمد (ص ١٧٧)، وينحو هذا التقرير مع زيادة تفصيل ما ذكره ابن الزاغوني في الإيضاح في أصول الدين (ص ٢٥٧)، وينظر الإرشاد لابن عقيل (ص ١٤٥).

(٥) كتب الناسخ في هامش الأصل: «العنصر الأصل»، ولم أتبين مراد الناسخ.

(٦) من أول ما ذكره في صفة الحياة إلى هذا الموضع مقتبس من أعلام الهدى (ص ٥٩).

ومنها العلم؛ عالمٌ أحاط بجميع المعلومات بعلمٍ واحدٍ قديمٍ، علمٌ ما كان قبل كونه، ويعلم ما يكون، عالمٌ بالجزئيات كما هو عالمٌ بالكلّيات^(١).
ومنها القدرة^(٢)؛ قادرٌ بقدرةٍ قديمةٍ واحدةٍ، جميع الكائنات مقدوراته، أوجدها بكن فكانت، ولو شاء أعدمها فتلاشت وتفانت^(٣).

ومنها الإرادة^(٤)؛ [٢/ب] مريدٌ على الإطلاق بإرادةٍ قديمةٍ واحدةٍ.

لا إرادة لأحدٍ من الخلق من الجنّ والإنس والملائكة والشياطين إلا وهو منشئها ومريدٌ مرادها.

ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا يجري في ملكه من كفر وإيمان، وطاعة وعصيان، وعطاء وحرمان، وعمد وخطأ ونسيان إلا بمشيئته.

عدلٌ في جميع أقضيته ومراداته، غيرٌ موصوف بالظلم في بريته،

(١) ما ذكره في إثبات هذه الصفة مقتبس من أعلام الهدى (ص ٦٠)، وينظر في إثبات صفة العلم اعتقاد الإمام أحمد لأبي الفضل التميمي (ص ٢٤)، ومختصر المعتمد (ص ١٥٦) و(١٧٤-١٧٥) و(ص ١٧٧) و(١٧٩-١٨٠) والإيضاح في أصول الدين (٢٥٨-٢٦١)، والإرشاد لابن عقيل (ص ١٥٣)، والرد على المنطقيين (ص ٤٦٥).

(٢) ينظر اعتقاد الإمام المنبل (ص ٢٥)، ومختصر المعتمد (ص ١٧٦، ١٨٠)، والإيضاح (ص ٢٦٢)، ومجموع الفتاوى (٧/٣١)، وهو مهم نفيس، وشرح الأصبهانية (٣٩٧-٤٥٠)، وقلائد العقيان (٥٠٧) المطبوع في حولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية السنة الرابعة العدد (٧).

(٣) من قوله: «جميع الكائنات مقدوراته..» إلى آخر ما ذكره في هذه الصفة مختصر من أعلام الهدى (ص ٦٠).

(٤) ينظر مختصر المعتمد للقاضي (ص ٢١٤)، وإبطال التأويلات (ص ٦٩٧) وقد صرح فيه بتجدد الإرادة، والإيضاح في أصول الدين (ص ٢٦٣)، ومجموع الفتاوى (١٦/٢٩٩-٢٠٤)، وقلائد العقيان (ص ٥٠٧)، ويلاحظ أن المؤلف لم يسق عبارة شيخه ابن بلبان كاملة بل حذف منها قوله: (متعلقة بكل ممكن).

وصف نفسه بالإرادة، فوصفناه بما وصف به نفسه، فقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الفلق: ٤٠].

ومنها السمع^(١)؛ سميع بسمع قديم واحد، يسمع النداء، ويجيب الدعاء، يسمع نداء الضمير من غير تعبير باللسان وتفسير^(٢)، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تشبهه عليه الأصوات، ولا تغلظه المسائل، ولا تختلف عليه اللغات.

ومنها البصر^(٣)؛ بصير ببصر قديم واحد، يبصر دبيب النملة السوداء في حنادس الديجور، ويرى في الليلة الظلماء تقلبات الهوام وهي تمور، وصف نفسه بالسمع والبصر فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومنها الكلام^(٤)؛ لم يزل ﷻ متكلمًا بكلام قديم قائم بذاته، تكلم به بقدرته ومشيتته، كيف شاء وإذا شاء، بلا كيف، وكلامه ﷻ عظيم، إذ عظمة الكلام على قدر عظمة المتكلم، وكلام الله ﷻ عظم بعظمته وجلّ بجلاله، وكبر بكبريائه، وقد خاض الناس في مسألة الكلام حتى تزعزعت

(١) ينظر في ذلك النصوص الواردة عن الإمام أحمد في جزء في السنة المطبوع مع زاد المسافر (١/٢٨٨-٢٨٩، ٣٠٤)، ومختصر المعتمد (ص ١٨٢)، والإيضاح في أصول الدين (٢٦٥-٢٦٨).

(٢) السمع متعلق بالأصوات، وما في الضمير لا يُسمع بل يعلم، ولعله كان الأنسب بهذه الجملة أن تذكر تحت صفة العلم.

(٣) ينظر نفس المراجع المذكورة في صفة السمع.

(٤) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «اعلم أن كلام المصنف على مسألة الكلام فيه -والله أعلم- قصور، قال الموفق في عقيدته: ومن صفات الله أنه متكلم بكلام قديم يسمعه منه من شاء من خلقه، سمعه موسى ﷺ منه من غير واسطة وسمعه جبريل ﷺ»، قال الشيخ البلباني: «وبأنه تعالى قائل ومتكلم بكلام قديم ذاتي وجودي غير مخلوق ولا محدث ولا حادث، بلا تشبيه ولا تمثيل، ولا تكييف» انتهى. قلت: سيأتي في كلام المصنف في تمة متعلقة بالإيمان بكتب الله ما لا يبقى معه أي قصور.

أبنية المؤمنين، وتطرّق إلى العقائد الشيطان، وتزحزح^(١) [١/٣] أصول الإيمان، ويكفي المسلم في مسألة الكلام ما ذكرناه.



(١) كذا في الأصل.

والإيمان بملائكته ﷺ

هو^(١) أن تؤمن بمن سَمَّى الله لك منهم في كتابه، وتؤمن بأنَّ لله ملائكةً سواهم لا يعرف أسماءهم وعددهم إلا الذي خلقهم^(٢).
وأفضلهم: جبريل؛ وهو موكل بحياة الأرواح والقلوب، لأنه ملك الوحي.

وميكائيل؛ وهو موكل بإحياء النَّبات، لأنه ملك القَطَر.
وإسرافيل؛ وهو موكل بإحياء الموتى، لأنه ملك نفخ الصُّور.
ومن الإيمان بملائكته: الإيمان بأنَّهم عبادٌ مكرَّمون، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، لا يفترون عن العبادة والتَّسبيح والتَّقديس، لا يوصفون بذكورةٍ ولا أنوثة.

ومنهم خزنة الجنَّة، ومنهم خزنة النَّار، ومنهم الحفظة، ومنهم الصَّافات صَفًا، والزَّاجرات زجرًا، والتَّاليات ذكرًا، والمرسلات،

(١) ليس من عادة الحنابلة أفراد فصول للحديث عن الإيمان بالملائكة، وقد اقتصر في قلاند العقيان (٥٤٢-٥٤٣)، على قوله: (وبأن الملائكة ... حق) تبعًا لما ذكره ابن حمدان في نهاية المبتدئين (ص ٣٧٩).

كما ذكر في (ص ٥٣٤) وجوب الإيمان بربق وبعتيد وأنهما ملكان، ومع ذلك فإنه يرد في كلامهم ذكر بعض أسماء ووظائف وصفات الملائكة في شذرات متفرقة، وفي الفصل الذي يعقدونه للمفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر، ويراجع في ذلك مختصر المعتمد (٣١٧-٣١٨) الإرشاد لابن عقيل (ص ٣٣٤-٣٤٤)، والإيضاح في أصول الدين (ص ٦٣٩-٦٤٦)، ولوامع الأنوار البهية (٣/٦٣٦-٦٦٤) وفي آخره تنبيه على الخلاف في تكليف الملائكة، ولابن تيمية كلام مهم جامع في رده على تصور الفلاسفة لطبيعة الملائكة، جمع فيه جملة صالحة تتعلق بهذا الباب، فليراجع في الانتصار لأهل الأثر (ص ١٧٥-١٨٥).

(٢) هذه عبارة المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣).

والعاصفات، والفارقات، والناشرات، والنازعات، والناشطات،
والسّابحات، وغير ذلك من أصناف الملائكة وهم أجناسٌ متنوعةٌ.
فتجب محبّتهم، وتحرم عداوتهم، بل عداوتهم أو واحدٍ منهم،
أو سبُّهم أو واحدٍ منهم كفر، وفي قبول توبة سائبهم خلاف^(١).



(١) أشار إلى الخلاف ابن النجار في شرحه على المنتهى (٥٤٧/١٠)، والمعتمد عند المتأخرين أن من سبَّ ملكًا من الملائكة سبًّا صريحًا فإنه لا تقبل توبته في الدنيا بحيث يُترك قتله، وثبت أحكام الإسلام في حقه. ينظر شرح المنتهى للبهوتي (٢٩٥/٦)، ومطالب أولي النهى (١٤٤/١٣).

والإيمان بكتبه

هو أن تؤمنَ بما سَمَّى الله من كتبه، من التَّوراة والإنجيل والزَّبُور خاصَّةً، وتؤمنَ بأنَّ لله سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه، لا يَعرف أسماءها وعددها إلا الذي أنزلها^(١).

وتؤمنَ بالفرقان؛ وإيمانك به، غيرُ إيمانك بسائر الكتب، إيمانك بغيره من الكتب: إقرارك به بالقلب واللسان، وإيمانك بالفرقان: إقرارك به واتباعك لما فيه^(٢).

فائدة:

روى ابن أبي حاتم في تفسيره [٣/ب] عن الحسن: «أنَّ الله تعالى أنزل مائة كتابٍ وأربعة كتبٍ، فجعلَ علمَ المائة في الأربعة، وجعلَ علمَ الأربعة في القرآن، وجعلَ علمَ القرآن في المِفْصَل، وجعلَ علمَ المِفْصَل في الفاتحة، وجعلَ علمَ الفاتحة في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]»^(٣).



(١) قال أبو الفضل التميمي في اعتقاد الإمام أحمد (ص ٦٣): «وكان يذهب إلى أن التوراة والإنجيل وكل كتاب أنزله الله ﷻ غير مخلوق».

(٢) من أول الفصل هو من كلام المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣).

(٣) لم أجده في الجزء المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، وقد رواه بلفظ مقارب الثعلبي في تفسيره (٢/٢٦٨-٢٦٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/٤٤) برقم (٢١٥٥) دون زيادة جعل علم الفاتحة في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد ضعف محققو تفسير الثعلبي إسناده إلى الحسن.

والإيمان [بالرُّسل]^(١)

هو أن تؤمنَ بما سمَّى الله في كتابه من رُسُلِهِ، وتؤمنَ بأنَّ لله سواهم رسلاً وأنبياء لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم.

وتؤمنَ بمحمَّدٍ ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرُّسل، إيمانك بسائر الرُّسل؛ إقرارك بهم، وإيمانك بمحمَّدٍ ﷺ؛ إقرارك به، وتصديقك إيَّاه، دائماً على ما جاء به، فإذا اتَّبعَ ما جاء به؛ أدَّتِ الفرائض، وأحلَّتِ الحلال، وحرَّمتِ الحرام، ووقفتَ عند الشُّبهات، وسارعت في الخيرات^(٢).

تنبيهان:

الأوَّل في عدد الأنبياء: وهم مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفاً، والرُّسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، وأولو العزم منهم خمسة؛ نوحٌ وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمَّدٌ، صلوات الله عليهم وسلم، وأفضلهم الخليلان إبراهيم ومحمَّدٌ، وأفضل الكلِّ محمَّدٌ ﷺ، وأمَّته خير الأمم.

الثاني في الفرق بين الرِّسالة والنُّبوة: فالنُّبوة داخلَةٌ في الرِّسالة، والرِّسالة أعمُّ من جهة نفسها، وأخصُّ من جهة أهلها، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً^(٣)، فالأنبياء أعمُّ، والنُّبوة نفسها جزءٌ من الرِّسالة،

(١) ليست في الأصل، والسياق دال عليها.

(٢) من قوله: «والإيمان بالرُّسل...» إلى هذا الموضع: هو من كلام المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٣٩٣/١). وهذه الإشارات الإيمانية التي فيها الربط بين العقيدة والسلوك والعبادة إشاراتٌ نافعةٌ، يظهر منها ثمرة الاعتقاد وأثره في حياة المسلم، وهذا مسلك أهل السنة في تناول مسائل العقيدة.

(٣) كلمة «رسولاً»: جاءت في الأصل: «رسول»، والصواب ما أثبتُّه.

فالرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف [١/٤] الرُّسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل إلا بالعكس^(١).

فالرسول: إنسانٌ أُوحيَ إليه بشرع وأمر بتبليغه، إمّا إلى طائفةٍ مخصوصةٍ كسائر الرُّسل، وإمّا إلى الخلق كافّةً، كنبينا محمّدٍ ﷺ، فإنه أُرسلَ إلى الجنّ والإنس، والأحمر والأسود، والعرب والعجم.

والنبيُّ: إنسانٌ أُوحيَ إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وقيل: هو مقررٌ وناصرٌ وداعٍ إلى شريعة من قبله^(٢)، والله أعلم^(٣).



(١) ينظر الإيمان الكبير لابن تيمية (ص ١١، ١٢).

(٢) ينظر النبوات لابن تيمية (٢/٧١٤-٧١٩) وينظر لوامع الأنوار البهية (١/٢٤٠-٢٤١).

(٣) ولمزيد تفصيل فيما يتعلق بباب النبوة عند الحنابلة ينظر: مختصر المعتمد (ص ٣٢١-٣٤٥)، والإرشاد لابن عقيل (ص ٤٠٣-٤٤١)، ونهاية المبتدئين (ص ٣٨٥-٣٨٨)، والإيضاح في أصول الدين (ص ٥٨١-٥٩٨)، ومن أجمع وأهم المواضع التي ناقشت طرق إثبات النبوة ما ذكره شيخ الإسلام في شرح الأصبهانية من (ص ٥٢٧) إلى آخر الكتاب، وإن كان قد تخلل ذلك بعض البحوث الأخرى، وقد قال ابن القيم عن هذا المبحث من شرح الأصبهانية:

فيها النبوات التي إثباتها في غاية التقرير والتبيين
والله ما لأولي الكلام نظيره أبداً وكتبهم بكل مكان

فصل

ومن الإيمان بالله: الإيمان بالآيات والأخبار الواردة في الصفات،
كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ
رَبِّكَ﴾ [التحريم: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [الفتح: ١٤]، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ
بِيَدَيَّ﴾ [سورة ق: ٧٥].

وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]^(١).

وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ١٢]^(٢).

وقوله: ﴿وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ﴾ [محمد: ٢٨].

وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]^(٣)، ونحو ذلك من

الآيات.

وكقول رسول الله ﷺ: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا»^(٤).

وقوله: «الله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم براحته...»^(٥) الحديث.

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «الشاهد أنه يحب».

(٢) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «الشاهد في النفس».

(٣) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «الشاهد في المجيء».

(٤) رواه البخاري (٥٣/٢) برقم (١١٤٥)، ومسلم (٥٢١/١) برقم (٧٥٨).

(٥) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «الشاهد في الفرح»، والحديث رواه بنحوه:

البخاري (٦٨/٨) برقم (٦٣٠٩)، ومسلم (٢١٠٥/٤) برقم (٢٧٤٧).

وقوله: «لا تزال جهنم يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع ربُّ العزة فيها -وفي رواية: عليها- قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط»^(١).

وقوله عن الله: «يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إنَّ الله يأمرك أن تخرج من ذريَّتكَ بعثًا إلى النَّار»^(٢).
فهذه الأحاديث أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرهما.

وقوله عليه [٤/ب] السلام: «عجب ربُّنا من قنوط عباده وقرب غيْثه»^(٣)،
ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظلُّ يضحك، يعلم أنَّ فرجكم قريبٌ»^(٤) حديثٌ حسنٌ.

وقوله: «والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه»، رواه أبو داود^(٥) والترمذي^(٦) وغيرهما^(٧).

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «الشاهد في القَدَم»، والحديث رواه البخاري (١١٧/٩) برقم (٧٣٨٤)، ومسلم (٢١٨٧/٤) برقم (٢٨٤٨).

(٢) رواه البخاري (١١٠/٨) برقم (٦٥٣٠)، ومسلم (٢٠١/١) برقم (٢٢٢)، مع ملاحظة أن ذكر الصوت لم يرد في رواية مسلم.

(٣) كلمة «غيْثه»: هكذا في الأصل، وصوابه «غيره»، كما هو مثبت في كتب السنة المذكورة في تخريجه، وكما هو في الواسطية.

(٤) رواه الإمام أحمد (١٠٦/٢٦) برقم (١٦١٨٧)، وابن ماجه (٦٤/١) برقم (١٨١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢٤٦/١) برقم (٤٥٢)، بلفظ: «يضحك ربنا...».

(٥) (٦٢/٥) برقم (٤٧٢٣).

(٦) (٣٤٨/٥) برقم (٣٣٢٠).

(٧) كالإمام أحمد (٢٩٢/٣) برقم (١٧٧٠) وابن ماجه (٦٩/١) برقم (١٩٣).

فطريقة الفرقة الناجية في هذه الآيات والأحاديث^(١):

الإقرار والإمرار، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله محمد ﷺ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، لأنه ﷻ لا سمي له، ولا كفو له، ولا ند له، ولا يقاس بخلقه ﷻ، فإنه سبحانه أعلم بنفسه، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من خلقه.

ثم رُسِّله صادقون مصدقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون، ولهذا قال ﷻ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[الضافات: ١٨٠-١٨٢]، فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب^(٢).

فكل ما ورد من هذا القبيل:

دلائل التوحيد، فلا نتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، فلولا إخبار الله تعالى، وإخبار رسوله ﷺ، [أ/٥] ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمي، وتلاشي دون ذلك عقل العقلاء، ولُبُّ الألباء.

فالله تعالى دنا من عباده بما أخبر، ودل على نفسه بما أظهر، ورفع حجاباً من الحجب عن وجه الكبرياء، وكشف شيئاً من سبحات العظمة والعلاء.

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على معرفة طريقة الفرقة الناجية».

(٢) ينظر الواسطية (٥٠-٥٢).

فكلُّ أخبار الصِّفات تجلِّياتٌ إلهيَّة^(١)، وكشوفٌ وألطافٌ خفيَّة، عقلٌ من عقل، وجَهلٌ من جَهل، فلا تَبْعُدُ عن الله تعالى بالتَّشبيه وقد قُرِبَ منك، ولا تَفَرَّ منه بالتَّعْطِيلِ وقد دنا إليك، أطلق الاستواء^(٢) وأعرِض عن الكيفيَّة، وهكذا القول في نظيره من الكتاب، وأطلق التَّزول وأعرِض عن الكيفيَّة، وهكذا القول في نظيره من السُّنَّة، فما أحسن قول الإمام مالك: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعةٌ»^(٣).

وقوله: الكيف مجهولٌ؛ فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد عُلم أصله^(٤)، كما نقرُّ بالله ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو، إثباتاً من غير تشبيه، ونفيًا من غير تعطيلٍ، آمناً بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وآمناً برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله.

وهذا الذي ذكرناه في نصوص الكتاب والسنة: هو^(٥) مذهب السَّلف، فإنَّهم يشتون هذه الأخبار صفاتٍ ثابتةً للذَّات العليَّة.

(١) كلمة: «إلهيَّة»؛ كتب الناسخ عندها في حاشية الأصل: «لعله: الإلهية».

(٢) كلمة: «الاستواء»؛ كتبت في الأصل: «الاستوى» في هذا الموضع والذي يليه.

(٣) رواه الإمام الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٦٦) بلفظ: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وبنحوه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٤١/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٠٥/٢)، ورواه البيهقي عن ربيعة الرأي (٣٠٦/٢) بلفظ: «الكيف مجهول والاستواء غير معقول».

ومهما يكن من أمر؛ فعبارة الإمام مالك قد اشتهرت بهذا اللفظ المذكور في المتن، وحكاها عنه كثير من العلماء وبعضهم أشاعرة وماتريديّة كالغزالي في الاقتصاد (ص ٣٨)، والشهرستاني في الملل والنحل (٩١/١)، والبياض في إشارات المرام (ص ١٥٦).

(٤) وهذه العبارة هي التي ختم بها الشيخ عبد الباقي رسالته العين والأثر (ص ١١٢)، وقد ذكر أن ابن تيمية قد أشار إلى ذلك، ولعله يشير إلى ما ذكره الشيخ في شرح حديث النزول (ص ٣٢)، وهذه الرسالة للشيخ هي إحدى الرسائل التي وقف عليها الكوراني أثناء تحقيقه لمذهب الشيخ والحنابلة في الصفات كما ذكر ذلك في إفاضة العلام (ص ٢٥٣).

(٥) كلمة: «هو»؛ من حاشية الأصل، وصحَّح عليها.

تنبيه^(١):

اعلم أن جماع الأمر بأن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة:

قسمان يقولان: تجرى على ظواهرها.

وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.

وقسمان [هـ/ب] يسكتان.

أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين؛ فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليه توجه الرد بالحق.

والثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري اسم العليم والقدير والرب، فيقول: استواء بلا كيف، ونزول بلا كيف، وهذا مذهب السلف كما تقدّم.

(١) هذا التنبيه منتخب من كلام شيخ الإسلام في آخر الفتوى الحموية (٣٥٢-٣٦٩)، وذكره الشيخ مع تمثيل بصفة المجيء والاستواء في مجموع الفتاوى (٣٩٨-٣٩٩)، وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ مرعيًا الكرمي قد ذكر هذا التقسيم السداسي لمقالات الناس في أكثر من موضع من كتبه، فقد أشار في أقاويل الثقات إلى أنه سيذكر هذا التقسيم نقلاً عن الشيخ في آخر كتابه أقاويل الثقات المطبوع في مجموع رسائله (٢٠٦/٤)، ثم ذكره كتنبيه في آخر الكتاب (٢٩٢-٢٩٥)، كما أنه قد انتخبه من ضمن النصوص التي انتخبها من الفتوى الحموية في كتابه الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية ضمن مجموع رسائله (٢٦٥-٢٦٨) للدلالة على براءة الشيخ من التجسيم وأنه إنما رجح في هذه الفتوى مذهب السلف على مذهب المتكلمين.

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرهما، أعني: الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله قَطُّ، وأنَّ الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته: إمَّا سلبٌ، وإمَّا إضافةٌ، وإمَّا مركبةٌ منهما. أو يُثبتون بعض الصفات؛ السَّبعة، أو يثبتون الثَّمانية، أو يُثبتون الخمسة عشر، أو يُثبتون الأحوال والصفات على ما قد عُلم من مذاهب المتكلمين، فهؤلاء قسمان:

قسمٌ: يتأولون ويُعيِّنون المراد، مثل قولهم: استوى، بمعنى: استولى، أو بمعنى: علو المكانة والقدر، أو بمعنى: ظهور نوره للعرش، أو بمعنى: انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين.

وقسمٌ: يقولون إنَّ الله أعلم بما أراد بها، لكنَّا نعلم أنَّه لم يُرد إثبات صفةٍ جارحةٍ، لما علمنا.

وأما القسمان الواقفان:

فقسمٌ: يقولون: يجوز أن يكون المرادُ ظاهرها اللائق بجلال الله، ويجوز ألا يكون المراد^(١) صفةً لله ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم. وقسمٌ: يمسكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة؛ لا يمكن الرَّجُل أن يخرج عن قسم منها، و[١/٦] الصَّواب في كثيرٍ من آيات الصفات وأحاديثها: القطعُ بالطَّريقة الثانية^(٢)،

(١) كلمة: «المراد» ملحقة بحاشية الأصل وعليها «صح».

(٢) قوله: «الثانية»: هذا هو الصواب الوارد في عدة نسخ خطية من الفتوى الحموية، كما هو الذي نقله الشيخ مرعي في المواضع المذكورة فوق، وهو الذي أثبتته الشيخ العمران في طبعته للعقود الدرية لابن عبد الهادي (ص ١٤٠)، وإن كان قد أشار إلى وجود نسخة ثانية ورد فيها بلفظ: «الثابتة»، ويلاحظ أن الدكتور دغش العجمي لم يثبت في نشرته للكتاب إلا لفظ «الثابتة».

كآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق عرشه .

ونعلم طريقة الصَّواب، في هذا وأمثاله؛ بدلالة الكتاب والسُّنة، وإجماع السَّلف على ذلك، دلالة لا تحتمل النَّقيض، وفي بعضها؛ قد يغلب على الظَّن ذلك، مع احتمال النَّقيض، وتردُّد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النُّور: ٤٠].

ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره؛ فليدعُ بما رواه مسلمٌ في صحيحه^(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله، ﷺ، إذا قام من اللَّيل يصلي؛ يقول: «اللهم ربَّ جبرائيل^(٢) وميكائيل وإسرافيل، فاطر السَّمَاوَات والأَرْض، عالم الغيب والشَّهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحقِّ بإذنك، إنَّك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم».

وفي روايةٍ لأبي داود: «كان يكبِّر في صلاته ثمَّ يقول ذلك».

فإذا افتقر العبد إلى الله، ودعاه، وأدمن النَّظر في كلام الله، وكلام رسوله، وكلام الصَّحابة والتَّابعين وأئمَّة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى، والله سبحانه تعالى أعلم.

(١) (٥٣٤/١) برقم (٧٧٠).

(٢) كلمة: «جبرائيل» جاءت في الأصل: «جبرئيل».

تتمة^(١):

ومن الإيمان بالله وبكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، تكلم الله به صدقاً، وسمعه منه جبريل حقاً، وبلغه محمدٌ ﷺ، وحيّاً.

وأن الله تكلم بالقرآن العربي، الذي سمعه الصحابة من رسول الله ﷺ.

وأن جميعه كلام الله حقيقة، وليس قول البشر، ولا يجوز إطلاقاً بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً^(٢).

ومن قال: ليس لله بيننا في الأرض كلام؛ فقد جحد رسالة محمد ﷺ، فإن الله بعثه [٦/ب] يبلغ عنه كلامه، والرسول إنما يبلغ كلام مرسله، فإذا انتفى كلام المرسل؛ انتفت رسالة الرسول^(٣).

ومسألة الكلام غامضة، وقد اختلف الناس في مسألة القرآن: فمنهم من قال: هو حكاية عن كلام الله^(٤).

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على الدليل بأن كلام الله منزل غير مخلوق».

(٢) ينظر العقيدة الواسطية (٨٢-٨٣).

(٣) هذه العبارة من خطبة ابن القيم لقصيدته النونية الكافية الشافية (ص ٣١).

(٤) ذكر أبو المعين النسفي الماتريدي الاتفاق على أن كلام الله صفة قائمة بذاته، وأن هذه الحروف عبارات عنها، ثم ذكر الخلاف في إطلاق لفظ الحكاية ثم قال كما في تبصرة الأدلة (١/٤٨٥): «فكان الأوائل من أصحابنا يذهبون إلى القول بجواز ذلك، ويقولون: إن لفظة الحكاية ولفظة العبارة سواء، وامتنع الأشعري وأبو العباس القلانسي عن إطلاق لفظة الحكاية لما فيها من إيهام المشابهة»، وقد نقل الأشعري عن ابن كلاب أنه يقول بالعبارة، وهذا لا يخالف القول بالحكاية الذي عزاه شيخ الإسلام إليه كما في درء التعارض (١٠٧/٢)، =

ومنهم من قال: عبارة دالّة على كلام [الله]، وهم الأشاعرة،
والماتريدية والكلّابية^(١).

ومنهم من قال: هو عين كلام الله، لكنّه مخلوق، وهو قول
الجهميّة^(٢) والمعتزلة^(٣).

وأما مذهب السلف في القرآن: هو ما قدّمناه، من أنّه كلام الله، غير
مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، فالصّوت صوت القاري، والكلام كلام
الباري، وتلاوتنا وأصواتنا وتلفظنا^(٤) به؛ مخلوق.

فإنّ التّلاوة والقراءة واللفظ، غير المتلوّ المقروء الملفوظ، فالتّلاوة
والقراءة واللفظ؛ أفعالنا، وهي مخلوقة، والمتلوّ والمقروء والملفوظ؛
كلام الله غير مخلوق^(٥).

= فقد أفادت عبارة النسفي الاتفاق على القول بالعبارة ثمّ الاختلاف بعد ذلك في إطلاق
الحكاية، والأشعري قد أنكر القول بالحكاية كما ذكره ابن فورك في مجرد المقالات
(ص ٦١)، وقد حكى الأشعري منع القول بالحكاية عن الجبائي، كما في مقالات الإسلاميين
(ص ٥٩٩).

(١) ينظر تبصرة الأدلة (١/٤٦٣، ٤٦٦، ٤٨٥، ٤٨٦)، وشرح العمدة للنسفي (ص ١٨٤)،
والإرشاد للجويني (ص ١٠٤، ١١٦، ١٢٦، ١٢٧)، وشرح المواقف (٢/٣٦١-٣٦٢)،
وحاشية الدسوقي على أمّ البراهين (ص ١١٣).

(٢) ينظر مقالات الإسلاميين (ص ٢٨٠).

(٣) ينظر مقالات البلخي (٢٦٨-٢٦٩)، والفائق في أصول الدين (ص ١٧٩).

(٤) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قوله: وتلفظنا إلخ، قال أحمد: (من قال لفظي
بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع). بل القرآن
كلام الله معانيه وحروفه، والله أعلم».

وكأن المعلق ظن أن المصنف بقوله: «وتلفظنا به مخلوق»؛ هو موافق للجهمية الذين عناهم
الإمام أحمد، ولقد كان المصنف دقيقاً في استعماله (التلفظ)، ومراده بالتلفظ: فعل القارئ،
لا نفس الملفوظ المقروء.

(٥) ينظر درء التعارض (١/٢٦٤).

كما قال السيّد الشريف الجرجاني في شرحه على «المواقف» للقاضي عضد الدين، في المقصد السابع، ما نصّه:

«اعلم أنّ للمصنّف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى، على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب، ومحصولها: أنّ لفظ (المعنى)؛ يطلق تارة على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعريّ لمّا قال: (الكلام هو: المعنى النفسي) = فهم الأصحاب منه أنّ مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، وأمّا العبارات فإنما تسمّى كلامًا مجازًا، لدلالاتها على ما هو كلامٌ حقيقيّ، حتى صرّحوا بأنّ الألفاظ حادثّة على مذهبه أيضًا، لكنها ليست كلامه حقيقةً.

وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلاميّة ما بين دفتي المصحف، مع أنّه علّم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقةً، وكعدم المعارضة [أ/٧] والتحدّي بكلام الله الحقيقيّ، وكعدم كون المقروء والملفوظ كلامه حقيقةً، إلى غير ذلك ممّا لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينيّة.

فوجب حمل كلام الشيخ على أنّه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسيّ عنده أمرًا شاملاً للفظ والمعنى جميعًا، قائمًا بذات الله تعالى، وهو مكتوبٌ في المصاحف، مقروءٌ بالألسن، محفوظٌ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة.

وما يقال من أنّ الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة؛ فجوابه: أنّ ذلك الترتيب إنما هو في التلّفظ، بسبب عدم مساعدة الآلة، فالتلّفظ حادثٌ، والأدلة الدالة على الحدوث؛ يجب حملها على حدوثه دون حدوث الملفوظ، جمعًا بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه، وإن كان مخالفًا لما عليه

متأخرو أصحابنا؛ إلا أنه بعد التأمل يعرف^(١) حقيقته. تمّ كلامه.

وهذا المحمل لكلام الشيخ؛ مما اختاره محمد الشهرستاني في كتابه المسمّى بنهاية الإقدام^(٢)، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرة المنسوبة إلى قواعد الملة^(٣) انتهى.

لكن يكفي المسلم أن يؤمن بأن القرآن العظيم -جلّ منزلّه- كلام الله غير مخلوق، وأنه عين ما تكلم به منشيّه ومبتديه ﷻ، وأنّ تكلم الربّ به صفة من صفاته التي من لوازم ذاته المقدسة، فلا نعلم كيفية ذلك.

وكلمات الله لا تنفذ^(٤)، ولو كان البحر مداداً لها، ويمدّه من بعده سبعة أبحر، فكلامه من علمه، وعلمه لا يتناهى، فلا نحيط بشيء من علمه إلا بما شاء^(٥)، والله أعلم.



(١) في المطبوع من شرح المواقف: «تعرف»، وهو كذلك في العين والأثر (ص ١، ٣).

(٢) ينظر نهاية الإقدام (١٧٧-١٧٩).

(٣) ينظر شرح المواقف (٣٦٤/٢)، ويلاحظ أن لهذا النص حضوراً في كتب متأخري الحنابلة، فقد ذكره الشيخ عبد الباقي في العين والأثر (١٠٢-١٠٣)، وأشار إليه الشيخ عثمان النجدي في نجاة الخلف (ص ٣٥)، والسفارينى في لوامع الأنوار (١/٤٨٠)، كما ذكره الكوراني الشافعي في إفاضة العلام (١٥٧-١٦٠) مع نقله أصل كلام العضد الذي ذكر الجرجاني خلاصته.

(٤) كلمة: «تنفذ»: جاءت في الأصل: «تقدر»، والتصويب من العلو للذهبي (ص ٢٦٦).

(٥) من قوله: «لكن يكفي المسلم...» إلى هذا الموضع؛ مقتبس من كلام الإمام الذهبي في العلو (ص ٢٦٦).

فائدتان

الأولى: السلف: الصّحابة والتّابعون وتابعوهم، ومنهم الأئمة الأربعة، وقدماء أصحابهم، لأنّهم لم يؤوّلوا، والتّأويل إنما حدث من بعدهم.

الثانية: المنتسبون في زماننا إلى أهل السنة [٧/ب] والجماعة، من أتباع الأئمة الأربعة، ثلاث طوائف؛ أشعرية، وماتريدية، وأثرية، فجمهور المالكية وأكثر الشّافعية أشعرية، وغالب الحنيفة ماتريدية، وجمهور الحنبلية أثرية^(١).

فقدماء الأشاعرة على عدم التّأويل، ومتأخّروهم على التّأويل إلا النّادر، والماتريدية فبعضهم يفوّض وبعضهم يؤوّل^(٢)، والحنابلة فجمهورهم لا يؤوّل كالسلف، والله أعلم.



(١) ينظر موقف الشيخ البصري من هذا التقسيم في الدراسة ص ١٢٥.

(٢) ينظر تبصرة الأدلة للنسفي (٣٤٦/١)، وشرح بدء الأمالي للقاري المطبوع مع عدة عقائد بالمكتبة الحنيفية (ص ٣١)، وإشارات المرام للبياضي (١٥٥-١٥٨).

فصل

والإيمان بالبعث بعد الموت: الإيمان بكل ما أخبر النبي، ﷺ، مما يكون بعد الموت من فتنة القبر وعذابه ونعيمه.

فأما الفتنة؛ فإنَّ النَّاسَ يفتنون في قبورهم، فيقال للرجل من ربك وما دينك ومن نبيك؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول المؤمن: الله ربِّي، والإسلام ديني، ومحمدٌ نبيِّي، وأما المرتاب فيقول: لا أدري، سمعت النَّاسَ يقولون شيئاً فقلته، فيضرب بِمِرْزَبَةٍ من حديدٍ فيصيح صيحةً يسمعها كلُّ شيءٍ إِلَّا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لَصُعِقَ.

ثمَّ بعد هذه الفتنة: إمَّا نعيمٌ، وإمَّا عذابٌ، إلى يوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد، فتقوم القيامة التي أخبر الله تعالى عنها في كتابه، على لسان رسوله ﷺ، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم النَّاسُ من قبورهم لربِّ العالمين، حفاةً عراةً غرلاً^(١).

وتدنو الشمس منهم، ويلجمهم العرق.

وتُنصب الموازين فيوزن فيها أعمال العباد، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿[المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]، وتنشر الدواوين، وهي صحائف الأعمال، فأخذ كتابه بيمينه، وأخذ كتابه بشماله، أو من وراء ظهره، كما قال ﷺ: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ (١٢) أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿[الإشراء: ١٣، ١٤]^(٢).

(١) كلمة: «غرلاً»: كتب الناسخ عندها في الحاشية: «أي: غير مختونين»، وينظر في أمر المعاد والبعث: مختصر المعتمد (٣٧٥-٣٧٦)، والإرشاد (٣٧٣-٣٧٧)، ولمعة الاعتقاد (ص ٣١).

(٢) ينظر مختصر المعتمد (٣٦١-٣٦٢)، والإرشاد (٣٧١-٣٧٣)، وتنتهي [٨/أ] بعد كلمة ﴿طَلْعَهُ﴾.

ويحاسب الله الخلق، ويخلو بعبده المؤمن فيقرّره بذنوبه.

وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنهم لا حسنات^(١) لهم، ولكن تعدّ أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقرّرون بها، ويجزّون بها^(٢).

والمؤمنون يرون الله تبارك وتعالى يوم القيامة عياناً بأبصارهم، يرونه ﷻ وهم في عرصات القيامة، ثم يرونه بعد دخول الجنة^(٣).

وفي عرصة القيامة: الحوض المورود لمحمد ﷺ، ماؤه أشدّ بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر^(٤)، وعرضه شهر، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً^(٥).

والصراط: منصوبٌ على شفير جهنّم، وهو الجسر الذي^(٦) بين الجنة

(١) كلمة: «حسنات»: جاءت في الأصل: «حساب»! والمثبت من مطبوع الواسطية، وكذا في لوامع الأنوار (٦١/٣)، وهو الذي يدل عليه السياق.

(٢) مسألة حساب الكفار من مسائل النزاع، والذي عليه أكثر الحنابلة كغلام الخلال وأبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى: إطلاق القول بعدم حسابهم، وينصبون في هذه المسألة الخلاف مع السالمية وأبي حفص البرمكي من الحنابلة، حيث ذهبوا إلى أنهم يحاسبون، وهذا التفصيل المذكور في كلام المصنّف هو من تقارير شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية (ص ٨٩)، وتفصيله في مجموع الفتاوى (٤/٣٠٥-٣٠٦)، وينظر مختصر المعتمد (ص ٢٢٨، ٣٧٧)، والإرشاد لابن عقيل (٢٢١-٢٢٨).

(٣) ينظر مختصر المعتمد (٢٢٦-٢٢٧)، والإيضاح (٥١٩-٥٢٦)، والاقتصاد في الاعتقاد (١٢٥-١٣٠)، ولمعة الاعتقاد (ص ٢٢) ونهاية المبتدئين (ص ٢٩٤).

(٤) كلمة «شهر» جاء في الأصل «شهرًا»، والمثبت من الواسطية بالرفع فيهما.

(٥) ينظر مختصر المعتمد (٤١٢-٤١٥)، العقيدة الواسطية (ص ٩٠)، والاقتصاد في الاعتقاد (١٦٨-١٧٠)، ولمعة الاعتقاد (ص ٣٢)، وقال ابن حمدان في نهاية المبتدئين (ص ٣٧٧):

(يشرب منه المؤمن قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط)

(٦) تكررت كلمة «الذي» في الأصل.

والنَّار، يمرُّ النَّاسُ عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمرُّ كلمح البصر، ومنهم من يمرُّ كالبرق، ومنهم من يمرُّ كالريِّح، ومنهم من يمرُّ كالفرس الجواد، ومنهم من يمرُّ كراكب الإبل، ومنهم من يعدو عدوًّا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف النَّاسُ بأعمالهم.

فمن مرَّ على الصَّراط دخل الجنَّة^(١).

فإذا عبروا عليه؛ وقفوا على قنطرة بين الجنَّة والنَّار، فيقتصُّ بعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقُّوا؛ أذن لهم في دخول الجنَّة. فأوَّل من يستفتح باب الجنَّة محمدٌ ﷺ، وأوَّل من يدخل الجنَّة من الأمم أمته.

وله [٨/ب] في القيامة ثلاث شفاعات:

أما الشَّفاعَةُ الأولى: فيشفع في أهل الموقف حتى يُقضى بينهم، بعد أن تراجع الأنبياء آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم الشَّفاعَةُ، حتى تنتهي إليه.

وأما الشَّفاعَةُ الثَّانية: فيشفع في أهل الجنَّة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشَّفاعتان خاصَّتان به.

وأما الشَّفاعَةُ الثَّالثة: فيشفع فيمن استحقَّ النَّار ألا يدخلها، وفي من دخلها أن يخرج منها.

وهذه الشَّفاعَةُ له ولسائر النَّبيين والصَّديقين وغيرهم.

(١) ينظر العقيدة الواسطية (٩١-٩٢)، ومختصر المعتمد (٣٦٢-٣٦٣)، والإرشاد (٣٧٠-٣٧١)،

ونهاية المبتدئين (٣٧٥-٣٧٦).

ويخرج الله من النَّار أقوامًا بغير شفاعَةٍ، بل بفضل رحمته، ويبقى في
الجنة فضلٌ عمَّن دخلها من أهل الدُّنيا، فينشئ الله لها أقوامًا فيدخلهم
الجنة^(١).



(١) ينظر في مسائل الشفاعة: مختصر المعتمد (٤١٠-٤١٣)، الإرشاد (٣٦٢-٣٩٤)، والإيضاح (٥٦٧-٥٧٣)، والاقتصاد في الاعتقاد (٦٤-٦٨)، ولمعة الاعتقاد (ص ٣٣)، ونهاية المبتدئين (ص ٣٧٤)، والعقيدة الواسطية (٩٣-٩٤).

فصل^(١): والإيمان بالقدر خيره وشره

وهو أن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا تقل: لو كان كذا وكذا؛ لم يكن كذا وكذا، ولولا كذا وكذا؛ لم يكن كذا وكذا^(٢).

اعلم أن الإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين: فالدرجة الأولى: ^(٣) بأن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلاً وأبداً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم ^(٤) كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، ف «أول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب، قال ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»^(٥).

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام وطويت الصحف.

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه؛ يكون في مواضع جملة وتفصيلاً، فقد كتب الله في اللوح المحفوظ ما شاء، فإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ

(١) أكثر هذا الفصل مُستلً من العقيدة الواسطية لابن تيمية (٩٥-١٠٠)، وجدير بالذكر أن مباحث القدر من المباحث التي استحسناها خصوم شيخ الإسلام في مناظرتهم له حول هذه العقيدة، ينظر مجموع الفتاوى (١٧٦/٣).

(٢) هذه العبارة هي من تفسير المروزي لحديث جبريل في كتابه تعظيم قدر الصلاة (٣٩٤/١).

(٣) في الواسطية زيادة كلمة «الإيمان».

(٤) كلمة: «ثم»: جاءت في الأصل: «مما» والصواب هو المثبت، وهي كذلك في الواسطية.

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٧٨/٣٧) برقم (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٥٢/٥) برقم (٤٧٠٠)، والترمذي (٢٧/٤) برقم (٢١٥٥).

الرُّوح فيه؛ بعثَ إليه ملكًا فيؤمر [١/٩] بأربع كلمات، فيقال: اكْتُبْ رِزْقَهُ وأَجَلَهُ وعَمَلَهُ وشَقِيَّ أو سعيدٌ، ونحو ذلك.

فهذا القَدَر قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا، ومنكروه اليوم قليل^(١).

وأما الدَّرَجَة الثَّانِيَة: فهي مشيئة الله تعالى النَّاْفَذَة، وقدرته الشَّامِلَة.

وهو الإيمان بأنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وأنَّه ما في السَّمَاوَات من حركةٍ ولا سكونٍ إلا بمشيئة الله تعالى،

لا يكون في ملكه ما لا يريد.

وأنَّه ﷻ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، من الموجودات والمعدومات^(٢).

فما من مخلوقٍ في الأرض ولا في السَّمَاء إلا هو سبحانه خالقه،

لا خالق غيره ولا ربَّ سواه.

وقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسوله، ونهاهم عن معصيته ومعصية

رسوله.

وهو سبحانه يحبُّ المتَّقِينَ والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين

آمَنوا وعملوا الصَّالِحَات، ولا يحبُّ الكافرين ولا يرضى عن القوم

الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحبُّ الفساد.

والعباد فاعلون حقيقةً، والله خالق أفعالهم، ولهم قدرةٌ على أعمالهم

وإرادته، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم.

(١) كلمة: «قليل»: جاءت في الأصل بالنصب: «قليلًا».

(٢) قَسَم القاضي أبو يعلى المعدومات إلى خمسة أضرب، والقسم الأول منها لا يدخل تحت

القدرة وهو المحال الذي لا يصح وجوده، والباقي لا إشكال في دخوله تحت القدرة الإلهية،

فلترجع الأقسام في مختصر المعتمد (ص ١٣٠) من طبعة دار المشرق، وإنما أحلت عليها هنا

لأن الطبعة الأخرى التي اعتمدتها في الإحالات قد احتوت على أخطاء تحيل المعنى.

وهذه الدّرجة من القدر يكذب بها عامّة القدريّة الذين سمّاهم
النّبي، ﷺ، مجوس هذه الأُمّة، والله أعلم^(١).



(١) ينظر اعتقاد الإمام المنبل (ص ٥٤)، والاقتصاد في الاعتقاد (١٥١-١٥٥)، ولمعة الاعتقاد (٢٣-٢٥)، وفي شرح مراتب القدر الأربعة التي ذكرها الشيخ في المتن يُنظر شفاء العليل (١/١٠٠-٢١٥).

فائدة

اختلف النَّاسُ فِي مَسْمَى الْإِيمَانِ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ الْمَعْرِفَةُ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ.

فَالأَوَّلُ لِلْجَهْمِيَّةِ^(١)، وَالثَّانِي لِلْمَرْجُئَةِ^(٢).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَدِيقِ: هُوَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَجَرَّدُ الشُّعُورِ بِالشَّيْءِ، وَالتَّصَدِيقُ رِبْطُ الْقَلْبِ عَلَى الشَّيْءِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ فَقَطْ، وَهُمْ الْكِرَامِيَّةُ^(٣).

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ، وَهُمْ السَّادَةُ الْحَنْفِيَّةُ^(٤) [٩/ب].

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْإِيمَانُ قَوْلُ الْقَلْبِ؛ وَهُوَ التَّصَدِيقُ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ؛ وَهُوَ الْإِقْرَارُ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَأَنَّهُ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَهُمْ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنْبَلِيَّةُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ أَكْثَرِ السَّلَفِ^(٥).

(١) ينظر مقالات الإسلاميين (ص ١٣٢)، ومختصر المعتمد (ص ٣٨٠)، والرد على المبتدعة (ص ٢٠٠).

(٢) ينظر مختصر المعتمد (ص ٣٨٠)، والرد على المبتدعة (ص ٢٠٠)، والإرشاد (ص ٣٢٢)، وقد نسبوا القول بأن الإيمان هو التصديق إلى الأشعرية.

(٣) ينظر مقالات الإسلاميين (ص ١٤١)، والإيمان لأبي يعلى (ص ١٤٠)، والإرشاد (ص ٣٢٤).

(٤) ينظر الفقه الأكبر (ص ٥٥) العقيدة الطحاوية (ص ٥٤)، والمسامرة بشرح المسامرة (ص ٢٨٠)، ومنح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر (٢٥٠-٢٥١).

(٥) ينظر اعتقاد الإمام المنبل (٥٩-٦٠)، ومختصر المعتمد للقاضي (ص ٣٧٩)، والإرشاد (ص ٣٢٢)، والرد على المبتدعة (ص ١٩٥)، ومقدمة ابن أبي زيد القيرواني المالكي (ص ٦٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي الشافعي (٩٥٦/٥) أثر رقم =

وهم مع ذلك: لا يكفّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي أو الكبائر كما تفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانيّة ثابتة مع المعاصي، ولا يسلبون الفاسق المَلِّي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلّدونه في النّار، كما تفعله المعتزلة، لكن يقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو: مؤمن بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم^(١).



= (١٥٩٣)، والرد على الشاذلي (ص ٢٠٦)، ويلاحظ أن نسبة هذا القول إلى المالكية والشافعية من حيث كونهم متبعين لأئمتهم في ذلك، وإلا فإن من المالكية والشافعية من يقول بقول الأشعرية، فيخالف في مذهبه العقدي مذهب إمامه الذي ينتسب إليه في الفروع.

(١) ينظر اعتقاد الإمام المنبل (ص ٦٣)، ومختصر المعتمد (٣٨١-٣٨٣)، والرد على المبتدعة (٢٠١-٢٠٣)، والإرشاد (٣٢٨-٣٣٠)، والعقيدة الواسطية (١٠١-١٠٣).

فصل

ومن أصول الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة:

سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة أو الإجماع من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق قبل الفتح وقاتل على من أنفق بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين والأنصار^(١)، ويؤمنون بأن الله تعالى قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر - «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٢)، وبأنه: «لا يدخل النار من بايع تحت الشجرة»^(٣)، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ، [١٠/أ] كالعشرة وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

ويقرّون بأن خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، كما دلّت عليه الآثار.

(١) كذا في الأصل، وفي الواسطية: «ويقدمون المهاجرين على الأنصار»، وفي نهاية المبتدئين (ص ٤٠١): «... ثم بعدهم في الفضل أهل بدر من المهاجرين ثم من الأنصار»، وينظر لوامع الأنوار البهية (٣/ ٥٧٤).

(٢) رواه البخاري (١٤٥/٥) برقم (٤٢٧٤). ومسلم (١٩٤١/٤) برقم (٢٤٩٤).

(٣) رواه أبو داود (٤٩/٧) برقم (٤٦٥٤)، والترمذي (١٧٨/٦) برقم (٣٨٦٠) ورواه مسلم (١٩٤٢/٤) برقم (٢٤٩٦) بلفظ: «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها».

ويؤمنون بأنَّ الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ عليّ، ومن طعن في خلافة أحدٍ من هؤلاء الأئمة فهو ضالٌّ، أضلُّ من حمار أهله.

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولَّونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ.

ويقولون: أزواجه أمَّهات المؤمنين، ويقرُّون بأنَّهنَّ أزواجه في الدنيا والآخرة.

ويتبرَّون من طريقة الرِّوافض، الذين يبغضون الصَّحابة ويسبُّونهم، ومن طريقة النَّواصب الذين يؤذون أهل البيت بقولٍ أو عملٍ.

ويمسكون عمَّا شجر بين الصَّحابة، ويقولون: هم معذورون مجتهدون، إمَّا مصيبون، وإمَّا مخطئون؛ المصيب له أجران، والمخطئ له أجرٌ.

فمن نظر في سيرة الصَّحابة بعلمٍ وبصيرةٍ، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل؛ علم يقينًا أنَّهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنَّهم هم الصَّفوة من قرون هذه الأمَّة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله^(١).

(١) هذا الفصل مستل من العقيدة الواسطية (١٠٤-١١٣)، وينظر في مباحث إمامة الخلفاء والشهادة للعشرة وغيرهم بالجنة وفضل الصحابة والموقف مما شجر بينهم: مختصر المعتمد (٤٤١-٤٥٩) و(٥٠٠-٥٠٥)، والتبصرة لأبي الفرج (١٥٤-١٦٨)، والرد على المبتدعة (٢٤٣-٢٧٥)، والإرشاد (ص ٥٠٩)، والاقتصاد في الاعتقاد (١٩٨-٢٠٥)، ولمعة الاعتقاد (٢٣-٣٨)، ونهاية المبتدئين (٤٠١-٤٠٤)، ومن أراد البسط فليراجع لوامع الأنوار البهية (٤٢٣/٣-٦١٥).

ومن أصول أهل السنة والجماعة:

التَّصَدِيقُ بِكِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصَّحابة والتابعين [١٠/ب] وسائر قرون الأمة، وهي موجودةٌ فيها إلى يوم القيامة^(١).

ثمَّ طريقة أهل السُّنَّة والجماعة:

اتِّبَاعُ آثارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، باطنًا وظاهرًا.

وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، من المهاجرين والأنصار.

وَاتِّبَاعُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حيث قال: «عليكم بسُنَّتِي، وسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وخير الهدى هدى مُحَمَّدٍ ﷺ.

فِيؤَثَّرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَقْدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى غَيْرِهِ، وبهذا سُمُّوا أَهْلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَسُمُّوا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الْاجْتِمَاعُ، وَضِدَّهَا الْفِرْقَةُ، وَالْاجْتِمَاعُ^(٣) هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ فِي الْعِلْمِ وَالْدِّينِ عَلَيْهِ.

(١) هذا الفصل مستل من الواسطية (١١٤-١١٥)، وينظر في مباحث الكرامات: مختصر المعتمد (٣٣٣-٣٤٣)، والإرشاد لابن عقيل (٤٣٠-٤٣٥)، ونهاية المبتدئين (٣٨٩-٣٩٠)، والعين والأثر (ص ٤٨)، ولوامع الأنوار البهية (٦٢١/٣-٦٣٥).

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٧٥/٢٨) برقم (١٧١٤٥)، وأبو داود (١٧-١٦/٧) برقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٣٤١/٤) برقم (٢٦٧٦).

(٣) كلمة: «الاجتماع» في هذا الموضع والذي يليه: كتب الناسخ عندهما في الحاشية: «لعله: الإجماع».

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة - أعني الكتاب والسنة والإجماع - جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال، باطنية وظاهرة، مما له تعلق بالدين.

والاجتماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح^(١)، إذ بعدهم كثر الاختلاف، وانتشرت الأمة^(٢).

ثم هم مع هذا: يأمررون بالمعروف، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة^(٣).

ويرون إمامة الحجّ والجهاد والجُمع والأعياد مع الأمراء، أبرارًا كانوا أو فجّارًا.

ويحافظون على الجماعات.

ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «المؤمن [١/١١] للمؤمن كالبنيان، يشدُّ بعضه بعضًا»، وشبك بين أصابعه^(٤).

(١) قال أبو الفضل التميمي في اعتقاد الإمام المنبل (ص ٧٥): «وكان -أي الإمام أحمد- يقول: إن الإجماع إجماع الصحابة، وكان يقول: إن صح إجماع بعد الصحابة في عصر من الأعصار قلت به».

(٢) ينظر العقيدة الواسطية (١١٦-١١٨)، والأصول المجردة لابن البناء (٣٣-٣٥)، والإيضاح في أصول الدين (٢١٠)، والاقتصاد للشيخ عبد الغني (٢٠٥-٢٢١)، ونهاية المبتدئين (٤٤٠-٤٤١)، وقلائد العقيان (٥٦٦-٥٦٨)، ولوامع الأنوار (٣/ ٧٧٤-٧٧٧).

(٣) كتب الحنابلة المفردة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة، ذكر منها محقق كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي يعلى عشرة مصنفات، وبين المطبوع والمخطوط منها، ينظر (ص ٣٦) من رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقاضي أبي يعلى في مجموع رسائله المطبوعة في دار المنهاج القويم. كما أنهم يذكرون كثيرًا من مسائل هذا الباب في كتبهم الاعتقادية كما فعل القاضي أبو يعلى في مختصر المعتمد (٣٩٣-٣٩٩)، والإرشاد لابن عقيل (٥/ ٥٤٨)، والغنية للشيخ عبد القادر (١/ ١١٠-١١٧).

(٤) رواه البخاري (٨/ ١٢) برقم (٦٠٢٦)، ومسلم (٤/ ١٩٩) برقم (٢٥٨٥).

ويأمرون بالصَّبر على البلاء، والشُّكر عند الرِّخاء، والرِّضا بمرُّ القضاء.

ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويصدِّقون ويعتقدون معنى قول النَّبي ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا؛ أَحْسَنُهُمْ خَلْقًا»^(١).

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببرِّ الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السَّبيل، والرِّفق بالمماليك.

وينهون عن الفخر والخيلاء، والبغي والاستطالة على الخلق بحقٍّ أو بغير حقٍّ، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفاسفها^(٢).

وكلُّ ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره؛ فإنَّما هم فيه متَّبِعُونَ للكتاب والسُّنة، وطريقَتُهُم هي دين الإسلام، الذي بعث به مُحَمَّدٌ ﷺ.

لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ: أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ مِثْلُ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٣) = صار المستمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشُّوب؛ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وفيهم الصِّدِّيقون والشُّهداء والصَّالحون.

(١) رواه الإمام أحمد (٣٦٤/١٢) برقم (٧٤٠٢)، وأبو داود (٧٠/٧) برقم (٤٦٨٢)، والترمذي (٤٥٧/٢) برقم (١١٦٢).

(٢) ينظر العقيدة الواسطية (١١٩-١٢١)، والرعاية لابن حمدان (١٣٠٤-١٣٠٨)، وللحنابلة اهتمام كبير بالتصنيف في الآداب الشرعية، وقد ذكر الشيخ بكر أبو زيد هذه التصنيفات في المدخل المفصل (٨٨٩-٨٩٢).

(٣) رواه الترمذي (٣٢٣/٤) برقم (٢٦٤١).

ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى، وأولو المناقب المأثورة،
والفضائل المذكورة.

وفيهم الأبدال^(١)، وفيهم الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم
ودرايتهم.

وهم الطائفة المنصورة، التي قال فيهم النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من
أمتي ظاهرين [١١/ب] على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم
حتى تقوم الساعة»^(٢).

ونسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا،
ويهب لنا من لدنه رحمةً، إنه هو الوهاب^(٣).



(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قوله الأبدال؛ يعني: إذا هلك قوم ظهر بدلهم
قوم، ولم تثبت الأحاديث التي وردت في الأبدال»، وينظر العقيدة الواسطية (١٢٢-١٢٤).

(٢) رواه البخاري (٢٠٧/٤) برقم (٣٦٤١)، ومسلم (١٥٢٤/٣) برقم (١٠٣٧).

(٣) ينظر العقيدة الواسطية (١١٦-١١٧)، والأصول المجردة لابن البناء (٣٣-٣٥)، والاقتصاد
للشيخ عبد الغني (٢٠٥-٢٢١)، ونهاية المبتدئين (٤٤٠-٤٤١).

تذييل

ومن السُّنَّة: هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة والإصغاء إلى كلامهم. وكلُّ محدثة في الدين بدعة، وكلُّ متسمٍّ بغير الإسلام والسُّنَّة مبتدع، كالخوارج، والرَّافضة، والجهميَّة، والقدرية، والمعتزلة، والكراميَّة^(١)، والكُلابية، والمرجئة، والسَّالميَّة^(٢)، والأحمدية^(٣)، والوفائية^(٤)، والسَّعدية^(٥)، ونظائرهم.

(١) ينظر المختار في أصول السنة (ص ٩٠)،

(٢) جمع القاضي جملاً من أقوالهم في مختصر المعتمد (٤٣٠-٤٣٨)، وينظر المختار في أصول السنة (٨٩-٩٠)، والإرشاد (٢٠١-٢٠٢)، و(٢١٤-٢١٩)، والغنية للجيلاني (١٩١/١-١٩٢). (٣) أتباع أحمد البدوي (ت ٦٧٥)، والمنتسبون إليه يُطلق عليهم الأحمدية والبدوية، وهم من غلاة الطوائف الصوفية الذين تنتشر فيهم البدع الشركية كالاستغاثة بغير الله، والخرافات، وفي مولده السنوي تحصل قبائح ومنكرات عظيمة من أتباعه. وقد كُتبت عدة كتب عن أحمد البدوي منها: الجواهر السنية والكرامات الأحمدية، والنصيحة العلوية في بيان حسن طريقة السادة الأحمدية ومؤلفه هو علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤) أي أنه توفي في النصف الأول من القرن الحادي عشر الذي ولد فيه الشيخ عبد القادر البصري، وينظر أيضًا: السيد البدوي بين الحقيقة والخرافة، وبحث بعنوان: السيد البدوي عرض ونقد للدكتور ماجد شاهين، وهو بحث مختصر جامع نافع منشور على موقع مركز سراج للدراسات والبحوث.

(٤) هم أتباع محمد بن وفا الشاذلي (ت ٧٦٥)، له قصائد على طريقة ابن الفارض وغيره من الاتحادية، ومن أتباعه ابنه علي، قال عنه ابن حجر: (وشعره ينطق بالاتحاد المفضي إلى الإلحاد، وكذا نظم والده)، وأتباعهم لهم غلو مفرط فيهم، حتى إنهم كانوا يومنون بالسجود إلى عليّ المذكور وهو يقرهم. ينظر إنباء الغمر (٣٠٨/٢-٣٠٩)، والدرر الكامنة (٣٢/٦)، والطبقات الكبرى للشعراني (١٩/٢-٢٠).

(٥) أتباع الشيخ سعد الدين الجبائي، والمعلومات عنه شحيحة حتى إن صاحب حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر قال في (ص ١٣): «تطلبت ترجمة... السيد سعد الدين الجبائي فلم أقع لها على خبر، ولم أقع لها على أثر»، ثم ذكر أنه وقف على ترجمة له بقلم الشيخ =

فهذه فرق الضلال وطوائف البدع، أعاذنا الله تعالى منها.

وأما النسبة إلى إمام في فروع الدين، كالطوائف الأربع؛ فليس بمذموم، فإن الاختلاف في الفروع رحمة واسعة، واتفاقهم حجة قاطعة^(١).
واعلم^(٢) أن البدعة على قسمين:

قسم في أصول الدين: كبدعة الثنتين وسبعين، الذين قال فيهم النبي ﷺ: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، والباقي في النار»، فقل: يا رسول الله، ومن الناجية؟ فقال: «ما أنا وأصحابي عليه»^(٣).

وقسم في الأقوال والأفعال: كبدعة جهال الصوفية وفقرائهم، كالمنتسبين للشيخ عدي^(٤)، والشيخ أحمد بن الرفاعي، ونحوهما، فإن الشيخ عدياً^(٥)، والشيخ أحمد ونحوهما من أهل [١٢/أ] السنة والجماعة،

= أحمد الوتري فنقلها البيطار بطولها، وفيها أنه توفي سنة (٦٢١)، بينما يرى مؤلف الطريقة السعدية أنه عاش بين (٤٦٠-٥٧٥)، ولم يتسن لي حال تحقيق الكتاب الوقوف على الكتاب المذكور، وإنما اعتمدت على بحث بعنوان: «انتقال الطريقة السعدية من بلاد الشام إلى بلاد البلقان وحضورها هناك»، وهو مطبوع في كتاب الإسلام النائم: التصوف في بلاد الشام من (٣٥٣-٣٨٣).

(١) هذا الفصل مستل من آخر لمعة الاعتقاد (٤٠-٤٣)، مع زيادات يسيرة مهمة في تعداد بعض الفرق، وفيما يتعلق بهجر أهل البدع يراجع: الإرشاد (ص ٣٢٠)، ونهاية المبتدئين (ص ٤١١)، وشرح منظومة الآداب للحجاوي (ص ١٧٩-١٨١).

(٢) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على معرفة البدعة».

(٣) رواه الترمذي (٣٢٣/٤) برقم (٢٦٤١)

(٤) هو الشيخ عدي بن مسافر الهكاري (ت ٥٥٥ أو ٥٧٧)، وينظر في ترجمته، والخلاف الحاصل في نسبه وتاريخ وفاته مقدمة عقيدته بتحقيق حمدي السلفي وتحسين الدوسكي (٤-٧).

(٥) كلمة: «عدياً» جاءت في الأصل: «عدي»، وقد أثنى ابن تيمية على الشيخ عدي، ينظر مجموع الفتاوى (٣/٣٧٧) و(١١/١٠٣).

فلا يرضون بمخالفة الكتاب والسُّنة وإجماع الأُمَّة، والمنتسبون إليهم أحدثوا بدعًا شنيعةً في الأقوال والأفعال، كالأذكار الملحونة، ويُدخلون فيها الأشعار المطربة، والتَّصفيق والرَّقص والضَّرْب بالدُّفوف، وكمسك الحيات، ودخول النَّار، وغير ذلك من أفعالهم القبيحة وأقوالهم الشَّنيعة.

وهم إمَّا أن يعتقدها دينًا يتقرَّبون بها إلى الله، أو لا، فإن اعتقدها دينًا فقد ضلُّوا، وإلا فهم سفهاء، فيجب على وليِّ الأمر، وعلى كلِّ قادرٍ؛ ردعهم ومنعهم من ذلك، وإهانتهم على ذلك، والله الموفِّق.

وإنما ذكرنا بدعة جهَّال الصُّوفيَّة لأنَّهم في زماننا هم المعظَّمون، وأكثر الخلق لا يميِّزون من عرف الرِّسول وسنَّته وسيرة أصحابه وأتباعهم، وهم قليلون، فلذا وجب التَّنبيه على ذلك، وإلا فالمقصود ذكر بدعة الاعتقادات وذكر أهلها، وهم الثُّنَّان وسبعون فرقةً.



فصل

في بيان الثنتين وسبعين فرقةً على وجه الإجمال والاختصار

* اعلم أن أوّل البدع ظهورًا في الإسلام بدعة الخوارج الحرورية

المارقة :

وهم خمس عشرة فرقة^(١)، كلهم متفقون على عدم وجوب طاعة النبي، ﷺ، ومتابعته، ولكن يصدّقونه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنّة التي تخالف بزعمهم ظاهر القرآن.

ومن أصولهم:

التكفير بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأنّ دار المسلمين دار حرب، ودارهم هي دار الأمان.

وإنكار الشفاعة لأهل الكبائر، ويخلّدونهم في النار.

فهم فسقة على الصحيح [١٢/ب]، يجوز قتلهم ابتداءً، والإجازة^(٢) على جريحهم، لأنّ أصحاب النبي، ﷺ، مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ قاتلوهم.

(١) في الأصل: «خمس عشرة فرقة».

(٢) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «أي إتمام قتله. واعلم أن الإجازة على جريحهم على قولين».

وقيل هم كفار مرتدّون، حكمهم حكم المرتدّين، والصّحيح المنقول عن الأئمة الأوّل^(١).

وأكثر ما يوجدون في أطراف المغرب وعمان^(٢).

* ثمّ بدعة الشيعة:

وكانوا ثلاث طوائف، غالية وسبّابة ومفضّلة.

وابتداء ظهورهم كان في زمن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، فحرّق الغالية منهم لما خرج إليهم من باب كندة^(٣) فسجدوا له، فقال: ما هذا؟ فقالوا له: أنت الله، فخذ الأخاديد، وأضرم فيها النّار، ثمّ قذفهم فيها، وقال:

لَمَّا رَأَيْتَ الْأَمْرَ أَمْرًا مَنكَرًا أَجَجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبِرًا^(٤)
فَهَؤُلَاءِ كَفَّارٌ بِلَا خِلَافٍ^(٥).

(١) اختار المؤلف القول بفسقهم مع جواز ابتداء قتالهم والإجهاز على جريحهم تبعاً للحجاوي في الإقناع (ص ٢٧٨)، وينظر كشف القناع (٢٠٨/١٤)، وشرح المنتهى للبهوتي (٢٨٤-٢٨٥) وفيهما ذكر الخلاف في الحكم عليهم بالفسق أو الكفر، وظاهر من صنيع المؤلف تبعاً للحجاوي أنه رتب القول بجواز الإجهاز عليهم على القول بفسقهم، ولم يشترط كفرهم، لكن ذكر البهوتي في شرح المنتهى (٢٧٩/٣) أنه لا يجوز قتل مدبرهم والإجهاز على جريحهم إن لم نقل بكفرهم كما في الكافي لابن قدامة (٣٠٩/٥)، وحمل البهوتي ما قدمناه من كلام الحجاوي في الإقناع على أنه مبني على القول بكفرهم، وليس هو الظاهر من صنيع الحجاوي ولا من كلام الشيخ عبد القادر هنا، والله تعالى أعلم.

(٢) اعتمد الشيخ في ذكره لأراء الخوارج على الغنية للجيلاني (١٧٦/١-١٧٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧١/١٩-٧٥)، والإقناع للحجاوي (ص ٢٧٨)، وينظر مقالات الإسلاميين (٨٦-١٣١)، والشيخ الجيلاني يعتمد كثيراً في ذكر المقالات على مقالات الأشعري.

(٣) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «في الكوفة».

(٤) ينظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ١٥٨).

(٥) ينظر الفتاوى الكبرى (٧١/١)، ومنهاج السنة (٣٠٦-٣٠٧).

وَأَمَّا السَّبَابَةُ: فَلَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَبَأٍ يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ؛ طَلَبَ قَتْلَهُ، فَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى قَرْقِيسَا^(١)، وَكَانَ عَلِيٌّ يَدَارِي، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا^(٢). وَهَذَا الصَّنْفُ مِنَ الرَّافِضَةِ؛ يَعَاقِبُونَ عَقُوبَةً بَلِيغَةً بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ^(٣). وَتَنَازَعُوا هَلِ الْعُقُوبَةُ بِالْقَتْلِ أَوْ مَا دُونَهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَالْقَائِلُونَ بِالْقَتْلِ: اخْتَلَفُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتُلُهُمْ كَفْرًا، كَبَعْضِ مَتَأَخَّرِي أَتْبَاعِ الْأُئِمَّةِ^(٤)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتُلُهُمْ سِيَاسَةً كَطَائِفَةٍ مِنْ مَتَأَخَّرِي أَتْبَاعِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ^(٥).

وَالْقَائِلُونَ بِالْعُقُوبَةِ بِدُونِ الْقَتْلِ يَقُولُونَ: يَجْلَدُ وَيَحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ^(٦)، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ أُئِمَّةِ السُّنَّةِ.

لَأَنَّ أَبَا بَرَزَةَ أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَ رَجُلٍ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَتْ هَذِهِ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٧).

(١) قَرْقِيسَا بفتح القاف الأولى وكسر الثانية بينهما راء مهملة ساكنة ثم ياء آخر الحروف ساكنة ثم سين مهملة ثم ياء ثانية تحتية وألف، بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ وعندها مصبّ الخابور في الفرات. ينظر معجم البلدان (٤/٣٢٨) وأوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك (ص: ٥١).

(٢) ينظر الفتاوى الكبرى، ومجموع الفتاوى (١٨٥/٣٥).

(٣) ينظر مختصر الفتاوى المصرية (٤٧٨-٤٧٩).

(٤) كلمة: «الأئمة»، جاءت في الأصل: «الأمه»، والصواب ما أثبتته، وكتب الناسخ عندها في حاشية الأصل: «لعله: الأئمة».

(٥) ينظر رسائل ابن عابدين الحنفي (٣٦٧/١).

(٦) ينظر الشفا (٣٠٨/٢)، ومنع الجليل شرح مختصر خليل (٢٤٣/٩).

(٧) رواه الإمام أحمد (٢٢/١) برقم (٥٤)، وأبو داود (٤١٨/٦) برقم (٤٣٦٣)، والنسائي واللفظ له (٤٠٧١/٧) برقم (١٠٨)، ويراجع الصارم المسلول (٥٦٧-٥٧١)، وكشاف القناع (٢٣٧-٢٣٨/١٤).

وأما من جاوز السَّبَّ: كمن زعم أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم ارتدُّوا إلا نفرًا قليلًا، لا [١/١٣] يبلغون^(١) بضعة عشر، أو أنَّهم فسقوا؛ فلا ريب في كفر قائل ذلك، بل من شكَّ في كفره فهو كافر^(٢).

وأما المفضَّلة: فقال عليٌّ كرم الله وجهه: «لا أوتى بأحدٍ يفضِّلني على أبي بكرٍ وعمر؛ إلا جلدته جلد المفترى»^(٣).

وهذا الصَّنْف لا يكفر بذلك، كمن سبَّهم سبًّا لا يقدر في عدالتهم، ولا دينهم، مثل وصف بعضهم ببخلٍ أو جبنٍ أو قلةٍ علمٍ أو عدم زهدٍ ونحوه، بل يستحقُّ التَّأديب والتَّعزير^(٤).

وليُعَلَم^(٥) أنَّ أوَّل من ابتدَعَ الرِّفْض عبد الله بن سبأ، كان منافقًا زنديقًا، أراد فساد دين المسلمين، كما فعل بولص صاحبُ الرِّسائل التي بأيدي النَّصارى، حيث ابتدَعَ لهم بدعًا أفسد بها دينهم، وكان يهوديًا فأظهر النَّصرانيَّة نفاقًا لقصد إفساد ملَّتهم.

وكذلك كان ابن سبأ يهوديًا فقصد ذلك، وسعى في الفتنة، فلم يتمكن، لكن حصَّل بين المؤمنين تحريشًا وفتنةً، قُتل فيها عثمان رضي الله عنه.

فلم تجتمع هذه الأُمَّة على الضَّلال، بل لا تزال طائفةٌ منهم ظاهرين على الحقِّ حتى تقوم السَّاعة^(٦).

(١) قوله: «لا يبلغون»: جاء في الأصل: «لا يبلغوا»، ولا هذه هي النافية لا الناهية.

(٢) ينظر الصارم المسلول (ص ٥٨٦).

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٥٦٢/٢) برقم (١٣١٢)، وابن أبي عاصم في السنة برقم (١٢١٩)، وينظر الفتاوى الكبرى (٧١/١)، ومجموع الفتاوى (١٨٥/٣٥).

(٤) ينظر الصارم المسلول (ص ٥٨٦).

(٥) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على أن أول من ابتدَعَ الرِّفْض عبد الله بن سبأ».

(٦) ينظر الفتاوى الكبرى (٧٠/١) ومجموع الفتاوى (١٨٤/٣٥).

ثم بعد ذلك افرقت الشيعة إلى ثنتين وثلاثين فرقة^(١)، وكل فرقة لا ترضى باعتقاد الأخرى ولا بطريقتها.

الغالية منهم: اثنتا عشرة فرقة، والزيدية ستة^(٢)، والرافضة أربع عشرة فرقة^(٣).

ومن أصولهم: بغض الصحابة، وسبهم، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، وأن الخير من الله والشر من أفعال العباد لم يخلقه ولم يردده، وأن أهل البيت معصومون كالأنبياء.

وقد نسبوا إلى أهل البيت مذاهبهم الباطلة، كما [١٣/ب] أضافت القرامطة والباطنية والخرمية^(٤) والإسماعيلية والنصيرية مذاهبها التي هي من أفسد مذاهب العالمين^(٥) إلى عليّ رضي الله عنه^(٦).

فالقرامطة والباطنية والإسماعيلية؛ هم من أكفر فرق الرافضة، لأنهم يزعمون أن القرآن نقص منه شيء وكُتم، وأن له تأويلات باطنة تُسقط الأعمال المشروعة، لأنهم أخذوا مقالات الكفار اليونانيين أهل التعطيل، كالعقل والنفس اللذين لا يشار إليهما، ولا لهما محل يشار إليه، وأخذوا من كفار المجوس الأولين النور والظلمة، وعبروا عنهما بالسابق والتالي،

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على معرفة فرق الشيعة».

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها: (ست) لأن معدودها مؤنث.

(٣) ينظر الغنية للجيلاني (١/١٧٩).

(٤) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «لعله: الخرمية»، ولعل الناسخ أراد أن يبين ضبطها.

(٥) كلمة: «العالمين»: جاءت في الأصل: «العاملين»، والصواب المثبت، وكذلك كتب الناسخ في الحاشية عندها: «لعله: العالمين».

(٦) ينظر مجموع الفتاوى (٢٨/٤٩١)، ومنهاج السنة (٢/٤٦٤)، ودرء التعارض (٥/٢٦).

وتظاهروا بالتَّشيع، وكانوا كما قال فيهم العلماء: ظاهر مذهبهم الرَّفَض، وباطنه الكفر المحض^(١).

وهؤلاء ظهروا في الإسلام بعد انقراض القرون الثلاثة في أوائل المائة الثالثة، وكان مبدأ ظهورهم من جهة حمدان قرمط، الذي نُسبوا إليه، فقليل لهم: القرامطة، وأكثر ما يكونون بالهند^(٢).

ثم البدع لا تزال تتشعب:

*** فظهرت بدعة المعتزلة^(٣):**

وامتحن أهل السُّنَّة بسببها بالحبس والنَّفي والقتل، وهم ستُّ فرق. سُمُّوا معتزلةً لاعتزالهم الحقَّ.

وقيل: لاعتزالهم أقاويل المسلمين، لأنَّ النَّاس كانوا مختلفين في مرتكبي الكبيرة، فقال بعضهم: مؤمنون بما معهم من الإيمان، وقال بعضهم: هم كافرون، فأحدث واصل بن عطاء قولاً ثالثاً، وفارق المسلمين، واعتزل المؤمنين، فقال: ما هم بمؤمنين ولا كافرين، فسُمُّوا بذلك معتزلةً.

وقيل: إنما سُمُّوا بذلك لاعتزالهم مجلس الحسن البصريِّ رحمة الله عليه، فمرَّ بهم وقال: «هؤلاء المعتزلة»، فلُقِّبوا بذلك.

وهم يقتدون بعمر بن عُبيد.

(١) ينظر الصارم المسلول (ص ٥٨٦)، ومنهاج السنة (١/ ٤١٠)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٥٨١).

(٢) ينظر الفرق بين الفرق (ص ٢٦٧)، وفصائح الباطنية للغزالي (ص ١٢)، وتلبيس إبليس (ص ٩٤)، وعن أماكن نفوذ فرق الباطنية ينظر الموسوعة الميسرة (١/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «قف على معرفة المعتزلة».

وَسُمُوا قَدَرِيَّةً؛ لَرُدِّهِمْ قَضَاءَ اللَّهِ ﷻ وَقَدَرَهُ فِي مَعَاصِي الْعِبَاد [١٤/أ]
وَاتِّبَانِهِمْ بِهَا بِنَفْسِهِمْ.

والذي اجتمعت عليه فرق المعتزلة:

نفي الصِّفَات جميعها، فنفت أن يكون له ﷻ علمٌ وقُدْرَةٌ وحياءٌ وسمْعٌ
وبصرٌ، وكذلك نفت الصِّفَات المثبتة بالسمْع؛ من الاستواء والنُّزول وغير
ذلك.

واجتمعت أيضًا: على أن كلام الله محدثٌ، وإرادته محدثةٌ، وأنه
تكلَّم بكلامٍ خلقه في غيره.

وأنَّه تعالى يريد خلاف معلومه، ويريد من عباده ما لا يكون، ويكون
ما لا يريد، وأنه تعالى لا يقدر على مقدورات غيره، بل يستحيل ذلك.

وأنَّه لم يخلق أفعال عبيده، بل هم الخالقون لها دون ربِّهم.
وأنَّ أكثر ما يتغذَّاه الإنسان لم يرزقه الله إذا كان حرامًا، وأنَّ الذي
يرزقه الله الحلال دون الحرام.

وأنَّ الإنسان قد يُقتل دون أجله، والقاتل يقطع أجله قبل حينه.
وأنَّ من ارتكب كبيرةً من الموحِّدين، وإن لم تكن كفرًا فإنه يخرج بها
من إيمانه، ويخلد في النَّار أبد الأبد، وتبطل جميع حسناته.

وأبطلوا شفاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ، لأهل الكبائر.

وأكثرهم: نفوا عذاب القبر والميزان، ورأوا الخروج على السُّلطان،
وترك طاعته، وأنكروا انتفاع الميت بدعاء الحيِّ له، والصَّدقة عنه ووصول
ثوابه إليه، وغير ذلك من اعتقاد أهل السُّنَّة^(١).

(١) اعتمد المؤلف فيما ذكره من عقائد المعتزلة على الغنية للجيلاني (١/١٨٧-١٨٨)، ويلاحظ أن =

* ظهرت بدعة المرجئة:

وهي اثنتا عشرة فرقة.

وإنما سُموا المرجئة لأنها زعمت أن الواحد من المكلفين إذا قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وفعل بعد ذلك سائر المعاصي؛ لم يدخل النار بذلك أصلاً^(١).

وأن الإيمان قولٌ بلا عمل، الأعمال شرائع، والإيمان قولٌ [١٤/ب] مجرد، والناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد^(٢)، لا يزيد ولا ينقص^(٣).

* ظهرت بدعة المشبهة:

وهم ثلاث فرق، والذي أجمعت عليه الفرق الثلاث أن الله تعالى جسم، وأنه لا يجوز أن يعقل الموجود^(٤) إلا جسمًا^(٥).

= هذه المقالات لم يتفق المعتزلة على كل ما فيها، ولكن الأمر كما قال المجد ابن تيمية في المسودة (ص ٥٧) بعد حكايته قولاً عن المعتزلة: «وينبغي أن يكون الخلاف مع بعضهم، لأن مأخذ هذه المسألة لا يقتضيه أصول جميعهم، وهم فرقة كثيرة الاختلاف، وأصحابنا ينصبون الخلاف مع مطلق الجنس لا مع عموم الجنس». وينظر خلافهم في بعض المسائل المذكورة في مقالات البلخي (٤٠٤-٤٠٥).

وقد عقد القاضي أبو يعلى فصلاً في ذكر قباحت مذهب المعتزلة فلينظر في مختصر المعتمد (٥٢٩-٥٢٦).

(١) ينظر المختار في أصول السنة (ص ٨٩)

(٢) كلمة: «واحد»: جاءت في الأصل خطأ: «لواحد»، والمثبت في الغنية للجيلاني أيضاً (١/١٨٥).

(٣) اختصر المؤلف هذا الفصل مما ذكره الجيلاني في الغنية (١/١٨٥).

(٤) كلمة: «الموجود»: جاءت في الأصل خطأ: «الماجود»، والمثبت في الغنية للجيلاني أيضاً (١/١٩٠).

(٥) ينظر الغنية (١/١٩٠).

* ظهرت بدعة الجهمية:

وهي أشد البدع، حتى إنَّ عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما أخرجوهم من الثنتين وسبعين، وجعلوهم كفارًا، وتقلد كفرهم خمسمائة من العلماء^(١).

وسُموا جهمية لاتباعهم جهم بن صفوان، وهو رأس الجبرية القائلين بالجبر، وهو: كون العبد لا قدرة له ولا اختيار، ويجعلونه كالغصن الذي تحرَّكه الريح، وكالميت، ففعله هو فعل الله تعالى حقيقةً، من طاعة وعصيان، ونسبة كسبه إليه مجازًا.

وهو أوَّل من قال: الإيمان هو المعرفة بالقلب، وإن لم يتكلَّم باللسان.

وينفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، ويقول بفناء الجنة والنار، وله تأليف في نفي الصفات عن الله، قتله مسلم بن أحوز^(٢) المازني^(٣).

* ظهرت بدعة التجارية:

أتباع الحسين بن محمد بن التجار.

يقولون: إنَّ الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله، وبفرائضه المجتمع عليها، والخضوع والإقرار باللسان، فمتى جهل منه شيئًا، وقامت عليه الحجة، ولم يقرَّ به؛ كان كافرًا.

(١) ينظر خلق أفعال العباد (٢/١٥)، والشرعة للآجري (١/٣٠٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٣٤٤)، ومجموع الفتاوى (٣٥/٤١٤)، والكافية الشافية (١/٢٠٦)، وقوله: تقلد كفرهم .. هي عبارة ابن القيم في التوبة.

(٢) كلمة: «أحوز»: جاءت في الأصل: «أحول»، والصواب ما أثبتته.

(٣) ينظر الغنية (١/١٨٥، ١٩٠).

وكان إمامهم الحسين بن النّجاري^(١) يثبت فعل الفاعلين بالحقيقة لله وللعبد^(٢).

* ظهرت بدعة الضّراريّة [١/١٥]:

أتباع ضرار بن عمرو.
كان يقول ضرار: إنّ الأجسام أعراض مجتمعة، وجوّز أن تنقلب الأعراض أجساماً، وأنّ الاستطاعة بعض المستطيع، وهي قبل الفعل ومعه.
وأنكر قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب^(٣).
والنّجاريّة والضّراريّة: يقربون من جهنم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصّفات، والقول بخلق القرآن.

* ظهرت بدعة الكلابية:

أتباع أبي محمّد عبد الله بن كلاب.
كان يقول: صفات الله تعالى ليست بقديمة ولا محدثة، وكان يقول: لا أقول صفاته هي هو، ولا هي غيره.
وكان يقول: إنّ كلام الله؛ معنّى قائم بذاته، منقسم إلى خمسة معانٍ، وإنّ القرآن دالٌّ على تلك المعاني^(٤).
وأقوال أصحابه في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام؛ متقاربة من أقوال الجهميّة والنّجاريّة، والله أعلم.

(١) كذا في الأصل.

(٢) ينظر الغنية للجيلاني (١/١٨٦، ١٩١).

(٣) ينظر الغنية للجيلاني (١/١٩٠).

(٤) ينظر الغنية (١/١٣١، ١٩١)، والمختار في أصول السنة (ص ٨٦)، والكافية الشافية لابن القيم (١/١٩٦، ١٩٩) والظن أن الشيخ عبد القادر البصري قد أخذ هذا الجزء من عرضه لآراء الكلابية عن الموضع المذكور في الكافية الشافية، عندما قال في النونية:

وتكايست أخرى وقالت إن ذا قول محال وهو خمس معان

هذا وقد جاء في بعض نسخ النونية تعليق على البيت المذكور في إيضاح هذه الفرقة التي =

ثُمَّ لِيُعْلَمَ:

أَنَّ النَّاسَ مُخْتَلِفُونَ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ يَكْفُرُهُمْ مُطْلَقًا.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ طَائِفَةٍ وَطَائِفَةٍ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُقْلَدِّ وَالْمُجْتَهِدِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ الدَّاعِيَةِ؛ فَيَكْفُرُهُ، وَالْمُجْتَهِدِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ
فَلَا يَكْفُرُهُ^(١).

وَمَذْهَبُ الْأُثْمَةِ؛ التَّفْصِيلُ، وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ
كَفْرًا فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِهِ، وَيُقَالُ: مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، لَكِنَّ
الشَّخْصَ الْمَعْيَّنَ الَّذِي قَالَهُ؛ لَا يُحْكَمُ بِكَفَرِهِ، حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي
يَكْفُرُ تَارِكُهَا.

= تَكَاسَيْتَ بِأَنَّهَا الْكَلَابِيَّةُ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ لِمُتَقَدِّمِي الْكَلَابِيَّةِ لَكِنَّهُ لَيْسَ قَوْلُ ابْنِ كَلَابٍ
نَفْسَهُ، فَإِنَّ ابْنَ كَلَابٍ يَرَى أَنَّ الْمَعْنَى الْخَمْسَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ
خَارِجًا عَنْهَا، بَيْنَمَا يَنْسَبُ أَثْمَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْكَلَامَ خَمْسَ كَلِمَاتٍ هِيَ خَمْسُ صِفَاتٍ إِلَى
بَعْضِ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِهِمْ، وَقَدْ جُمِعَ الْأَمْدِي بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ مَعَ نِسْبَةِ الْأَوَّلِ إِلَى
ابْنِ كَلَابٍ وَالثَّانِي إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَيْنِ مُتَغَايِرَانِ، لَا يَقُولُ بِهِمَا قَائِلٌ
وَاحِدٌ. وَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ (ص ٥٨٤)، وَالْإِرْشَادُ لِلْجَوِينِيِّ (ص ١٣٩)، وَالْغَنِيَّةُ
فِي الْكَلَامِ لِلنِّيسَابُورِيِّ (٢/٦٤٢، ٦٧٢)، وَغَايَةُ الْمَرَامِ لِلْأَمْدِيِّ (ص ١١٤). وَلَا يَنْبَغِي إِغْفَالُ
حَقِيقَةِ أَنَّ الْكَلَابِيَّةَ هُمْ سَلَفُ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي الْقَوْلِ بِالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَقَدْ قَالَ الْجِيلَانِي فِي الْغَنِيَّةِ
(١/١٣١): «خِلَافَ مَا قَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ مِنْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ حَسِيبُ كُلِّ
مُبْتَدِعٍ ضَالٍّ مُضِلٍّ».

(١) يَنْظُرُ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي الْفُرُوعِ (١١/٣٣٧-٣٤١)، وَالْإِنْصَافِ (٢٩/٣٤٥-٣٤٧)، وَمَعُونَةُ أُولَى
النَّهْيِ لِابْنِ النَّجَّارِ (١١/٤٣٦-٤٣٧).

فإنَّ المجتهد، من أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، إذا قصد الحقَّ [١٥/ب] فأخطأ؛ لا يكفر، بل يُغفر له خطؤه، لأنَّه قد لا تبلغه النُّصوص الموجبة لمعرفة الحقِّ.

وقد تكون بلغته ولم تثبت عنده، أو ^(١) لم يتمكَّن من فهمها.

وقد تكون عرضت له شبهات يعذر الله تعالى بها.

فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحقِّ، وأخطأ؛ فإنَّ الله ﷻ يغفر له خطؤه، كان ^(٢) من كان، سواء كان في مسائل أصول الدين، أو الفروع.

وأما من اتَّبَعَ هواه وقصَّر في طلب الحقِّ، وتكلَّم بلا علم؛ فهو عاصٍ مذنب، بل قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات ترجَّح على سيئاته.

وأما من تبَيَّن له ما جاء به الرِّسول، فشاَقَّ الرِّسولَ من بعد ما تبَيَّن له الهدى، واتَّبَعَ غير سبيل المؤمنين؛ فهو كافرٌ.

فالتَّكفير يختلف، بحسب اختلاف حال الشَّخص، فليس كلُّ مخطئٍ ولا مبتدعٍ، ولا جاهلٍ، ولا ضالٍّ؛ يكون كافراً، بل ولا فاسقاً، بل ولا عاصياً، لا سيَّما في مثل مسألة القرآن، ونحوها، ممَّا خالف أهلُ البدع أهلَ السُّنة فيها ^(٣)، والله الهادي إلى سبيل الحقِّ ^(٤).

(١) كلمة: «أو»: جاءت في الأصل: «و»، والأظهر ما أثبت، وينظر مجموع الفتاوى (٣٤٦/٢٣).

(٢) كلمة: «كان»: جاءت في الأصل: «كائن» وعلَّق الناسخ في الحاشية عندها فكتب: «كان»، ولم يصحح عليها.

(٣) يلاحظ أن المؤلف قد جعل المخالف في مسألة القرآن من أهل البدع، وجعله في مقابل أهل السنة، وممن يخالف في ذلك عند المصنِّف: الأشعرية.

(٤) جمع المصنِّف هذا الفصل من موضعين متفرقين لابن تيمية في حكمه على أهل البدع، ينظر مجموع الفتاوى (١٨٠/١٢)، و(٣٤٦-٣٤٥/٢٣).

فصل

في ذكر شيءٍ من المكفّرات^(١)

اعلم أن الكفر يحصل بأحد^(٢) ثلاثة أمور:

* إمّا بالقول: كسبّ الله تعالى، أو رسوله، أو ملائكته^(٣).

أو استهزأ بالله، أو رسله، أو كتبه^(٤).

أو ادّعى لله شريكاً أو ظهيراً، أو صاحبةً، أو ولدًا^(٥).

(١) هذا الفصل الذي أفردّه المؤلف لذكر المكفّرات هو من حسنات كتابه، وذلك أن ذكرها ألصق بكتب الاعتقاد من كتب الفقه، وإنما تذكر في كتب الفقه تبعاً عند الكلام عن أحكام المرتدين، وقد قال السامري الحنبلي في المستوعب (١/٢٣٤): «وإذا أردت معرفة من يحكم بكفره من أهل البدع ومن لا يُحكم بكفره بل بفسقه فاطلب ذلك في أصول الدين عند ذكر مقالاتهم واعتقاداتهم لأن موضعه هناك»، وقال الجويني في نهاية المطلب في باب حكم المرتد (١٧/١٦٢): «ولا حاجة إلى تفصيل القول فيما يكون ردة من الأقوال، وإنما يغمض الكلام في تكفير المتأولين من أهل البدع، وليس ذلك من فن الفقه... وقد يُجري الأصوليون الأفعال المتضمنة استهانة عظيمة مجرى عبادة الأصنام... والقول في ذلك يطول وهو من صناعة الأصول».

(٢) كلمة: «بأحد»: جاءت في الأصل: «بإحدى»، والصواب ما أثبت.

(٣) ينظر الإقناع (٤/٢٨٥) ومنتهى الإرادات بحاشية عثمان (٥/١٦٨)، ويلاحظ أن صاحب المنتهى قد انفرد بذكر سب الملائكة، وإن كان الحجاوي قد ذكر كفر من جحد الملائكة. وقد أحسن المؤلف بجعله السب من المكفّرات القولية، حيث لم يشترط أن يكون الساب جاحداً أو مستحلاً، قال القاضي أبو يعلى في المعتمد: «من سب الله أو سب رسوله ﷺ فإنه يكفر سواء استحل سبه أو لم يستحله». ينظر الصارم المسلول (ص ٥١٣).

(٤) ينظر الإقناع (٤/٢٨٥)، ومنتهى بحاشية عثمان (٥/١٦٩).

(٥) ينظر الإقناع (٤/٢٨٥).

أو ادَّعى النبوة، أو صدَّق من ادَّعاهَا^(١).

أو قال: أنا محتاجٌ إلى محمَّدٍ ﷺ، في علم الظاهر، دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة^(٢).

أو قال: إنَّ من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى [أ/١٦].

أو: إنَّ هدي غير النَّبيِّ ﷺ؛ أكملُ من هديه^(٣).

أو: فضَّل متبوعه، كإمامه وشيخه، على النَّبيِّ ﷺ^(٤).

أو: ادَّعى أنَّ عليًّا إلهٌ أو نبيٌّ، أو أنَّ جبريل غلط في الرِّسالة^(٥).

أو: جعل بينه وبين الله تعالى وسائط، يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم^(٦).

أو قال: ما ثمَّ إلا الله، إن أراد ما يقوله أهلُ الاتِّحاد، من أنَّه ما ثمَّ موجودٌ إلا الله، فيجعلون وجود الخالق هو وجود المخلوق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرَّبَّ، والرَّبُّ هو العبد، ونحو ذلك من المعاني.

أو قال: إنَّ الله بذاته في كلِّ مكانٍ، فيجعله مختلطًا بالمخلوقات، وقائل ذلك يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتِلَ^(٧).

(١) ينظر الإقناع (٢٨٥/٤)، والمنتهى بحاشية عثمان (١٦٨).

(٢) ينظر الإقناع (٢٨٧/٤).

(٣) الإقناع (٢٨٧-٢٨٨/٤).

(٤) الإقناع (٢٩٣/٤).

(٥) الإقناع (٢٨٩/٤).

(٦) الإقناع (٢٨٥/٤)، ويلاحظ أنَّ المصنِّف أدرج هذا النَّاقض في المكفرات القولية.

(٧) الإقناع (٢٨٧/٤).

* وإِذَا بِالْفِعْلِ :

كالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، أَوِ الشَّمْسِ، أَوِ الْقَمَرِ، أَوِ النَّارِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.
أَوْ: امْتِهَانِ الْمَصْحَفِ، كَرَمِيهِ فِي قَاذُورَةٍ وَنَحْوِهَا.

* وَإِذَا بِالْإِعْتِقَادِ :

كَإِعْتِقَادِ الشَّرِيكِ لَهُ تَعَالَى.

أَوْ: جَحْدِ رَبُوبِيَّتِهِ، أَوْ وَحْدَانِيَّتِهِ، أَوْ كِتَابًا مِنْ كِتَابِهِ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ،
أَوْ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَائِهِ، أَوْ مَلَائِكَةً، أَوْ الْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ^(١).
وَكَإِعْتِقَادِهِ أَنَّ لِأَحَدٍ طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ مُتَابَعَةِ رَسُولِهِ
مُحَمَّدٍ ﷺ.

أَوْ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ.

أَوْ: أَنَّ لَهُ أَوْ لغيره خُرُوجًا عَنْ اتِّبَاعِهِ وَأَخِذَ مَا بُعِثَ بِهِ^(٢).

أَوْ: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ وَالتَّحْقِيقُ؛ سَقَطَ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

أَوْ: أَنَّ الْعَارِفَ الْمُحَقِّقَ؛ يَجُوزُ لَهُ التَّدْيُّنُ بِدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،
وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْتَصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمْثَالُ هَؤُلَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْإِتِّحَادِ
وَالْحُلُولِ.

فَقَدْ عَمَّتِ الْبَلَاةُ بِهِمْ، فَأَفْسَدُوا كَثِيرًا مِنْ عِقَائِدِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّا
لِللَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ^(٣).

(١) الإِقْنَاعُ (٢٨٥/٤)، وَالْمُنْتَهَى بِحَاشِيَةِ عُثْمَانَ (١٦٨/٥).

(٢) الإِقْنَاعُ (٢٨٧/٤).

(٣) الإِقْنَاعُ (٢٩٣/٤)، وَيَنْظُرُ تَعْلِيقُ الْبَهْوِيِّ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْفُرُقِ فِي كِشَافِ الْقِنَاعِ (٢٣٣/١٤).

أو: جحد [١٦/ب] وجوب العبادات الخمس، أو شيئاً منها، ومنها الطَّهارة، أو حِلَّ الخبز والماء والنِّكاح، أو تحريم الزَّنا أو الخمر، أو لحم الخنزير، ونحو ذلك من المحرَّمات الظَّاهرة، المجمع على تحريمها، والله أعلم^(١).



(١) الإقناع (٤/٢٩٠)، والمنتهى بحاشية عثمان (٥/١٦٨-١٦٩)، وينظر مختصر المعتمد (ص ٥٢٠).

فائدتان

* الأولى: من أنكر أن يكون أبو بكرٍ صاحبَ رسول الله ﷺ؛ فقد كفر، لقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠] ^(١).

وكذا: من قذف عائشة رضي الله عنها ممّا ^(٢) برأها الله منه؛ كفر بلا خلاف ^(٣).

وأما من سبَّ غيرها، من أزواج النبي ﷺ؛ ففيه قولان:

أحدهما: أنه كسبٌ واحدٍ من الصحابة.

والثاني، وهو الصحيح: أنه كقذف عائشة رضي الله عنها ^(٤).

* الثانية: لا يكفر من حكى كفرًا سمعه ولا يعتقه، أو: نطق بكلمة ولا يعلم معناها.

ولا من جرى ^(٥) على لسانه سبقًا من غير قصدٍ لشدة فرح، أو دهش، كقول من أراد أن يقول: اللهم أنت ربِّي وأنا عبدك: «اللهم أنت عبي وأنا ربُّك» ^(٦).

ومن أطلق الشارع كفره، كدعواه لغير أبيه، ومن أتى عرافًا فصدقه بما يقول = فهو تشديدٌ، وكفرٌ دون كفرٍ، لا يخرج عن الإسلام.

(١) الإقناع (٤/٢٩٠).

(٢) كلمة: «مما»: كذا في الأصل، وفي الإقناع: «بما».

(٣) الإقناع (٤/٢٨٩).

(٤) الإقناع (٤/٢٨٩).

(٥) في المخطوط: (جرا).

(٦) رواه مسلم (٤/٢١٠٤) برقم (٢٧٤٧).

فرع

من كان مبغضاً لرسول الله، ﷺ، أو لما جاء به = كفر بلا خلاف^(١).
 ومن شُفِعَ عنده في^(٢) رجلٍ فقال: «لوجاء النبي، ﷺ، يشفع ما قبلتُ
 منه» = إن تاب بعد القدرة عليه؛ قُتِلَ، لا قَبْلَها، في أظهر قولي العلماء^(٣).

(١) الإقناع (٢٨٥/٤).

(٢) كلمة: «في»: ملحقة بحاشية الأصل، وصحح عليها.

(٣) الإقناع (٢٩١/٤).

وليُعلم:

* أن العلماء اختلفوا في استتابة المرتد:

منهم من قال: يقتل بلا استتابة، ومنهم من قال: لا يُقتل إلا بعد استتابة ثلاثة أيام.

ثم القائلون بالاستتابة اختلفوا:

فمنهم من قال: تستحب.

ومنهم من قال: تجب، لقول عمر رضي الله عنه: «فهلّا حبستموه ثلاثاً، فأطعمتموه كلّ يوم رغيفاً، وأسقيتموه»^(١)، لعلّه يتوب أو يرجع إلى أمر الله، اللهم إني لم أحضر ولم أرض إذ بلغني» [١/١٧] رواه مالك في الموطأ^(٢).

ولو لم تجب الاستتابة؛ لما برئ من فعلهم^(٣).

* واختلفوا أيضاً في قبول توبة الزنديق في الدنيا:

فقال الشافعية: تُقبل مطلقاً^(٤).

وقالت الحنيفة والمالكية والحنبلية^(٥): لا تقبل مطلقاً.

(١) كتب الناسخ في الحاشية عند هذا الموضع: «لعله: واستتبتموه» واللفظ الذي أورده الشيخ عبد القادر هو الذي أثبتة البهوتي في شروحه، وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير (٢٧٢٣/٦) برقم (٢٣٨١) وعزاه لمالك والشافعي عنه، ولم أجده بهذا اللفظ في الكتب المذكورة واللفظ المحفوظ في عامة كتب الحنابلة قبل البهوتي هو اللفظ الآخر الذي ذكره الناسخ: (واستتبتموه)، ينظر المغني (٥/٩)، والشرح الكبير (١١٩/٢٧)، والممتع في شرح المقنع (٣٤١/٤)، والمبدع (٤٨١/٧).

(٢) (٧٣٧/٢).

(٣) ينظر المغني (٩/٤-٦)، والصارم المسلول (٣٢١-٣٢٦).

(٤) ينظر العزيز شرح الوجيز (١١/١١٤).

(٥) ينظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق (ص ٩٠)، وشرح الزرقاني على مختصر خليل (٨/١١٦)، وكشاف القناع (٢٥١/١٤).

وعن أبي يوسف رواية: إن كانت التَّوبَةُ قبل القدرة عليه ورفعهِ إلى السُّلْطَان ورؤية السَّيْف؛ قُبِلَتْ، وإلا فلا^(١).

وهذا التَّفْصِيل هو الصَّوَاب إن شاء الله، وينبغي أن تكون الفتوى عليه.

والزُّنْدِيق: هو المنافق الذي يُظهر الإسلام، ويُخفي الكفر، وكالحلولية، والمباحية، والاتحادية، وأمثال هؤلاء، قاتلهم الله وأبادهم ومحا آثارهم^(٢).

والله الموفق للصَّوَاب والسَّدَاد، والهادي إلى سبيل الرِّشَاد. وهذا الذي تيسَّر جمعه على وجه العجلة، مع اشتغال البال، وتفريق القلب شذرَ مذرَ، مع البضاعة المزجاة، التي لا يفتح لها أبواب السَّدَد، ومن يفتح بابَ العلم ومذاكرته؛ معدومٌ غير موجود! فعود العلم النَّافع الكفيل بالسَّعادة؛ قد أصبح ذاويًا، ورباطه قد أوحش من أهله، وعاد منه خاليًا، والله المستعان.



(١) ينظر الصارم المسلول (٣٤٤)، وينظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق (ص ٩٠) وفيه: (وفي الخانية قالوا إن جاء الزنديق قبل أن يؤخذ فأقر أنه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته، ون أخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويُقتل).

(٢) ينظر كشاف القناع (٢٥٢/١٤).

خاتمة

اعلم وَّقْنَا الله وإِيَّاكَ: أَنَّ العبد يتَقَلَّب بين ثلاث طبقاتٍ:
 * إِمَّا أَنْ يتَقَلَّب في نعمةٍ؛ ففَرَضُهَا الشُّكْر، وهو: ما أنبأ عن تعظيم
 المُنعم، وأركانها:

١- الاعتراف بالقلب بأنَّ مُسديها هو الله سبحانه.

٢- والتَّحَدُّثُ باللسان.

٣- وصرف ما أنعم الله عليه في طاعته.

* وإِمَّا أَنْ يُبتَلَى بمصيبةٍ؛ ففَرَضُهَا الصَّبْر، وهو: ألاَّ يتسَخَّط
 بالمقدور، ولا يشتكي بلسانه، ولا يفعل ما حرم عليه، من شقِّ ثوبٍ
 ونحوه.

* وإِمَّا أَنْ يقترب ذنبًا، فعليه التَّوْبَة في الحال، فيُقْلَع عن الذَّنْب،
 ويندم عليه [١٧/ب]، ويعزم على ألاَّ يعودَ إليه، ويردُّ المظلمة إن كانت.
 وأكثر ما يَدْخُل الشَّيْطَان على العبد؛ من باب الغضب، وباب الشَّهوة،
 وباب الغفلة^(١).

ولا يتخلَّص العبد من الشَّيْطَان؛ إلا بذكر الله، فليلازمه.

قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما من آدميٍّ إلَّا لقلبه بيتان، في أحدهما المَلَك، وفي
 الآخر الشَّيْطَان، فإذا ذكر الله خنس، وإذا لم يذكر الله وضع الشَّيْطَان
 مقاره في قلبه، ووسوس له»، رواه ابن أبي شيبة في مصنَّفه^(٢).

(١) هذه الخاتمة استلها المؤلف من مقدمة الوابل الصيب لابن القيم (٥-٨)، وينظر شروط التوبة
 المذكورة مدارج السالكين (١/١٩٩، ٣٩٠-٣٩٤).

(٢) عزاه أبو الخير ابن الجزري في الحصن الحصين (ص٤٩) لابن أبي شيبة في مصنَّفه، وتابعه =

وقال ﷺ: «يقول الله: أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه؛ ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ؛ ذكرته في ملأ خير منه»، رواه البخاري^(١) ومسلم^(٢).

وقال ﷺ: «مثل الذي يذكر ربّه، والذي لا يذكر؛ مثل الحيّ والميت»، رواه البخاري^(٣) ومسلم^(٤).

وقال ﷺ: «لا يقعد قومٌ يذكرون الله؛ إلا حَفَّتْهم الملائكة، وغشيتهم الرّحمة، ونزلت عليهم السّكينة، وذكرهم الله في من عنده»، رواه مسلم^(٥).

وقال ﷺ: «إنّ خيار عباد الله: الذين يراعون الشّمس والقمر والنّجوم والأظلة، لذكر الله»، رواه الحاكم في المستدرک^(٦).

وقال ﷺ: «إنّ الله أمر يحيى أن يأمر بني إسرائيل أن يذكروا الله، فإنّ مثل ذلك كمثّل رجلٍ خرج العدو في إثره سراعاً، حتّى إذا أتى على

= الشوكاني في تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين (ص ٢٤)، ولم أجده في المصنف، لكن وجدت فيه (٤١٤/١٩) برقم (٣٧٥٠١) أثر ابن عباس موقوفاً في قوله تعالى: ﴿الْوَسْوَاسَ الْخَنَّاسِ﴾ [النّاس: ٤] قال: (الشيطان جائم على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس). وقد عزاه المنبجي الحنبلي في المصباح في أذكار المساء والصباح (ص ٢٠) إلى فضائل القرآن لابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن شقيق موقوفاً، وقال: «قال بعض الحفاظ: رجاله رجال الصحيح».

(١) (١٢١/٩) برقم (٧٤٠٥).

(٢) (٢٠٦١/٤) برقم (٢٦٧٥).

(٣) (٨٦/٨) برقم (٦٤٠٧).

(٤) (٥٣٩/١) برقم (٧٧٩) ولفظه: (مثل البيت الذي يُذكر الله فيه، والبيت الذي لا يُذكر الله فيه مثل الحيّ والميت).

(٥) (٢٠٧٤/٤) برقم (٢٧٠٠).

(٦) (١١٥/١) برقم (١٦٣).

حصن حصين وأحرز نفسه منهم، كذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله»، رواه الترمذي في جامعه^(١)، وابن حبان في صحيحه^(٢).

هذا الذي ذكرناه في فضل الذكر، بعض الوارد من الأحاديث.
إذا تقرّر هذا فنقول:

ورد أن العبد إذا استيقظ من منامه قال: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه النشور»^(٣)، «لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك، سبحانك أستغفرك لذنبي، وأسألك رحمتك، اللهم زدني علماً، ولا تزغ قلبي بعد إذ هديتني [١٨/١]، وهب لي من لدنك رحمةً، إنك أنت الوهاب»^(٤).

ثم يستاك ويتوضأ، ثم يصلي ما شاء من النوافل، إلى آخره.
والحمد لله رب العالمين.

قال مؤلفها رَحِمَهُ اللهُ:

كان الفراغ من رسمها، بعد إملائها: يوم الخميس، السادس من
شوال سنة ١٠٨٥.

إملاء الحقير الفقير، عبد القادر بن يحيى، البصري مولداً، ثم
الحجازي منشأ وطلباً، ثم الشامي رحلةً وتحصيلاً، ثم البصري مسكناً.

(١) (٤٤٦/٤) برقم (٢٨٦٣).

(٢) (١٢٥/١٤) برقم (٦٢٣٣).

(٣) رواه البخاري (٦٩/٨) برقم (٦٣١٢) من حديث حذيفة، ومسلم (٢٠٨٣/٤) برقم (٢٧١١) من حديث البراء بن عازب.

(٤) رواه أبو داود (٣٩٩/٧) برقم (٥٠٦١)، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم (٨٦٥)، من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا استيقظ من الليل قال .. الحديث.

تَغَمَّدَنَا اللهُ وَإِيَّاهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ بِرَحْمَتِهِ، وَسَلَّكَ بِنَا وَبِهِمْ سَبِيلَ
جَنَّتِهِ، وَوَفَّقَنَا وَإِيَّاكُمْ لِاتِّبَاعِ الْكِتَابِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، وَجَنَّبَنَا وَإِيَّاهُمْ الْبِدْعَ
الْمَدْلَهْمَةَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، ثُمَّ اغْفِرْ لِمُؤَلِّفِهَا وَكَاتِبِهَا وَقَارِيهَا، وَلِجَمِيعِ
الْمُسْلِمِينَ، آمِينَ!

صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ [١٨/ب].



القسم الرابع

الملحقات

إجازات الشيخ البصري لتلاميذه

أولاً: إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه الشيبى البكرى

وصف نسخة الإجازة

هي نسخة وحيدة، في آخر نسخة من كتاب المنتقى في الأحكام للمجد ابن تيمية، في مكتبة الإسكندرية ورقمها (٦٣٧٢).

عدد أوراق المجموع (٢٦٥)، وعدد أوراق الإجازة ورقة واحدة ذات وجهين، وخطها واضح.

وناسخ المجموع هو التلميذ المجاز: محمد بن أبي بكر بن عثمان بن حسين الشيباني البغدادي الحنبلي.

وبالمقارنة بين خطه في آخر نسخة المنتقى وخط الإجازة نجد التطابق بين الخطين.

تاريخ الإجازة: الثالث والعشرون من محرم من سنة (١٠٩٥هـ).

مكان الإجازة: البصرة.

ابن زيد المشهور بابن عظمه وهو الشوكي عن العسكري عن المهدوي صاحب التنقيح عن ابن قنبر
عن الخاتم عن ابن رجب عن العلامة الدنيا اسم الدين بن القيم عن امام الدنيا في العلوم العقلية
والتقليدية شيخ الاسلام ابو العباس احمد بن محمد بن محمد بن ابي غرهم وعن والده عبد الحليم ايضا وهو
والده عبد السلام بن يمنية طراني صاحب التنقيح في الاحاديث والحديث في الفقه وهو عن ابيه
البغدادي المعروف بابن الناشطة وابي بكر بن الحلال وابي محمد بن ابي الفتح ابن الحنفى وامتن ابن
ابن عمر وهو المثارع عن موفى الدين وهو عن قطيب العارفين ابي محمد الشيخ عبد القادر الكيلاني
وعبد الرحمن بن طحوي وابن الحنفى وهم عن ابي الوفاء بن عقيل صاحب كتاب الفنون وابي الخطاب
وابن جرير الديلمي وهم عن القاضي ابي يعلى عن ابن حامد عن ابي بكر غلام الخلال عن الخلال عن ابي بكر
المروزي عن امام السنة الصديق الثاني ابي عبد الله محمد بن محمد بن حنبل الشيباني عن الله تعالى
وهو عن جماعة من سادات اهل العلم منهم امير المؤمنين سيف الدين بن عبيد بن صالح الحديث محمد بن ابي
والقاضي ابي يوسف صاحب ابي حنيفة رآه اما سيف بن عبد الجليل النابلي عن ابن رينار رآه واما
الشافعي فعن الامام مالك بن النضر وهو عن نافع بن عوف عن ابي حنيفة رآه واما
واما القاضي ابي يوسف فعن ابي حنيفة وهو عن سبط ابن ابي رباح المكي والحاكم بن عتيبة وحماد بن ابي
سليمان الكوفي عن وكلاء عن عمرو بن دينار ومشايج مالك ومشايج ابي حنيفة اخذوا عن عبد بن
عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهما عن سيد الاولين والآخرين وامام المتقين وخليل رب العالمين
وخاتمة النبيين والابرار محمد بن عبد الله بن عبد المطلب هاشم بن عبد الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماء
وهو صلى الله عليه وسلم عن جده صلى الله عليه وسلم عن ابي عبد الله عليه وسلم عن ابي عبد الله عليه وسلم
قال ذلك بغيره ورواه عنه عبد القادر بن يحيى البصري مولى العارضي منشأ
والشافعي رحلة ونحصيل الارضي لله تعالى عنه ليلة الثلاثاء الثالث والعشرين من شهر
الحرام من سنة الف وستم وتسعين في مدينة البصرة



نص الإجازة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وخليته المبعوث إلى كافة الناس أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا، أما بعد..

فإن علم الحديث من أشرف العلوم على الإطلاق، ورئيسها القاضي على غثها وسمينها بالاتفاق، إذ علم التفسير مقتبس من مشكاته، وفنُّ الفقه ملتقط من نثار رواياته، وهو المتكفل لمتبعه بكل خير، والمتوعد لنابذه بالوبال والضير، وكيف لا وكلام سيد عدنان هو وكلامه تعالى كرضيحي لبان؟ قال عز من قائل: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى)، وقال وهو وليُّ الفضل والنعمة: (واذكرون ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة).

قال أكثر المفسرين: المراد به حديثه، وما شرعه. ولذا قال ﷺ: (إني أوتيت الكتاب ومثله معه)^(١).

هذا وإن الرجل الصالح والشيخ الفالح المنلا محمد بن المنلا أبي بكر بن عثمان الشيبني البكري البغدادي، الشهير بالسنيقيائي، قد قرأ عليَّ شيئًا من المصابيح للإمام البغوي، وشيئًا من المقنع للإمام الموفق، والتمس مني أن أجيزه بما جازت لي روايته من كتب حديث وتفسير وفقه وأصول وآلات وتحرير، باعثًا له قول بعض الأئمة: «الأسانيد أنسابُ الكتب»، ونقلُ بعض الأئمة^(٢) الإجماع على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله ﷺ

(١) رواه الإمام أحمد برقم (١٧١٧٤)، وأبو داود برقم (٤٦٠٤).

(٢) قال في حاشية الأصل: (قوله بعض الأئمة، قال: هو أبو بكر بن خير).

كذا، حتى يكون ذلك القول مروياً عنده، ولو بأقل وجوه الروايات، وإلا دخل في قوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(١).

فاستخرت الله تعالى، وأجزته بما جازت لي روايته من كتب حديث وتفسير وفقه بشرطه المعتبر عند أهله.

فمن الحديث: الصحيحين والمصابيح.

ومن التفسير: المعالم.

ومن الفقه: المقنع لموفق الدين ابن قدامة، ومختصره للشيخ موسى الحجاوي، وإقناعه.

أما الحديث فقد أخذته عن جماعة؛ من أشهرهم شيخ الإسلام محمد بن بلبان، وأبي الفلاح إمام السنة عبد الحي بن الشيخ أحمد المصري ثم الشامي الحنبليين، وغيرهما وكذا التفسير عنهما.

وأما الفقه فقد أخذته عنهما، وعن الشيخ عبد الله بن ذهلان ومحمد بن موسى العارضيين، وسليمان بن علي وأحمد بن محمد الوشميين، النجديين.

ولنقتصر على سند صحيح البخاري تبركاً بالإسناد، ونقتصر أيضاً على سند شيخنا الشيخ عبد الحي، والشيخ ابن بلبان.

أما الشيخ ابن بلبان فيروي صحيح البخاري عن الوفائي عن البدر الغزي عن القاضي زكريا، وأما الشيخ عبد الحي يرويه عن الشيخ عبد الباقي عن حجازي الواعظ عن ابن أركمّاس وهو والقاضي زكريا عن أبي الفضل الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني، وهو عن أبي علي الجيزي عن الحجار

(١) رواه البخاري برقم (١٢٩١) ومسلم برقم (٣).

عن الزبيدي عن عبد الأول الهروي عن أبي الحسن الداودي عن السرخسي عن أبي عبد الله الفبري عن إمام الأئمة وحافظ الأمة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

وأما تفسير البغوي وسائر مؤلفاته عن الشيخ أيوب عن إبراهيم الأحذب عن ابن حجر المكي (ح) وعن الشيخ عبد الباقي عن أبي حفص عمر القاري عن البدر الغزي، وهو وابن حجر عن القاضي زكريا عن الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني ثنا محمد بن الخليل مشافهة عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن نمير ثنا أبو الفرج عبد الرحمن بن عمر العُمري عن أبي المكارم التُّوقاني عن الإمام شيخ الإسلام محمود بن مسعود البغوي. مات رَحِمَهُ اللهُ سنة ست عشرة وخمسمائة.

وأما سند الفقه فسند الشيخ ابن بلبان عن الشيخ الوفاي، عن الشيخ موسى الحجاوي^(١) عن الشويكي.

وأما سند النجديين الشيوخ الأربعة عن الشيخ محمد بن إسماعيل، عن الشيخ أحمد بن مشرف، عن شهاب الدين أحمد بن يحيى/ بن زيد المشهور بابن عطوة، وهو والشويكي عن العُسكري عن المرداوي صاحب التنقيح عن ابن قندس عن اللحم^(٢) عن ابن رجب عن علامة الدنيا شمس الدين ابن القيم، عن إمام الدنيا بحر العلوم العقلية والنقلية شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية عن ابن أبي عمر (ح) وعن والده عبد الحلیم أيضًا وهو عن والده عبد السلام ابن تيمية الحراني صاحب المنتقى في الأحاديث والمحرف في الفقه، وهو عن إسماعيل البغدادي المعروف بابن الماشطة وأبي بكر بن

(١) علق فوق اسم الحجاوي بقوله: (هو صاحب الإقناع في الفقه).

(٢) كذا في الأصل.

الحلّاوي^(١)، وهما عن أبي الفتح ابن المُنْئى، وأما ابن أبي عمر -وهو الشارح- عن عمه موفق الدين وهو عن قطب العارفين أبي محمد الشيخ عبد القادر الكيلاني وعبد الرحمن ابن الجوزي وابن المُنْئى، وهم عن أبي الوفاء ابن عقيل صاحب كتاب الفنون وأبي الخطاب وأبي بكر الدّينوري، وهم عن القاضي أبي يعلى عن ابن حامد عن أبي بكر غلام الخلّال عن الخلّال عن أبي بكر المروالروذي عن إمام السنة الصديق الثاني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله تعالى عنه، وهو عن جماعة من سادات أهل العلم؛ منهم أمير المؤمنين سفيان بن عيينة، وناصر الحديث محمد بن إدريس الشافعي، والقاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

أما سفيان فعن السيد الجليل التابعي عمرو بن دينار، وأما الشافعي فعن الإمام مالك بن أنس، وهو عن نافع مولى ابن عمر وابن شهاب الزهري وربيعه ابن عبد الرحمن، وأما القاضي أبو يوسف فعن أبي حنيفة، وهو عن عطاء بن أبي رباح المكي والحكم بن عُتيبة وحماد بن أبي سليمان الكوفيين.

وكل من عمرو بن دينار ومشايخ مالك ومشايخ أبي حنيفة أخذوا عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهما عن سيد الأولين والآخرين، وإمام المتقين، و خليل رب العالمين، وخاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

(١) كتب فوقها: (مخفف اللام).

وهو صلى الله عليه عن جبرئيل عليه السلام، عن رب العالمين جلّ جلاله
والحمد لله رب العالمين.

قال ذلك بفمه، ورُقِمَ بقلمه: عبد القادر بن يحيى البصير البصري مولدًا،
والعارضى منشأ، والشاميّ رحلة وتحصيلًا، رضي الله تعالى عنه .. ليلة
الثلاثاء الثالث والعشرين من محرم الحرام من سنة ١٠٩٥ ألف وخمس
وتسعين في مدينة البصرة.

ثانيًا: إجازة الشيخ البصري لتلميذه
يحيى أفندي ابن الحاج محمد المالطي

وصف نسخة الإجازة

نسخة وحيدة موجودة في مجموع رقم (٤٦٢) في مكتبة ولي الدين أفندي في تركيا، وقد احتوى هذا المجموع على عدة رسائل، منها نخبة الفكر وشروح وحواشٍ عليها.

وعدد أوراق المجموع (١٣٥) والورقات من (٩٠-١٠٠) غير موجودة في المصورة.

وجاءت الإجازة في [١٠٥/أ/ب] من المجموع المذكور، وهي اللقطة رقم (٩٦) بحسب مصورة المخطوط.

وخط الإجازة جميل واضح، وعليها ختم المجيز الشيخ عبد القادر. تاريخ الإجازة: قد سبق في ترجمة يحيى أفندي المالطي أن رجحت كون الإجازة كانت في شهور سنة (١٠٨٨هـ).

مكان الإجازة: لعل الإجازة كانت في بغداد، ولينظر ما ذكرته عن تلاميذ المصنف.

نص الإجازة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رفع لأهل الحديث جنابا، وكساهم بدعاء نبيهم من النضرة جلبابا، وسقاهم بكاس الاتباع من منهله الصافي شرابا، وسهل لهم سبل الخيرات وذلّل لهم من معضلات المشكلات صعابا، وصحح اتباعهم والافتداء بهم، وفتح لهم إلى كل خير بابا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير نبي أرسله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما، وبعد..

فإن علم الحديث أشرف العلوم على الإطلاق، ورئيسها القاضي على غنها وسمينها بالاتفاق.

هذا وإن الرجل الفاضل المدقق، والكامل المحقق يحيى أفندي ابن الحاجي محمد الملطي قرأ عليّ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للعلامة أبي الفضل أحمد ابن حجر قراءة بحث وتدقيق، ثم التمس مني ليأخذ عني ما ثبت لي روايته من كتب الحديث، وما اتصل سندي به من أسفار جهابذة هذا الفن في القديم والحديث، فأجبتة إلى ذلك، وأجزته بما جازت لي روايته.

فمن ذلك: الحديث المسلسل بالأولية، وهو ما حدثني به إمام أهل زمانه والمقدّم في هذه الصناعة على أقرانه أبو الفلاح عبد الحي ابن الشيخ أحمد البن الشيخ محمد العمادي المصري ثم الشامي، وهو أول حديث سمعته منه، قال حدثنا محدث عصره الشيخ عبد الباقي ابن فقيه فسه الحنبلي الأثري وهو أول حديث سمعته منه، عن الشيخ عبد الرحمن البهوتي

عن الشيخ جمال الدين يوسف عن والده القاضي زكرياء عن أبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني عن ابن العراقي عن محمد الميديمي عن عبد اللطيف الحراني عن الحافظ عبد الرحمن ابن الجوزي عن أبي سعيد ابن أبي صالح المؤذن عن والده أبي صالح المؤذن عن أبي طالب الزيادي عن أبي حامد البزار عن عبد الرحمن ابن بشر النيسابوري عن سفيان بن عيينة/ [١٠٥/أ] عن (عمرو^(١)) بن دينار عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا ما في الأرض يرحمكم من في السماء). هذا حديث حسن خرجه الإمام أحمد والحميدي في مسنديهما^(٢) عن سفيان بن عيينة.

ومن ذلك: صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه ومسند أبي حنيفة وموطأ مالك ومسند الشافعي ومسند أحمد بن حنبل ومصابيح البغوي والهدي النبوي للعلامة ابن القيم وأذكار النووي والمواهب اللدنية للقسطلاني والجامع الصغير للسيوطي والشفاء للقاضي عياض وتفسير أبي السعود وشرح البخاري لابن حجر العسقلاني بسندي عن شيخي الشيخ عبد الحي إلى أهل هذه الكتب المصنفة.

أما صحيح البخاري فقد أخبرنا به جماعة من الأئمة الأعلام، واتصل سندنا به من طرق عديدة منها بقراءته ومنها بسماعه ومنها بعموم الإجازة المفيدة، فمن أعلاها سنداً طريق الشيخ عبد الحي عن الشيخ عبد الباقي عن

(١) في الأصل: (عمر) والصواب ما أثبتته.

(٢) مسند أحمد (٦٤٩٤)، ومسند الحميدي (٦٠٢).

حجازي الواعظ عن ابن أركماس عن أمير المؤمنين ابن حجر العسقلاني عن
الصلاح الزفواتي^(١) عن أبي طالب بن أبي النعم الحجار عن أبي عبد الله
الحسين الزبيدي عن أبي الوقت عبد الأول الهروي عن أبي الحسن
عبد الرحمن الداوودي عن أبي محمد عبد الله السرخسي عن أبي عبد الله
محمد الفربري عن إمام الأئمة وبرهان الأمة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري رحمه الله تعالى.

وقد تركت طرق سند الكتب المتقدمة خشية الإطالة، وفي هذا القدر
كفاية.

قال ذلك بفمه ورقم بقلمه أفقر العباد وأحوجهم إلى فضل ربه الجواد
عبد القادر بن يحيى البصير البصري خادم السنن . . . (٢) غفر الله لهما،
كتب ذلك ... تم بالخير.

(١) كذا في الأصل: وهو الزفواتي أبو علي الجيزي المذكور في إجازة الشيباني البكري.

(٢) فراغ بمقدار كلمتين.

ثالثاً: إجازة الشيخ البصري لتلميذه سعد الدين البابلي

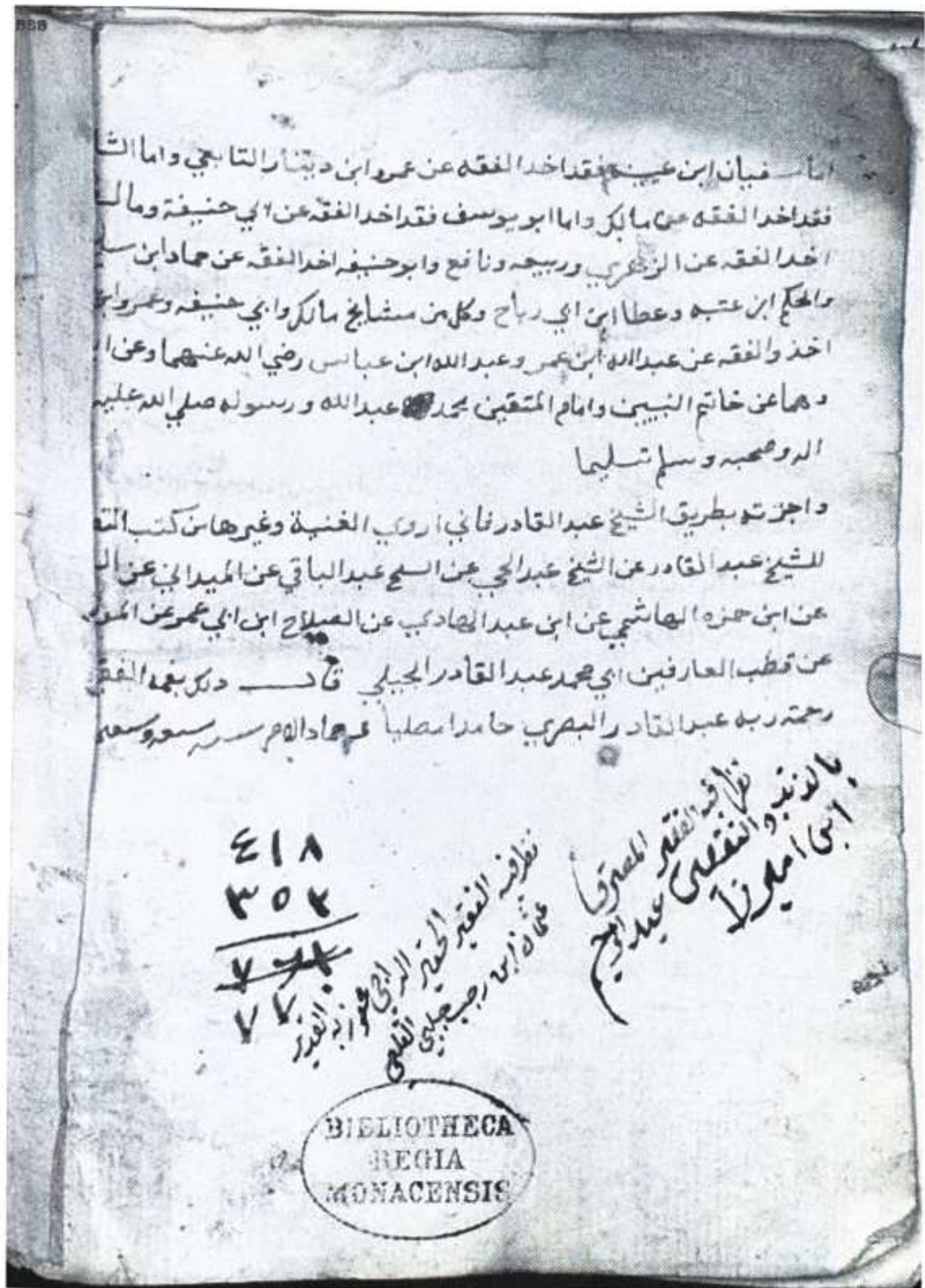
وصف نسخة الإجازة

نسخة وحيدة جاءت في آخر مجموع محفوظ في المكتبة البافارية في
ألمانيا [Cod.arab. 592]

وكتب على طرته: (مدح في ستنا عائشة الصديقة رضي الله عنها)، وهذا
المجموع احتوى على عدة قصائد، وفي أولها مخمسة لقصيدة أبي الطيب
المتنبي، كما احتوى على إجازة ابن العماد الحنبلي للشيخ عبد القادر
البصري، وعدد أوراقه ٣٦ ورقة.

والإجازة تقع في ثلاثة أوجه من [٣٥/ظ] إلى [٣٦/ظ].

تاريخ الإجازة: في جمادى الآخرة من سنة سبع وسبعين وألف.



الوجه الأخير من إجازة الشيخ عبد القادر لتلميذه سعد الدين البابلي

نص الإجازة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي قبل الصحيح والحسن من الأقوال والأعمال، وردَّ الباطل والقبیح والمنكر من المقال في جميع الأحوال، وحفظ دين نبيه محمد ﷺ من النسخ والقلب والتحريف في الأعمال والأقوال، بأئمة جهابذة نُقَّادٍ لِمَا أدرج في الإسناد والمتن من الإعلال، وجعلهم مميزين للقوي والضعيف والموصول والمنقطع والمرفوع والموقوف والإعصال.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الكبير المتعال، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وخليله وأمينه على الإرسال، فصلَّى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل، أما بعد..

فقد التمس مني الفاضل المحقق الشيخ سعد الدين البابلي -لا زال محروسًا بعين عناية الله ﷻ- أن أجزئه ما جازت لي روايته من حديث [٣٥/و] / وتفسير وأصول وفقه وعربية وأدب، فأجزته بذلك وما في ثبتي المتقدم الذي كتبه لي شيخنا الإمام الحافظ الناقد أبو الفلاح عبد الحي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد العمادي المصري الأصل الشامي الفرع الحنبلي مذهبًا والأثري نسبة -لا زال محروسًا بعين عناية الله-، وأجزته أيضًا بطريقة فقه الحنابلة، فإني أخذتها عن مشايخ عدة، لكن نقتصر هنا على طريقة شيخنا الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد ابن ذهلان الخالدي نسبة النجدي مولدًا -حفظه الله تعالى-.

فنقول -وبالله التوفيق-: نروي فقه الحنابلة عن شيخنا المذكور وهو عن شيخه محمد بن إسماعيل الجراحي، وهو عن شيخه وخاله الشيخ أحمد المشرفي، وهو عن شيخه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى

التميمي، وهو عن شيخه شهاب الدين العسكري وهو عن شيخه علي بن سليمان المرداوي، وهو عن شيخه تقي الدين أبي بكر ابن قندس، وهو عن شيخه علاء الدين ابن اللحام، وهو عن شيخه الحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن ابن رجب البغدادي، وهو عن شيخه علامة الدنيا شمس الدين ابن قيم الجوزية، وهو عن شيخه إمام الدنيا شيخ الإسلام والمسلمين، علم الأعلام، بحر العلوم العقلية والنقلية تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، وهو عن شيخه شمس الدين ابن أبي عمر، وهو عن عمه موفق الدين، وهو عن ابن المنى^(١) وقطب العارفين الشيخ عبد القادر الكيلاني وأبي الفرج ابن الجوزي، والثلاثة عن أبي الخطاب وابن عقيل وأبي بكر ابن الدينوري، وهم عن القاضي أبي يعلى الكبير، وهو عن ابن حامد عن أبي بكر عبد العزيز عن الخلال عن المروزي عن إمام المسلمين أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وهو عن جماعة منهم سفيان بن عيينة ومحمد بن إدريس الشافعي والقاضي أبي يوسف [٣٥/ظ].

أما سفيان بن عيينة فقد أخذ الفقه عن عمرو ابن دينار التابعي، وأما الشافعي فقد أخذ الفقه عن مالك، وأما أبو يوسف فقد أخذ الفقه عن أبي حنيفة، ومالك أخذ الفقه عن الزهري وربيعه ونافع، وأبو حنيفة أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتبة وعطاء بن أبي رباح، وكل من مشايخ مالك وأبي حنيفة وعمرو ابن دينار أخذوا الفقه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما وعن آبائهما، عن خاتم النبيين وإمام المتقين محمد عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

(١) كتبت في الأصل بألف: (المنى).

وأجزته بطريق الشيخ عبد القادر، فإني أروي الغنية وغيرها من كتب
التصوف للشيخ عبد القادر عن الشيخ عبد الحي عن الشيخ عبد الباقي عن
الميداني عن الطيبي عن ابن حمزة الهاشمي عن ابن عبد الهادي عن الصلاح
ابن أبي عمر، عن الموفق عن قطب العارفين أبي محمد عبد القادر الجيلي.
قال ذلك بفمه الفقير إلى رحمة ربه عبد القادر البصري، حامدًا مصليًا..
في جمادى الآخرة سنة سبع وسبعين وألف.

رابعًا: إجازة الشيخ عبد القادر البصري
لتلميذه حسين ابن نظمي زاده

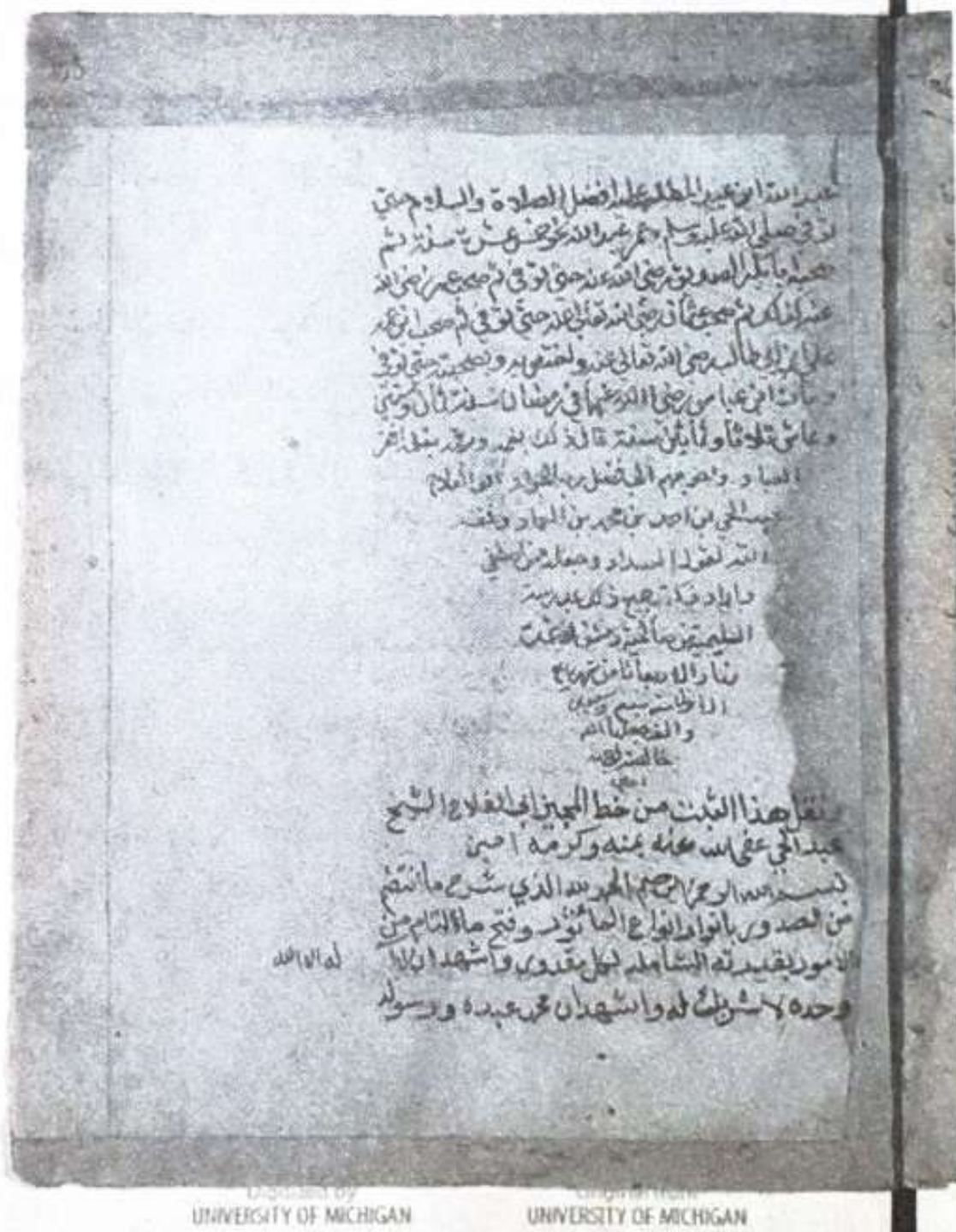
وصف نسخة الإجازة

نسخة وحيدة جاءت في آخر مجموع برقم (٤٩٩) جامعة ميتشغان، وهذا المجموع احتوى على شرح الشمني المالكي على نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، كما احتوى على إجازة ابن العماد للشيخ عبد القادر البصري. جاءت الإجازة في اللقطة رقم (١٦٥) واللقطة رقم (١٦٦) من هذا المجموع.

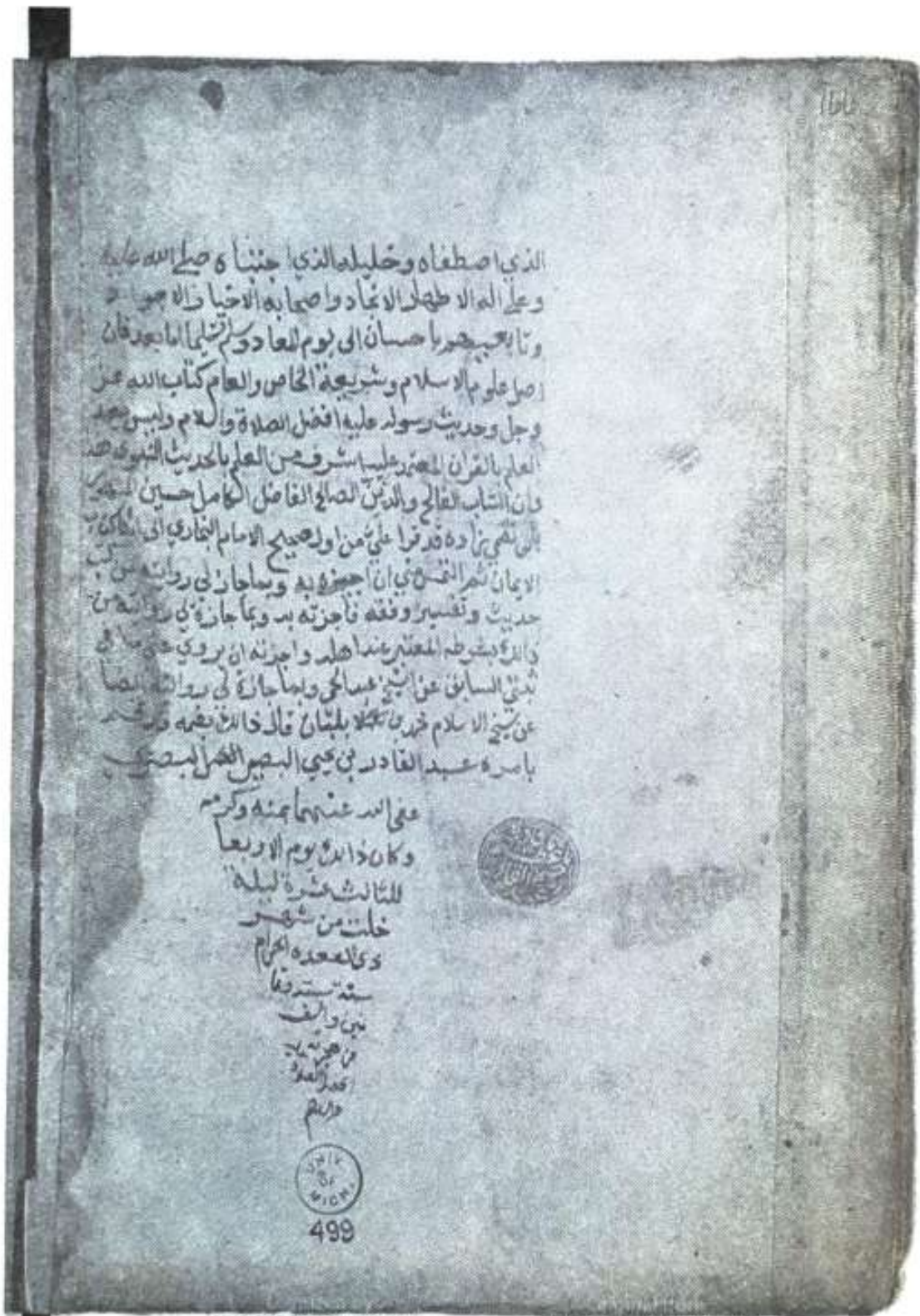
تاريخ الإجازة: يوم الأربعاء لثلاث عشر ليلة خلت من شهر ذي القعدة من سنة ١٠٨٦هـ.

وتميزت هذه الإجازة بأن عليها ختم المجيز الشيخ عبد القادر رَحِمَهُ اللهُ.

صورة الإجازة



الوجه الأول من إجازة الشيخ عبد القادر البصري لابن نظمي زاده



الوجه الثاني من إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه ابن نظمي زاده

نص الإجازة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح ما انتظم من الصدور بأنوار أنواع المأثور، وفتح ما التأم من الأمور بقدرته الشاملة لكل مقدور، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله [١٦٥] الذي اصطفاه، وخليله الذي اجتباه، صلى الله عليه وعلى آله الأطهار الأنجاد، وأصحابه الأخيار الأجواد، وتابعيهم بإحسان إلى يوم المعاد وسلم تسليمًا، أما بعد..

فإن أصل علوم الإسلام، وشريعة الخاص والعام، كتاب الله ﷻ، وحديث رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، وليس بعد العلم بالقرآن المعتمد عليه أشرف من العلم بالحديث النبوي.

هذا وإن الشاب الفالح والدين الصالح الفاضل الكامل حسين المشهور بابن نظمي زاده قد قرأ عليّ من أول صحيح الإمام البخاري إلى أثناء كتاب الإيمان، ثم التمس مني أن أجيزه به وبما جاز لي روايته من كتب حديث وتفسير وفقه، فأجزته به، وبما جازت لي روايته من ذلك بشرطه المعبر عند أهله، وأجزته أن يروي عني ما في ثبتي السابق عن الشيخ عبد الحي وبما جازت لي روايته أيضًا عن شيخ الإسلام محمد بن بلبان.

قال ذلك بفمه ورقم بأمره عبد القادر بن يحيى البصير البصري، عفا الله عنهما بمنه وكرمه.

وكان ذلك يوم الأربعاء للثالث عشرة ليلة خلت من شهر ذي القعدة الحرام سنة ست وثمانين وألف من هجرته عليه أفضل الصلاة والسلام.

خامسًا:

إجازة الشيخ البصري لتلميذه خليل الخطيب

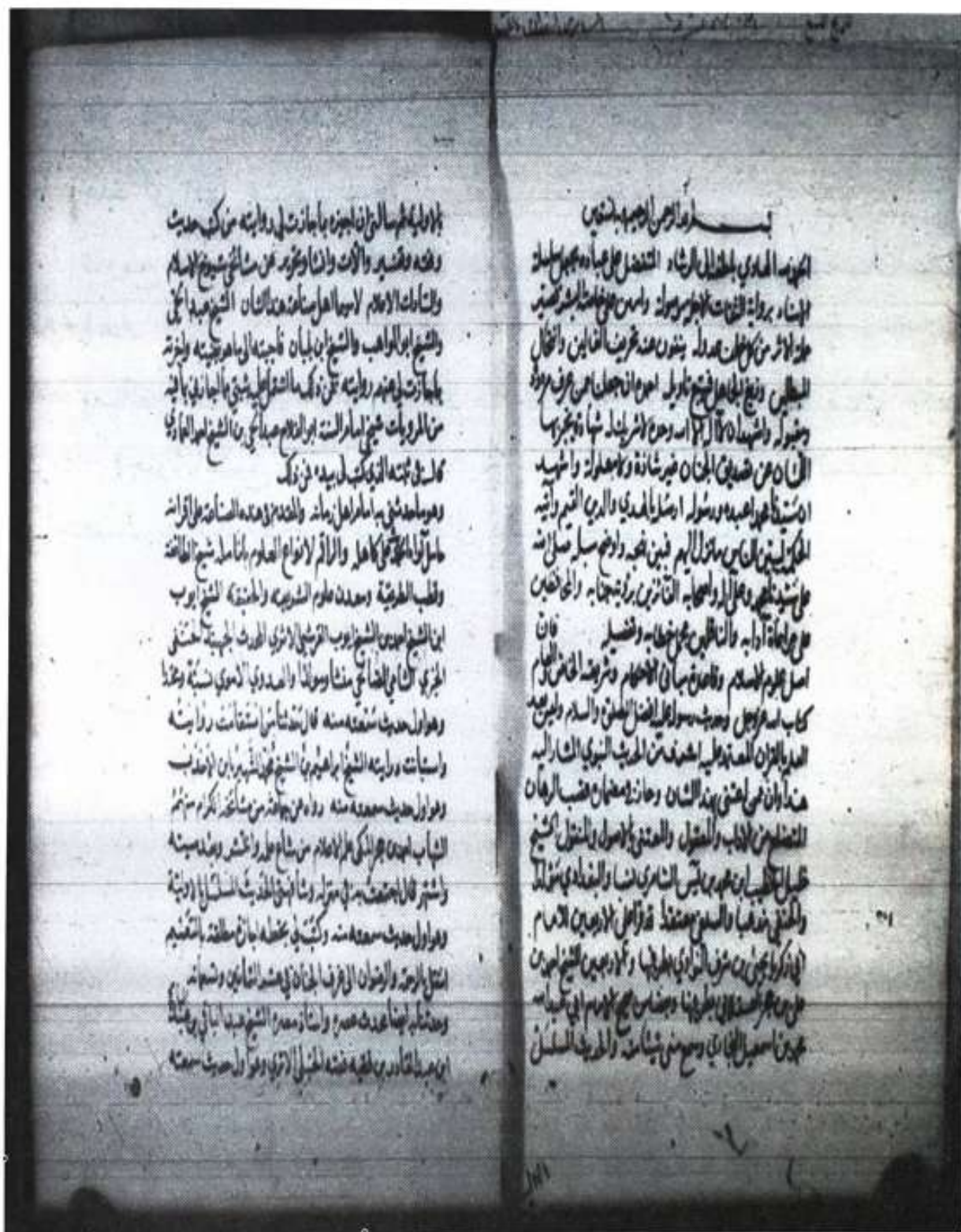
وصف نسخة الإجازة

نسخة محفوظة في مكتبة الإسكندرية برقم (٣١٣٨ج-ف٣٠٩)، وهي أطول الإجازات حيث ضمَّنها الشيخُ عبد القادر إجازة ابن العماد. عدد أوراقها عشرون ورقة.

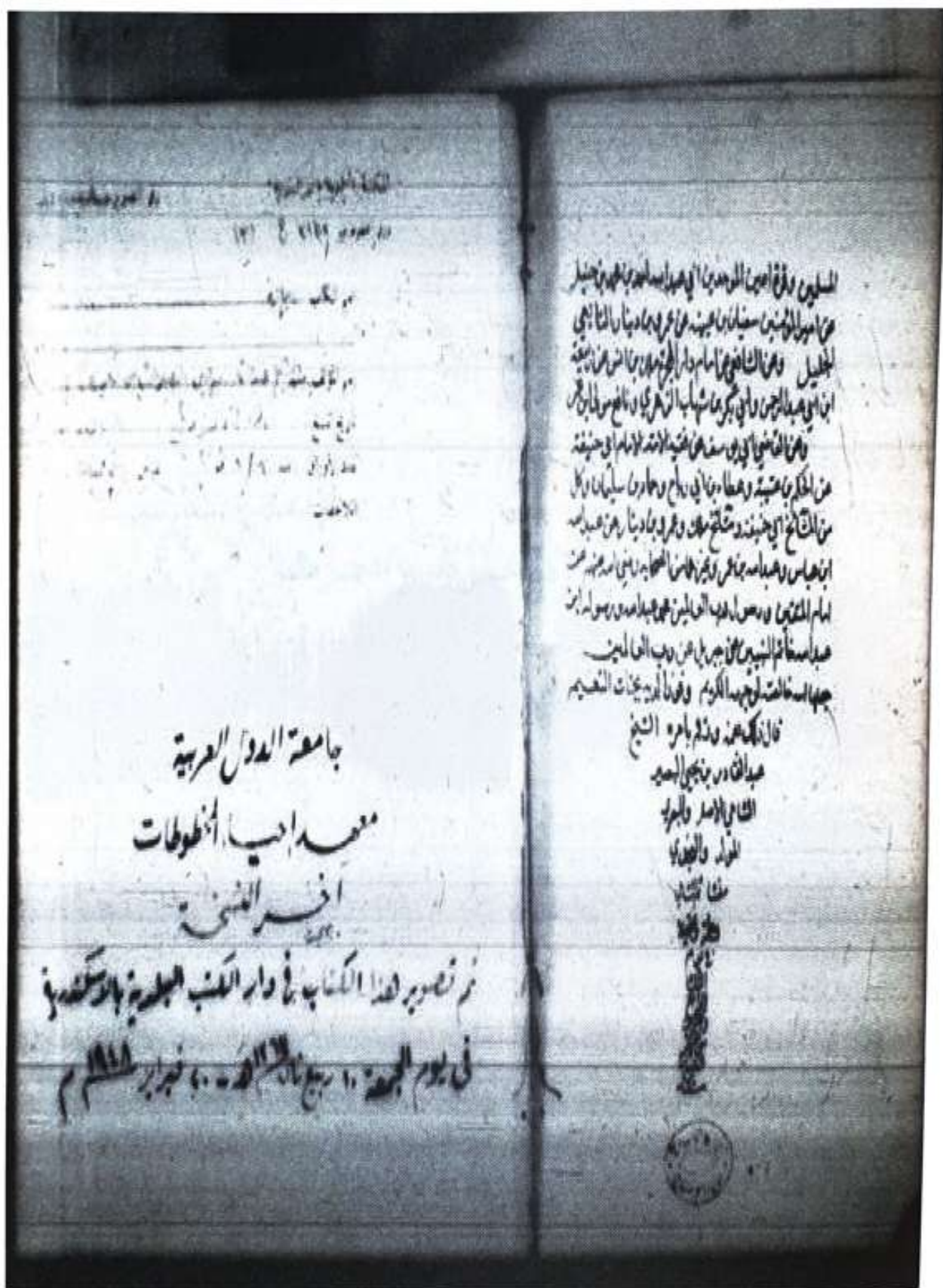
تاريخ الإجازة: الثلاثاء الرابع والعشرون من شهر شعبان سنة (١٠٨٨هـ).

وسأنقل هنا أول الإجازة وآخرها حيث إن الإجازة قد تضمنت -كما ذكرت- إجازة الشيخ ابن العماد للشيخ عبد القادر البصري، والمقصد ذكر ما اختصت به هذه الإجازة فيما يتعلق بالشيخ خليل الخطيب.

نماذج من الإجازة



الورقة الأولى من إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه خليل الخطيب



الورقة الأخيرة من إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه خليل الخطيب

أول الإجازة وآخرها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الهادي بلطفه إلى الرشاد، المتفضل على عباده بجعل سلسلة الإسناد برواية الثقات الأجلة موصولة، وائتمن على خاصة البشر فصير حملة الأثر من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وزيف الجاهل فيتبع تأويله.

أحمد أنه جعلنا ممن عرف مردوده ومقبوله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يخبر بها اللسان عن تصديق الجنان غير شاذة ولا معلولة، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى والدين القيم وآتاه الحكمة ليبين للناس ما نُزل إليهم فبين نهجه وأوضح سبيله، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الفائزين برؤية جنابه، والمحافظين على مراعاة آدابه، والناقلين مجمل خطابه وتفصيله، [أما بعد]^(١) ..

فإن أصل علوم الإسلام، وقاعدة مباني الأحكام، وشرعية الخاص والعام، كتاب الله ﷻ، وحديث رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، وليس بعد العلم بالقرآن المعتمد عليه أشرف من الحديث النبوي المشار إليه.

هذا وإن ممن اعتنى بهذا الشأن وحاز في مضماره قصب الرهان، المتضلع من الآداب والمعقول، والمعتني بالأصول والمنقول، الشيخ خليل الخطيب ابن محمد بن ياسين السامري نسبًا البغدادي مولدًا، والحنفي

(١) بيّض لها في المخطوط.

مذهباً، والسلفي معتقداً، قد قرأ عليّ الأربعين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النواوي بطرفيها، والأربعين للشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني بطرفيها، وبعضاً من صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وسمع مني شيئاً منه، والحديث المسلسل بالأولية [١/١]، ثم سألتني أن أجيزه بما جازت لي روايته من كتب حديث وفقه وتفسير وآلات وإنشاء وتحرير عن مشايخي شيوخ الإسلام، والسادات الأعلام، لاسيما أهل صناعة هذا الشأن؛ الشيخ عبد الحي، والشيخ أبو المواهب، والشيخ ابن بلبان، فأجبتته إلى ما هو بغيته، وأجزته بما جازت لي عنهم روايته. فمن ذلك ما اشتمل عليه ثبتي مما أجازني بما فيه من المرويات شيخي إمام السنة أبو الفلاح عبد الحي بن الشيخ أحمد العمادي، قال في ثبته الذي كتب لي بيده^(١)...

ثم قال بعد انتهائه من ثبته الذي أجاز به شيخه ابن العماد:

وأجزته أيضاً بما جازت لي روايته عن شيخي شيخ الإسلام جمال الدين محمد بن بلبان من حديث وأصول وفقه بسنده عن شيخ الوفاي بالسند المتقدم ذكره.

وأجزته أيضاً بالفقه عن مشايخي النجديين؛ الشيخ عبد الله بن ذهلان، ورفيقه الشيخ محمد بن موسى البصير، والشيخ أحمد بن محمد البجادي العارف بالله، والشيخ سليمان بن علي، وهم عن الشيخ محمد بن إسماعيل عن خاله أحمد بن مشرف عن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى

(١) ثم ساق إجازة ابن العماد له.

التميمي المعروف بابن عَطْوَة النجدي، عن شيخه العسكري الشامي، عن القاضي علاء الدين المرداوي، عن أبي بكر بن قندس، عن علاء الدين ابن اللحام البعلي، عن زين الدين عبد الرحمن بن رجب البغدادي، عن علامة الدنيا شمس الدين ابن القيم، عن شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، وهو عن والده عن جده عن الفخر إسماعيل ابن الماشطة البغدادي، وأبي بكر بن الحلاوي [ح]^(١) وأخذ شيخ الإسلام أيضًا عن القاضي شمس الدين ابن أبي عمر عن عمه موفق الدين ابن قدامة، وكل من ابن الماشطة وابن الحلاوي وموفق الدين عن أبي الفتح بن المنى، زاد الموفق قطب العارفين أبا محمد عبد القادر الكيلاني وأبا الفرج ابن الجوزي، وابنُ المنى وقطب العارفين وابن الجوزي عن أبي الخطاب وابن عقيل وأبي بكر الدينوري عن القاضي أبي يعلى عن الحسن بن حامد، عن أبي بكر غلام الخلال، عن أبي بكر الخلال، عن أبي بكر المروزي، عن إمام [١٩/ب] / المسلمين وقرة أعين الموحدين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل عن أمير المؤمنين سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار التابعي الجليل [ح]^(٢) وعن الشافعي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن وأبي بكر بن شهاب الزهري ونافع مولى ابن عمر [ح]^(٣) وعن القاضي أبي يوسف عن فقيه الأمة الإمام أبي حنيفة عن الحكم بن عتيبة وعطاء بن أبي رباح وحماد بن سليمان وكل من [مشايخ]^(٤) أبي حنيفة ومشايخ مالك وعمرو بن دينار عن عبد الله بن

(١) يَبْضُ لها في الأصل والسياق دال عليها.

(٢) يَبْضُ لها والسياق دال عليها.

(٣) يَبْضُ لها والسياق دال عليها.

(٤) في الأصل: المشايخ والصواب ما أثبتته.

عباس، وعبد الله بن عمر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم عن إمام المتقين
ورسول رب العالمين محمد عبد الله ورسوله ابن عبد الله خاتم النبيين عن
جبريل عن رب العالمين.

جعلها الله خالصة لوجهه الكريم، وفوزاً لديه بجنات النعيم.

قال ذلك بفمه ورَقِمَ بأمره الشيخ

عبد القادر بن يحيى البصير

الشامي الأصل والبصري

المولد والنجدي

منشأ ثم الشامي

رحلةً وتحصيلاً

في يوم

الثلاثاء

الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة (١٠٨٨).

ثبت المراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإبانة عن أصول الديانة، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣٩٧هـ.
- ٣- إبطال التأويلات، المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ٤- إبطال الحيل، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف بابن بطة العكبري، المتوفى (٣٨٧هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٥- أبقار الأفكار في أصول الدين، المؤلف: علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الأمدي المتوفى (٦٣١هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ٦- ابن تيمية وعصره، المؤلف: مجموعة من الباحثين، تحرير: يوسف ربوبورت وشهاب أحمد، ترجمة: محمد بو عبد الله، الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.
- ٧- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد الطبعة: السعادة - مصر - ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

- ٨- الإرشاد في الاعتقاد، المؤلف: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، المتوفى (٥١٣هـ)، دراسة وتحقيق: هشام محمد محمد غنيم وهي رسالة ماجستير قدمت في قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة في مصر، ١٤٣٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٩- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٠- الإشارة في علم الكلام، المؤلف: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (المتوفى ٦٠٦هـ)، المحقق: هاني محمد حامد محمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع.
- ١١- أصول الفقه، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدْحَان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٢- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، المؤلف: القاضي كمال الدين البياضي المتوفى ١٠٩٧هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ٢٠٠٧م.
- ١٣- الأصول المجردة على ترتيب القصيدة المجودة «شرح القصيدة الحائية لابن أبي داود»، المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البناء (المتوفى ٤٧١هـ)، قدم له وعلق عليه: حسام بن محمد سيف، الناشر: دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧م.

- ١٤- اعتقاد الإمام المنبل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي (المتوفى ٤١٠هـ)، المحقق: أبو المنذر النقاش أشرف صلاح علي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٥- اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: الشيخ عدي بن مسافر الهكاري (المتوفى ٥٥٥هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، تحسين إبراهيم الدوسكي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٦- الأعلام «مجموع فيه الدر المنظوم لإسماعيل بن رميح، رد أحمد القصير على منيع، النقل المختار لمنيع العوسجي، وغيرها»، المؤلف: مجموعة من المؤلفين، المحقق: سعد بن محمد آل عبد اللطيف، الناشر: دار الملك عبد العزيز، سنة النشر ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- ١٧- أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى، المؤلف: أبو حفص شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد السهروردي (المتوفى ٦٣٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد اللطيف عمر المحيّد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.
- ١٨- إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري، المتوفى (١١٠١هـ)، تحقيق وتعليق: هشام الجوجري، الناشر: دار الذخائر، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.
- ١٩- الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ)، المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- ٢٠- الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ٢١- الإقناع لطالب الانتفاع، المؤلف: شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي المقدسي، المتوفى (٩٦٨هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: دار الملك عبد العزيز، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٢٢- إنباء الغمر بأبناء العمر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ٢٣- الانتصار لأهل الأثر (المطبوع باسم نقض المنطق)، المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ.
- ٢٤- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، المؤلف: محمد بن علي البروسوي [ابن سباهي زاده] (٩٩٧هـ)، المحقق: المهدي عيد الرواضية، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى تاريخ النشر: ١٤٢٧هـ.
- ٢٥- الإيضاح في أصول الدين، المؤلف: أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر ابن الزاغوني (المتوفى ٥٢٧هـ)، المحقق: عصام السيد محمود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ٢٦- الإيمان المطبوع مع كتاب «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان»، المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: دار العاصمة، النشرة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٢٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٢٨- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.
- ٢٩- بيان فضل علم السلف على علم الخلف، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، الناشر: دار الصميعي، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
- ٣٠- تاريخ الأدب العربي في العراق، المؤلف: عباس العزاوي (المتوفى: ١٣٩١هـ)، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، سنة النشر: ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- ٣١- تاريخ الإمارة الأفراسيابية أو (حلقة مفقودة من تأريخ البصرة)، المؤلف: انتخبه الأستاذ محمد الخال من كتاب السيرة المرضية في شرح الفرضية لابن رحمة الحويزي، الناشر: المجمع العلمي العراقي، سنة النشر ١٣٨٥هـ-١٩٦١م.

- ٣٢- تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين (المتوفى: ١٢٨٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٣- تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى ٢٧٦هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٣٤- تبصرة الأدلة في أصول الدين، المؤلف: أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد النسفي (المتوفى ٥٠٨هـ)، المحقق: د. محمد الأنور حامد عيسى، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٣٥- التبصرة في أصول الدين على مذهب الإمام الجليل ناصر السنة وقامع البدعة أحمد بن حنبل رحمته الله، المؤلف: أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي الأنصاري الحنبلي (المتوفى ٤٨٦هـ)، المحقق: د. يوسف بن عبد الله بن محمد الصمعاني، دار المأثور، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ٣٦- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٣٧- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين محمد صلوات الله عليه، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، قدم له وخرج أحاديثه: زهير شفيق الكبي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- ٣٨- تحفة الوصول إلى علم الأصول على مذهب أهل السنة والجماعة، المؤلف: يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي (المتوفى ٩٠٩هـ)، المحقق: نور الدين طالب، الناشر: دار المقتبس، سنة النشر ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- ٣٩- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويليهِ «فائت التسهيل»، المؤلف: صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي مذهباً، النجدي القصيمي البردي (١٣٢٠هـ-١٤١٠هـ)، المحقق: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٤٠- تعظيم قدر الصلاة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.
- ٤١- تلبيس إبليس، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٤٢- التلخيص الحبير المطبوع باسم التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٤٣- التلخيص في أصول الفقه، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بمحمد الجويني، أبو المعالي إمام الحرمين (المتوفى ٤٧٨هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت.

- ٤٤- التمهيد في أصول الفقه، المؤلف: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلّوذاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١-٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣-٤)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- ٤٥- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٤٦- توضيح أصول قواعد الشفع في نشر علم القراءات السبع، المؤلف: عبد المجيد آل الخطيب، وحقوق الطباعة محفوظة للمؤلف بدون ذكر دار النشر أو رقم الطبعة.
- ٤٧- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرّد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٤٨- حاشية الباجوري على أم البراهين، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن يوسف بن أحمد الباجوري الشافعي (المتوفى ١٢٧٧هـ)، اعتنى به وقدمه للطبع: مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث بتركيا، الناشر: المكتبة الهاشمية - تركيا.
- ٤٩- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (المتوفى ١٣٩٢هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

- ٥٠- حاشية على الروض المربع، عبد الله بن عبد العزيز العنقري (المتوفى ١٣٧٣هـ)، تحقيق: أحمد سالم المصري، الناشر: دار التأصيل، سنة النشر: ٢٠٠٨.
- ٥١- حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد العضدية، المؤلف: إسماعيل بن مصطفى شيخ زاده الكلنبوي (ت ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ٢٠١٧هـ.
- ٥٢- حاشية المقنع، المؤلف: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى ١٢٣٣هـ)، الناشر: المطبعة السلفية، سنة النشر: ١٣٧٤هـ.
- ٥٣- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، المؤلف: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٥٤- الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية، المؤلف: يوسف بن محمد بن حماد السرمرري أبو المظفر، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مجمع البحوث العلمية الإسلامية- الهند، سنة النشر: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٥٥- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل الدمشقي، (المتوفى: ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر- بيروت.
- ٥٦- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- ٥٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٥٨- دفع شبهة التشبيه، المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٥٩- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، المؤلف: منصور بن يونس البهوتي (المتوفى ١٠٥١هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٦٠- الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير، المؤلف: أحمد بن عبد الله البعلي الحنبلي، المحقق: وائل محمد بكر الشنشوري، الناشر: المكتبة العمرية، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ.
- ٦١- ذيل طبقات الحنابلة، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- ٦٢- الرحلة العياشية، المؤلف: عبد الله بن محمد العياشي، المتوفى (١٠٩٠م)، تحقيق وتقديم: د سعيد الفاضلي ود سليمان القرشي، الناشر: دار السويدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- ٢٠٠٦م.
- ٦٣- الرد على الجهمية، المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- ٦٤- الرد على شبهات المستعنيين بغير الله، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن حمد ابن عيسى الحنبلي (المتوفى: ١٣٢٩)، الناشر: مطبعة دار طيبة، ١٤٠٩-١٩٨٩ م.
- ٦٥- الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: دغش العجمي، الناشر: غراس، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥.
- ٦٦- الرد على الشاذلي في حزيه، وما صنفه في آداب الطريق، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٦٧- الرد على المبتدعة، المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البناء الحنبلي (المتوفى ٤٧١هـ)، المحقق: عادل بن عبد الله آل حمدان، الناشر: دار الأمر الأول، الطبعة الثالثة ١٤٣٦هـ.
- ٦٨- الرد على المنطقيين، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، دار المعرفة بيروت.
- ٦٩- الرد الوافر، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣.
- ٧٠- رسالة لابن قاضي الجبل في الرد على من ردَّ على شيخه ابن تيمية مخطوط المكتبة التيمورية بالقاهرة رقم (٣٢٣) (ص ١٤) ونسخة العمرية في المكتبة الظاهرية في مجموع (٩٩).

- ٧١- رسائل وفتاوى العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبي بطين، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، الناشر: دار العاصمة- الرياض، النشرة الثالثة ١٤١٢هـ.
- ٧٢- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، المؤلف: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي البكري، أبو نصر (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد با كريم با عبد الله، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٧٣- الرعاية في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (المتوفى ٦٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي بن عبد الله بن حمدان الشهري، الرياض- ١٤٢٨هـ.
- ٧٤- زاد المسافر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد المعروف بـ غلام الخلال (المتوفى ٣٦٣هـ)، المحقق: أبو جنة مصطفى بن محمد القباني، الناشر دار الأوراق الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ٧٥- الزواجر عن اقتراف الكبائر، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٧٦- حاشية ابن قطلوبغا على المسامرة مطبوع مع المسامرة في شرح المسامرة في علم الكلام، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الطبعة: الأولى -المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٧هـ.

- ٧٧- الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ﷺ، المؤلف: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (المتوفى ٨٣٣هـ)، المحقق: د عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٧٨- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥هـ.
- ٧٩- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، المؤلف: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي (المتوفى: ١٢٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٨٠- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، المؤلف: يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩هـ)، المحقق: الدكتور صفوت عادل عبد الهادي، الناشر: دار النوادر [طبع مع كتاب: الإمام يوسف بن عبد الهادي وآثاره الفقهية]، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٨١- سنن ابن ماجه، المؤلف أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٨٢- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- ٨٣- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- ٨٤- سنن النسائي المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦-١٩٨٦.
- ٨٥- السنة، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٨٦- السنة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي (المتوفى ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ٨٧- السنة، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٨٨- شرح الأصبهانية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٨٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

- ٩٠- شرح حديث النزول، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ٩١- شرح الزرقاني على مختصر خليل، المؤلف: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني (المتوفى ١٠٩٩هـ)، المحقق: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٩٢- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (المتوفى ٧١٠هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م.
- ٩٣- الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، المؤلف: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٩٤- شرح مختصر أصول الفقه، المؤلف: تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي (٨٢٥هـ-٨٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايدي، عبد الرحمن بن علي الخطاب، د. محمد بن عوض بن خالد روااس، أصل الكتاب: رسائل ماجستير بجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- ٩٥- الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن عثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٢-١٤٢٨هـ.

- ٩٦- شرح المواقف، المؤلف: علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني (ت ٨١٦هـ) الناشر: دار الطباعة العامة، بدون سنة نشر.
- ٩٧- شرح منظومة الآداب الشرعية، المؤلف: موسى بن أحمد الحجاوي المتوفى (٩٦٨هـ)، المحقق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف السعودية.
- ٩٨- الشريعة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض/ السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٩٩- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ١٠٠- الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ١٠١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: زاهر بن سالم بلفقيه، الناشر: دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الطبعة الثانية ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.
- ١٠٢- الصارم المسلول على شاتم الرسول، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، بدون رقم طبعة.

١٠٣- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٤- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٠٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٠٦- طبقات الحنابلة، المؤلف: أبو الحسين محمد بن محمد ابن أبي يعلى (المتوفى ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٠٧- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٠٨- الطبقات الكبرى، المؤلف: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (المتوفى ٩٧٣هـ)، الناشر: المطبعة العامرة الشرفية - مصر، ١٣١٥هـ.

١٠٩- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١١٠- العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، المؤلف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (المتوفى ٧٤٤هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

١١١- العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية، المؤلف: عبد القادر بن أحمد الدومي الدمشقي المشهور بابن بدران (المتوفى ١٣٤٦هـ)، المحقق: د. عبد الستار أبو غدة، الناشر: مكتبة السداوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ- القاهرة.

١١٢- العقيدة الطحاوية، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.

١١٣- العقيدة الواسطية، المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف- الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١١٤- علماء نجد خلال ثمانية قرون، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام (المتوفى: ١٤٢٣هـ)، الناشر: دار العاصمة، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

١١٥- عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١١٦- العين والأثر في عقائد أهل الأثر، المؤلف: عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهرى الدمشقي، تقي الدين، ابن فقيه فُصَّة (المتوفى: ١٠٧١هـ)، المحقق: عصام رواس قلعجي، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١٧- غاية المرام في علم الكلام، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.

١١٨- الغنية لطالبي طريق الحق ﷺ، المؤلف: عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي (المتوفى: ٥٦١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١١٩- وطبعة مركز جيلاني للبحوث العلمية- إسطنبول، ٢٠١٦م، مع حاشية أ. د. محمد فاضل جيلاني الحسني الحسيني التيلاني.

١٢٠- الغية في الكلام، المؤلف: أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري (المتوفى ٥١٢هـ)، المحقق: مصطفى حسين عبد الهادي، وأصل عمله رسالة ماجستير، الناشر: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٢١- الفتاوى الفقهية الكبرى، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (المتوفى ٩٨٢هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية.

١٢٢- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٢٣- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، المؤلف: محمد بن إبراهيم آل الشيخ (المتوفى ١٣٨٩هـ)، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٢٤- فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف، المؤلف: الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل أبو العلاء العطار الهمذاني (المتوفى: ٥٩٦هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار العاصمة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. وطبعة دار ابن الجوزي - السعودية/ الدمام - ١٤٢٢هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

١٢٦- فتيا وجواب في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف، المؤلف: الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، أبو العلاء العطار الهمذاني، (المتوفى: ٥٩٦هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار العاصمة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢٧- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفرايني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

١٢٨- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٢٩- فضائح الباطنية، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن بدوي، الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت.

١٣٠- الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، المؤلف: ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (المتوفى: ١٥٠هـ)، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٣١- فهرس الخزانة التيمورية، المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن محمد تنكو المشهور بأحمد باشا تيمور (المتوفى: ١٣٤٨هـ)، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م، القاهرة.

١٣٢- فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، المتوفى (١١٢٣هـ)، المؤلف: مصطفى بن فتح الله الحموي، الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى ٢٠١١.

١٣٣- قلائد العقيان في اختصار عقيدة ابن حمدان، المؤلف: محمد بن عبد القادر ابن بلبان البعلي (ت ١٠٨٣)، المحقق: عبد الله عوض العجمي مطبوع في حولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية بالقاهرة العدد السابع في السنة الرابعة، تاريخ النشر: ١٤٢٣هـ.

١٣٤- الكافي، المؤلف: موفق الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٣٥- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: مجموعة من الباحثين بتنسيق محمد أجمل الإصلاحي، الناشر: عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

١٣٦- كشف القناع عن متن الاقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، المحقق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، دار النشر: وزارة العدل، البلد: المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣٧- كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس، المؤلف: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (المتوفى ١٢٨٥هـ)، المحقق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، الناشر: دار العاصمة.

١٣٨- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٣٩- كفاية المفتي (المسمى: الفصول في الفقه)، المؤلف: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي المتوفى: ٥١٣هـ)، اعتنى بإخراجه: الدكتور ناصر بن سعود السلامة، الناشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

١٤٠- كلمات السداد على متن الزاد، المؤلف: فيصل بن عبد العزيز آل مبارك (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: محمد بن حسن بن عبد الله المبارك، الناشر: كنوز إشبيليا، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

١٤١- لمعة الاعتقاد، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٤٢- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأنوار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفارينني (المتوفى ١١٨٨هـ)، تحقيق: خالد بن محمد القحطاني وإسماعيل بن غصاب العدوي ومبارك بن دبيان المطيري، الناشر: دار التوحيد، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

١٤٣- المبدع في شرح المقنع، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤٤- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (المتوفى ٤٠٦هـ)، عني بتحقيقه: دانيال جيماريه، الناشر: دار المشرق- بيروت ١٩٨٧م.

١٤٥- مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي، المؤلف: مرعي بن يوسف الكرمي (المتوفى ١٠٣٣هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار اللباب، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

١٤٦- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٤٧- مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (المتوفى ١٣٧٦هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٤٨- مجموعة الرسائل العقدية، المؤلف: أبو بكر بن محمد بن عارف خوير (المتوفى ١٣٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميحي، الناشر: دار الهدي النبوي-مصر ودار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٤٩- المحصول، المؤلف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (المتوفى ٦٠٦هـ)، المحقق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٥٠- المختار في أصول السنة، المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البنا الحنبلي (المتوفى ٤٧١هـ)، المحقق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

١٥١- مختصر تاريخ البصرة، المؤلف: علي ظريف الأعظمي (المتوفى ١٩٥٨م)، تقديم وتحقيق: عزو رفعت، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بدون سنة نشر.

١٥٢- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥٣- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، أبو عبد الله، بدر الدين البعلبي (المتوفى: ٧٧٨هـ)، المحقق: عبد المجيد سليم - محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - تصوير دار الكتب العلمية.

١٥٤- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٨٠٣هـ)، المحقق: د. محمد مظهر بقا.

١٥٥- مختصر المعتمد في أصول الدين، المؤلف القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: د محمد بن سعود السفيناني ود مشاعل بنت خالد باقاسي، الناشر: دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، وطبعة دار المشرق ١٩٧٤م، بتحقيق د. وديع زيدان حداد.

١٥٦- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٥٧- المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخریجات الأصحاب، المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار العاصمة - مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٥٨- المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين، المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٥٩- المسألة (الفتوى) الحموية، المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: د. دغش العجمي، الناشر: دار الخزانة، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

١٦٠- المستوعب، المؤلف: الشيخ الإمام نصير الدين محمد بن عبد الله السامري الحنبلي ٥٣٥-٦١٦هـ، دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٦٢- المسودة في أصول الفقه، المؤلف: آل تیمیة [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تیمیة (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب، : عبد الحلیم بن تیمیة (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تیمیة (٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.

١٦٣- المصباح في أذكار المساء والصباح، المؤلف: محمد بن محمد الصالحي المنبجي الحنبلي المتوفى (٧٧٥هـ)، المحقق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٦٤- المصنف، المؤلف: أبو بكر ابن أبي شيبة؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى ٢٣٥هـ)، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى سنة النشر: ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٦٥- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى لمرعي الكرمي، المؤلف: مصطفى السيوطي الرحباني (المتوفى ١٢٤٣هـ)، المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، طبعة خاصة لوزارة الأوقاف القطرية.

١٦٦- معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، المؤلف: محمد أحمد دهمان، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٦٧- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٦٨- معونة أولي النهى شرح المنتهى، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي ابن النجار (المتوفى ٩٧٢هـ)، المحقق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، توزيع مكتبة الأسد - مكة المكرمة الطبعة الخامسة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨هـ.

١٦٩- المغني لابن قدامة، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٧٠- المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (المتوفى ٣١٩هـ)، تحقيق: أ. د. حسين خانصو، أ. د. راجح كردي، د. عبد الحميد كردي، الناشر: KURAMER ودار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

١٧١- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (المتوفى ٣٢٤هـ)، عني بتصحيحه: هلموت ريتز، الناشر: دار فرانز شتايز بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٧٢- مقدمة ابن أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفري، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، المحقق: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة.

١٧٣- الملل والنحل، المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤، تحقيق: محمد سيد كيلاني.

١٧٤- الممتع في شرح المقنع، تصنيف: زين الدين المنجى بن عثمان بن أسعد ابن المنجى التنوخي الحنبلي (٦٣١-٦٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٧٥- منار السبيل في شرح الدليل، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، المتوفى (١٣٥٣هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٧٦- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي (المتوفى ٩٧٢هـ)، مع حاشية عثمان بن أحمد ابن قائد النجدي (المتوفى ١٠٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٧٧- منح الجليل شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون رقم، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٧٨- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، ومعه: التعليق الميسر على شرح الفقه الأكبر، المؤلف: الشيخ وهبي سليمان غاوجي (١٤٣٤هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧٩- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨٠- المنهج الأحمد في درء المثالب التي تُنمى لمذهب الإمام أحمد، المؤلف: عبد الله بن صوفان القدومي الحنبلي (المتوفى ١٣٣١هـ)، المحقق: علي آل جروان، الناشر دار الراحين، الطبعة الأولى ٢٠١٨.

١٨١- موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، المؤلف: عباس محمد العزاوي (المتوفى: ١٣٩١هـ)، الناشر: الدار العربية للموسوعات، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ.

١٨٢- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.

١٨٣- موطأ مالك، المؤلف: الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (المتوفى ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية- أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٨٤- النبوات، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٨٥- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل (من سنة ٩٠١-١٢٠٧هـ)، المؤلف: محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري (ت: ١٢١٤هـ)، تحقيق وجمع: محمد مطيع الحافظ- نزار أباطة، الناشر: دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨٦- نجات الخلف في اعتقاد السلف، المؤلف: الشيخ عثمان بن أحمد بن قائد النجدي (المتوفى ١٠٩٧هـ)، تقديم وتحقيق: علي حسن عبد الحميد، الناشر: المكتب الإسلامي ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨٧- النفحة المسكية في الرحلة المكية، المؤلف: عبد الله بن حسين بن مرعي بن ناصر الدين البغدادي، أبو البركات السويدي، (المتوفى: ١١٧٤هـ)، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، عام النشر: ١٤٢٤هـ.

١٨٨- نهاية المبتدئين المُحقق مع آراء ابن حمدان الاعتقادية عرض ونقد، تحقيق: حياة بنت يوسف بن منصور الصبياني، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم أصول الدين، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

١٨٩- نهاية المطلب في دراية المذهب، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٩٠- نهاية الإقدام في علم الكلام، المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥هـ.

١٩١- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
القسم الأول: ترجمة المؤلف	١٥
أولاً: اسمه	١٨
ثانياً: نسبته	٢٠
ثالثاً: مولده	٢٢
رابعاً: شيوخه	٢٦
خامساً: تلاميذه	٣٣
سادساً: مذهبه الاعتقادي والفقهى	٤٠
سابعاً: نشاطه العلمي	٤٢
ثامناً: الثناء عليه	٤٥
تاسعاً: وفاته	٤٧
دراسة الكتاب	٤٩
المبحث الأول: وصف الكتاب	٥٣
المطلب الأول: اسم الكتاب	٥٥
المطلب الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٥٥
المطلب الثالث: تاريخ تصنيف الكتاب	٥٦
المطلب الرابع: منهج المؤلف في الكتاب	٥٦
المبحث الثاني: تأثر المؤلف بتقارير المدرسة التيمية	٥٩
تمهيد مهم	٦١
المطلب الأول: الأثر التيمى في التصحيح العقدي عند الحنابلة «قيام الصفات والأفعال الاختيارية بالذات الإلهية أنموذجاً»	٦٧
الأثر التيمى في تقارير الشيخ السرمرى	٦٨

الموضوع	الصفحة
الأثر التيمي في تقارير ابن رجب الحنبلي	٦٩
الأثر التيمي في تقارير الشيخ جمال الدين الإمام الحنبلي	٧٣
الأثر التيمي في تقارير ابن اللحام الحنبلي	٧٤
الأثر التيمي في تقارير العلامة الجراعي	٧٤
الأثر التيمي في تقارير العلامة المرداوي	٧٥
حكاية ابن حجر العسقلاني لقول الحنابلة في تعلق الكلام بالمشيئة	٧٩
تعقب ابن قاضي الجبل لتأويل القاضي أبي يعلى لكلام الإمام أحمد في تعلق الكلام بالمشيئة	٨٠
الأثر التيمي في تقارير ابن المبرد الحنبلي	٨١
الأثر التيمي في تقارير الشيخ عبد الباقي	٨٥
تقرير مهم لابن مفلح الحنبلي	٨٦
الأثر التيمي في تقارير الشيخ عثمان بن قائد النجدي	٨٧
الأثر التيمي في تقارير الشيخ أحمد البعلي	٨٧
المطلب الثاني: موقف حنابلة القرن الحادي عشر من التفويض	٨٩
كضور كتب ابن تيمية الاعتقادية في القرن الحادي عشر عند الحنابلة والاجتهاد في تحديد إحدى رسائله العقدية التي نصوا على اعتمادها	٩٤
ثناء الشيخ عبد القادر البصري على الإمامين ابن تيمية وابن القيم في إجازاته	١٠٠
المطلب الثالث: الأثر التيمي في تقارير الشيخ عبد القادر البصري	١٠٠
أولاً: تأثر الشيخ عبد القادر البصري بابن تيمية في تقريراته في توحيد الألوهية	١٠١
ثانياً: تأثر الشيخ عبد القادر بتقريرات ابن تيمية في إثبات الصفات الإلهية	١٠٢
١- الموقف من التفويض	١٠٢
٢- الموقف من الصفات الاختيارية	١٠٣
٣- الموقف من مسألة اللفظ بالقرآن	١٠٤
ثالثاً: تأثر الشيخ عبد القادر البصري بابن تيمية في باب القضاء والقدر	١٠٥
رابعاً: تأثر الشيخ عبد القادر البصري بابن تيمية في الحكم على أهل البدع والأهواء	١٠٥

الموضوع	الصفحة
خامسا: تأثر الشيخ عبد القادر البصري بابن تيمية في حكايته لمقالات الفرق	١٠٦
سادسا: تأثر الشيخ البصري بابن تيمية في باقي أبواب العقائد	١٠٧
المبحث الثالث: العرض التاريخي لنص الوسائط في كتب الحنابلة	١٠٩
المبحث الرابع: موقف الشيخ عبد القادر البصري من تقسيم أهل السنة إلى ثلاث طوائف	١١٧
المطلب الأول: موقف الشيخ عبد الباقي من التقسيم الثلاثي	١١٩
المطلب الثاني: موقف السفاريني من التقسيم الثلاثي لأهل السنة	١٢٢
المطلب الثالث: موقف الشيخ البصري من التقسيم الثلاثي	١٢٥
المبحث الخامس: موقف الشيخ عبد القادر البصري من الصوفية	١٢٩
المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، وعمل في الكتاب، ونماذج من النسخة الخطية	١٣٥
المطلب الأول: وصف النسخة الخطية	١٣٧
المطلب الثاني: عملي في تحقيق الكتاب	١٤٠
المطلب الثالث: نماذج من النسخة الخطية	١٤٢
المتن المحقق	١٤٥
مقدمة المؤلف	١٤٧
أصول الفرق الناجية	١٤٩
الإيمان بالله	١٤٩
لا يسأل إلا الله ولا يستعان ويستغاث إلا به	١٤٩
تنزيه الله عن الشريك والظهير والشفيع بدون الإذن	١٤٩
الصفات الذاتية	١٥٠
صفة الحياة	١٥٠
صفة العلم	١٥١
صفة القدرة	١٥١
صفة الإرادة	١٥١
صفة السمع	١٥٢
صفة البصر	١٥٢

الموضوع	الصفحة
صفة الكلام	١٥٢
الإيمان بالملائكة	١٥٤
والإيمان بملائكته ﷺ	١٥٤
والإيمان بكتبه	١٥٦
الإيمان بالكتب	١٥٦
والإيمان [بالرُّسل]	١٥٧
الإيمان بالرسل	١٥٧
تنبيهان: الأول في عدد الأنبياء	١٥٧
الثاني في الفرق بين الرسالة والنبوة	١٥٧
فصل	١٥٩
فصل في الإيمان بالصفات الخيرية	١٥٩
صفة الاستواء	١٥٩
صفة الوجه	١٥٩
صفة اليد	١٥٩
صفة المحبة	١٥٩
صفة الرضا	١٥٩
صفة الرحمة	١٥٩
صفة الغضب والسخط	١٥٩
صفة المجيء	١٥٩
صفة التزول	١٥٩
صفة الفرح	١٥٩
صفة القدم	١٦٠
إثبات الصوت لله تعالى	١٦٠
صفة العجب	١٦٠
طريقة الفرقة الناجية في أخبار الصفات	١٦١

الموضوع	الصفحة
تنبيه: جماع الأقسام الممكنة في أخبار الصفات	١٦٣
القسم الأول: من يجريها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين ..	١٦٣
القسم الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله	١٦٣
القسم الثالث: من ينفي الظاهر ويتأولونها على غير ظاهرها ويعينون المراد	١٦٤
القسم الرابع: من ينفي الظاهر دون تعيين المراد	١٦٤
القسم الخامس: من يقف مع تجويز أن يكون الظاهر مراداً أو غير مراد	١٦٤
القسم السادس: يقفون ويمسكون عن هذا كله	١٦٤
تتمة في الكلام عن صفة الكلام	١٦٦
أقوال الفرق في الكلام	١٦٦
قول السلف في القرآن	١٦٧
فائدتان: الأولى: تعريف السلف	١٧٠
الثانية: المتسبون إلى أهل السنة . . . ثلاث فرق	١٧٠
فائدتان	١٧٠
فصل	١٧١
فصل في الإيمان بالبعث بعد الموت	١٧١
فصل: والإيمان بالقدر خيره وشره	١٧٥
فائدة: اختلاف الناس في مسمى الإيمان	١٧٨
فائدة	١٧٨
فصل	١٨٠
فصل: بعض أصول الفرق الناجية في التعامل مع الصحابة وآل البيت	١٨٠
من أصول أهل السنة التصديق بالكرامات	١٨٢
جمل من أصول أهل السنة في الاتباع والأخلاق والآداب	١٨٥-١٨٢
تذييل: حكم هجر أهل البدع	١٨٦
تذييل	١٨٦
تقسيم البدع: أولاً: البدع في أصول الدين كبعد الفرق الشتين والسبعين	١٨٧

الموضوع	الصفحة
ثانياً: بدع الأقوال والأفعال كبَدع جهال الصوفية	١٨٧
فصل في بيان الثنتين وسبعين فرقةً على وجه الإجمال والاختصار	١٨٩
فصل في بيان الثنتين وسبعين فرقةً على وجه الإجمال والاختصار	١٨٩
بدعة الخوارج	١٨٩
بدعة الشيعة	١٩٠
الشيعة الغالية	١٩٠
الشيعة السبابة	١٩١
الشيعة المفضلة	١٩٢
القرامطة والباطنية والإسماعيلية	١٩٣
بدعة المعتزلة	١٩٤
بدعة المرجئة	١٩٦
بدعة المشبهة	١٩٦
بدعة الجهمية	١٩٧
بدعة النجارية	١٩٧
بدعة الضرارية	١٩٨
بدعة الكلاية	١٩٨
الاختلاف في الحكم على أهل البدع	١٩٩
فصل في ذكر شيء من المكفرات	٢٠١
المكفرات القولية	٢٠١
فصل في ذكر شيء من المكفرات	٢٠١
فائدتان	٢٠٥
المكفرات الفعلية	٢٠٣
المكفرات الاعتقادية	٢٠٣
فائدتان	٢٠٥
الأولى: حكم إنكار صحبة أبي بكر للرسول ﷺ	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
الثانية: حكم من حكى كفرا سمعه ولا يعتقدہ	٢٠٥
فرع	٢٠٦
فرع: حكم من أبغض رسول الله ﷺ	٢٠٦
اختلاف العلماء في استتابة المرتد	٢٠٧
اختلاف العلماء في توبة الزنديق في الدنيا	٢٠٧
تعريف الزنديق	٢٠٨
خاتمة	٢٠٩
تقلب العبد بين الشكر والصبر والتوبة	٢٠٩
خاتمة	٢٠٩
فضل الذكر	٢١١-٢٠٩
القسم الرابع: الملحقات	٢١٣
إجازات الشيخ البصري لتلاميذه	٢١٥
أولاً: إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه الشيبى البكري	٢١٥
وصف نسخة الإجازة	٢١٧
صورة الإجازة الخطية	٢١٨
نص الإجازة	٢٢١
ثانياً: إجازة الشيخ البصري لتلميذه يحيى أفندي ابن الحاج محمد المالطي	٢٢٩
وصف نسخة الإجازة	٢٣١
نص الإجازة	٢٣٣
ثالثاً: إجازة الشيخ البصري لتلميذه سعد الدين البابلي	٢٣٩
وصف نسخة الإجازة	٢٤١
نماذج من الإجازة	٢٤٢
نص الإجازة	٢٤٤
رابعاً: إجازة الشيخ عبد القادر البصري لتلميذه حسين ابن نظمي زاده	٢٤٩
وصف نسخة الإجازة	٢٥١

الموضوع	الصفحة
صورة الإجازة	٢٥٢
نص الإجازة	٢٥٥
خامسًا: إجازة الشيخ البصري لتلميذه خليل الخطيب	٢٥٩
وصف نسخة الإجازة	٢٦١
نماذج من الإجازة	٢٦٢
أول الإجازة وآخرها	٢٦٥
ثبت المراجع	٢٧١
فهرس الموضوعات	٣٠٣

